مكانة ابن يعيش في الصرف العربي

إعداد

سهى فتحي أسعد نعجة

المشرف

الدكتور : جعفر نايف عبابنة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الدكتوراه

في اللغة العربية وآدابها بكلية الدراسات العليا

في الجامعة الأردنية

تموز ١٩٩٨م

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: ٢٩/ ٧/ ١٩٩٨م.

أعضاء لجنة المناقشة:	التوقيع
الدكتور جعفر نايف عبابنة رئيساً	
الأستاذ الدكتور نهاد الموسى عضواً	
الدكتور محمد حسن عواد عضواً	
الدكتور عبد الحميد السيد عضواً	

شكر وتقدير

يسعدني في هذا المقام أن أتوجه بالشكر الموفور إلى أستاذي المشرف الدكتور جعفر نايف عبابنة الذي كانت لي حظوة التتلمذ له طوال مراحل دراستي الجامعية مما أتاح لي فرصة الإفادة من علمه الجم، وخلقه الرفيع السمح.

ويسرني أن يجتمع لمناقشتي ثلاثة من صفوة علماء العربية: أستاذي الأستاذ الدكتور نهاد الموسى شيخ العربية، وأداة وصل ماضيها بحاضرها، وأستاذي الدكتور محمد حسن عواد الذي وسع لي أفق البحث الجامعي بسعيه الدءوب وراء المعرفة، والدكتور عبد الحميد السيد الذي تفضل بقبوله مناقشة هذا البحث وتقويمه.

محتويات الرسالة

الموضـــــوع	رقم الصفحة
لجنة المناقشة.	ب
شكر وتقدير.	جـ
محتويات الرسالة	د
الملخص.	حـ
التّمهيد: مكانة الصرف في العربية.	١- ٥
الفصل الأوّل: ابن يعيش: نشأته وحياته العلميّة	٦- ٤٩
- اسمه.	٦
- نسبه.	٦
- مولده.	٧
- نشأته.	٨
- أسرته ومذهبه.	١٠
- شخصيّته.	١١
- شيوخه.	١٣
- تلاميذه.	٢٠
- مصنّفاته:	٢٨
- شرح المفصّل.	٢٩
- شرح الملوكي في التصريف.	٣٢
- مسائل في النّحو.	٣٥
-تفسير المنتهى من بيان إعراب القرآن	٣٨
- شرح الكافية.	٣٨
- حاشية على تصريف العزي.	٣٩
- حاشية على تصريف المازني.	٣٩
- مكانته العلميّة.	٤٠
- شاعريّته.	٤٨
- وفاته.	٤٩

الفصل الثاني: **أثر السّابقين في آراء ابن يعيش.** ٥١- ٨٤
١- سيبويه. ٥١
٢- الفرّاء. ٥٥
٣- المازني. ٥٧
٤- ثعلب. ٥٩
٥- المبرّد. ٦٠
٦- السيرافي. ٦٤
٧- ابن جنّي. ٦٦
٨- الزمخشري. ٧٢
٩- ابن الأنباري. ٧٧
١٠- البصريون والكوفيون. ٧٩
الفصل الثّالث: **منهج ابن يعيش في الدرس الصرفيّ.** ٨٦- ١٣٤
أ - عرض المادة الصرفيّة. ٨٦
ب - السماع. ٩٢
- مراتب المسموع. ١٠٠
جـ - القياس. ١٠٥
- ضوابط القياس عند ابن يعيش: ١٠٩
- أن يكون للمقيس نظير من المقيس عليه. ١٠٩
- الاشتراك اللفظي والمعنوي. ١١٠
- القياس على القاعدة. ١١١
- طرد القاعدة. ١١١
- احتواء الشاذ. ١١٢
- الاجتهاد في إطار الإرث النحوي. ١١٢
د - التعارض والترجيح. ١١٢
هـ - التعليل: ١١٧
- الخفة. ١١٨
- الثقل. ١٢٣
- أمن اللّبس: ١٢٦
- المعنى وأمن اللّبس. ١٢٧

- العدد وأمن اللّبس ١٢٨
- التشابه اللفظي وأمن اللّبس. ١٢٩
- تحصين الصيغة وأمن اللّبس. ١٢٩
- تعارض القواعد وأمن اللّبس. ١٣٠
- السياق وأمن اللّبس. ١٣٠
- الجنس وأمن اللّبس. ١٣١
- تحليل العلّة. ١٣١

الفصل الرّابع: **الدراسات الصرفيّة والصوتيّة عند ابن يعيش**.١٣٦- ١٩٠
- الزيادة. ١٣٦
- مفهوم الزيادة. ١٣٧
- أغراض الزيادة. ١٣٨
- أدلة الزيادة: ١٤٠
- الاشتقاق. ١٤٠
- المثال. ١٤٥
- الكثرة. ١٤٧
- الالحاق. ١٥٠
- الحذف: ١٥٥

أ - التأثر الموقعي: ١٥٦
- التقاء الساكنين. ١٥٦
- الجزم. ١٦٠
- الوقف. ١٦٠

ب - الصيغة: ١٦٢
- الاشتقاق. ١٦٢
- توالي الأمثال. ١٦٣
- التصغير. ١٦٥
- النسب. ١٦٧

جـ - الحذف الاعتباطي. ١٦٩
- الادغام: ١٧٠
أ - التخفيف. ١٧٤

ب – أمن اللّبس.	١٧٦
– المماثلة.	١٧٧
– المخالفة.	١٨٠
– الإعلال:	١٨٢
– إعلال القلب.	١٨٣
– إعلال النقل.	١٨٧
– إعلال الحذف.	١٨٨
– الإبدال.	١٨٩
الخاتمة.	١٩١– ١٩٤
الفهارس الفنيّة:	١٩٥– ٢١٨
– فهرس الآيات القرآنية.	١٩٦
– فهرس اللّغة.	١٩٧
– فهرس الشعر.	٢٠٠
– فهرس المصادر والمراجع.	٢٠٢
الملخص بالإنجليزيّة.	٢١٩

الملخص.
مكانة ابن يعيش في الصرف العربي

إعداد: سهى فتحي أسعد نعجة
إشراف الدكتور: جعفر نايف عبابنة

تهدف هذه الدّراسة إلى تبيّن مكانة ابن يعيش في الصرف العربيّ وفق منهجٍ ائتلافي يأخذ بالمنهج التاريخي والتعليلي ويستأنس بالأنظار اللغوية الحديثة، فتشكلت في تمهيدٍ وأربعة فصول.

تناول التّمهيد مفهوم علم الصرف وعلاقته بمستويات الدرس اللغوي فتبيّن أنّ العلاقة بين الصرف والنحو والمعجم علاقة تكامليّة.

ودار الفصل الأول حول التكوين العلمي لابن يعيش فظهر أن تميزه في العربية تشكل في أبعاد ثلاثة: الأول شيوخه ومطالعاته في كتب النحو والصرف، الثاني تصانيفه التي أحسن فيها إعادة صوغ التراث الصرفي، والثالث خالفوه الذين اعتمدوه مصدراً في دراساتهم الصرفية كالسيوطي.

وخصّ الفصل الثاني لأثر السابقين كسيبويه، والفراء، والمازني، وابن جنّي، وابن الأنباريّ في آراء ابن يعيش فتبين أنّه عوّل على تراثهم في بسط مادته مراوحاً بين النقل الحرفي وإعادة صوغ الفكرة، وأنّه كان يغيّب غالبية من ينقل عنهم كالسيرافي، وابن الأنباري.

وبحث الفصل الثالث منهج ابن يعيش في الدرس الصرفي، فوقف على سماعه، وقياسه، وأظهر تميزه في ترجيح الآراء المتعارضة ووقوفه على علل السابقين محللاً، ومفرعاً.

واختص الفصل الرابع بدراساته الصرفيّة والصوتيّة فتناول أبرزها كـ« الزيادة »، و« الألحاق »، و« الحذف »، و« الإدغام »، و« المماثلة »، و« المخالفة »، و« الإعلال »،و« الإبدال »، فتبين حدس ابن يعيش بفكرة الفونيم، والبناء المقطعي للعربيّة.

التمهيد

مكانة الصّرف في العربية.

انتهج النّحاة في تقعيدهم العربيّة منهجاً ائتلافيّاً تكامليّاً يتمثّل في مُستَويَيْن :(١)

الأوّل : التّحليل في مستوى الكلمة؛ إذ نظر النّحاة إلى الكلمة على أنّها مجموعة من الأصوات الّتي سمّوها حروفاً، وراحوا يصفونها شدةً،ورخاوةً، وجهراً،وهمساً،وشكّلوا صيغاً اشتقاقيّة دالّة على معانٍ مختلفة مضبوطةٍ بقواعدُ وموازينَ مُطّردة-غالباً-تبيّن المجرّدمنها والمزيد، وما طرأ عليها من إعلال أو إبدال ، أو حذف ، أو غيرها مما قد يلحق الكلمة من تغيّرات.

والثّاني : التّحليل في مستوى التّركيب، تتبّع فيه النّحاة العلاقات المختلفة بين الكلمات في الجملة العربيّة فوصفوها ثمّ قعّدوها في الأبواب النّحويّة المعروفة .

فهناك مفهومان أساسيان وجّها النُّحاة في درس العربيّة ، وتقعيدها هما : مفهوم الكلمة، ومفهوم الجملة ، وقد انبنى على المفهوم الأوّل علم الصّرف، وانبنى على الثّاني علم النّحو .

فعِلْم الصّرف ،(٢)هو العلم الذي يبحث في ذات الكلمة من حيثُ أبنيةُ المصادر والأفعال ، وضبطُ توليدِ المزيدِ وردِّه إلى المجرّد ، وتقنينُ التّغيّرات الصّوتيّة كالإعلال ، والإبدال ، والإمالة ، والإدغام ، والوقف بضابطين هما : الميزان الصّرفي،

---

(١) انظر السّيوطي - همع الهوامع ، ج٦، ص٢٢٨. و مصطفى النّحّاس -مدخل إلى دراسة الصّرف، ص١٧. ومحمّد خير الحلواني- المغني الجديد في الصّرف، ص١٣ .

(٢) انظر في مفهوم علم الصّرف ابن السّراج - الأصول، ج٣، ص ٢٣١. وابن جنّي- الخصائص، ج١، ص ٣٥. وابن جنّي - المنصف، ج٢،ص.٣٤-٣٤١. والجرجاني- المفتاح، ص٢٦. وابن الدهّان- الفصول في العربيّة، ص ١١٥. و السّكّاكي- مفتاح العلوم، ص ١٠. وابن الخبّاز-الغرّة المخفيّة، ج١، ص ٢٢٧. وابن عصفور -الممتع،ج١، ص٥٢-٥٣. وابن مالك -تسهيل الفوائد، ص.٢٩. و الأستراباذي - شرح الشّافية ج١، ص ٦-٧. والعيني- شرح المراح في التّصريف، ص ١٩. و المكّودي- شرح المكّودي، ص ٣٢٤ .و عبدالله الفوزي-الحصن الرّصين في التّصريف، ص١٧٥- ١٧٦. و عمر بن أبي حفص- فتح اللّطيف في التّصريف، ص ٤٦ . و كمال بشر- التّفكير اللّغوي بين القديم والحديث، ص ٣١ .ومحمّد خير الحلواني- الواضح في النّحو، ص٥. و فتحي الدجني- في الصرف العربي، ص٣٤.

ووصف الأصوات. الأوّل لتحديد بنية الكلمة، والثّاني لتفسيرها.

والصّرف ميزان العربيّة(١)،وهو أحد أركانها(٢) الشريفة الّتي يستعصم بها عن اللّحن. و تتوسّل لضبط أحكام صوغ الأبنية كالمصادر، والمشتقّات،والنّسب، والتّصغير، وغيرها، ومدّ العربيّة بسلسلة ممتدّة من الألفاظ المنشعبة عن بنية واحدة؛ تحقيقاً لغايته، وهي «انتحاء سمت كلام العرب في تصرّفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب».(٣)

وعمليّة تحويل الكلمة من بنية إلى أخرى تُسمّى تصريفاً(٤ فالصّرف موازين وقوانين، والتّصريف انتقال اللّفظ من ميزان إلى ميزان كانتقال «ضرب » من الفعل إلى المصدر إلى اسم الفاعل ، أو اسم المفعول أو المبالغة أو الآلة وغيرها .

---

(١) قال ابن عصفور : « التّصريف أشرف شطريّ العربيّة وأغمضها، فالّذي يبيّن شرفه احتياج جميع المشتغلين باللّغة العربيّة من نحويّ ، و لغويّ إليه أيّما حاجة؛ لأنّه ميزان العربيّة».
انظر ابن عصفور -الممتع، ج١، ص٢٨.
(٢) قال الميداني« فإنّ التّصريف من أجلّ أركان الأدب، و منه يتدرّج إلى اللّغة العربيّة، و يتوصّل إلى حل العويصات الأبيّة » .
انظر الميداني- نزهة الطّرف، ص٦٨-,٦٩. وقد نصّ القدماء على أهمية الصّرف، و قدّموه على النّحو، فهو أمّ العلوم والعلم به واجب.
انظر ابن عصفور-الممتع -، ج١،ص٢٨. والعيني-شرح المراح، ص١٧، ١٩-, ٢٠. والقلقشندي-صبح الأعشى، ج١٤، ص,٢٠٧. و محمود فجال-الإصباح، ص٣٢.
(٣)ابن جنّي- الخصائص، ج١، ص٣٥.
(٤) انظر ابن الدهّان-الفصول في العربيّة، ص١١٥ .وابن الخبّاز- الغرّة المخفيّة، ص,٧٢٢ . و الأزهري- شرح التّصريح، ج٢، ص ١٥٢. و اطفيش- شرح لاميّة الأفعال، ج١،ص١١٧،١٥٤، ١٥٥.
و قيل إنّما سمّي الصّرف تصريفاً لما فيه من التّقلب. و قيل إنّما اختاروا التّعبير بالتّصريف على الصّرف لأنّ في هذا العلم تصرّفات كثيرة فاختاروا لفظاً يدل بسبب زيادة حروفه على المبالغة في الفعل بالوصول إلى منتهاه .
انظر- اطفيش - شرح لاميّة الافعال ، ج١، ص١٤٩.وانظر الأزهري- شرح التّصريح، ج٢، ص٣٥٣.

ولا يشترط في عملية التّصريف انتحاء سمت كلام العرب، وإنّماانطباق الميزان على الموزون، ومن هنا ألحقت التّمارين غير العمليّة(١) بالتّصريف حتّى أصبح التّصريف عند سيبويه(٢) و بعض من تلاه (٣) يعني التّمارين غير العمليّة ، وهي التّمارين التي غدت من تاريخ الصّرف ولم يعد لها حاجة إلاّ التّدريب ، والتّمرين ، وتقوية المنّة على القياس بعدما تبيّن أنّ الدّلالة المعجميّة هي الأصل في التّصريف.

ولهذا فالصّرف وآليّته التّصريف يختصّان بالكلمات القابلة للاشتقاق، فالكلمات الجامدة ليست منه، والأوْلى كما قال أستاذي الدّكتور جعفر عبابنة في محاضرة له(٤) أن تصنّف الكلمات في قائمتين : القائمة المفتوحة وتشمل الكلمات القابلة للاشتقاق، مثل المصادر، وأسماء الفاعلين وغيرها نحو« اللّعب » و « الكاتب » و ...، والقائمة المغلقة وتشمل الضّمائر، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، ونحوها ممّا لا يتيسّر ردّه إلى جذر اشتقاقيّ . وقد أدرك ابن يعيش هذا المفهوم « العمليّ والعلميّ »(٥) للتصريف، فقال في حدّه: « التّصريف تغيير الحروف الأصول ودورها في الأبنية المختلفة بحسب تعاقب المعاني عليها، نحو قولك في الماضي

---

(١) انظر الجرجاني- العمد، ص٤١-٤٣. و العكبري- اللّباب، ج٢،ص٤٣. وابن يعيش-شرح الملوكي، ص٥٠٥-٥٠٦. وابن عصفور- الممتع، ج٢،ص٧٣٢.
و قد وقف ابن مضاء القرطبي موقفا معارضاً للتّمارين غير العمليّة فأنكرها ودعا إلى إلغائها انظر ابن مضاء القرطبي- الرد على النحاة ص١٣٨ وقال قباوة : « هذه ليست أصل التّصريف، و ليست بذوره و نواديه، وإنّما هي ثمرة سائر موضوعاته و فروعه، إنّها تعتمد في بنائها على المعرفة التّامّة بالميزان الصّرفي والزوائد، والإبدال، والإعلال، والإدغام، و تخفيف الهمز ... و تستمدّ نتائجها من إتقان تلك الجوانب ووضوحها ورسوخ جذورها ». انظر فخر الدين قباوة- ابن عصفور والتصريف، ص٢٥
(٢) انظر سيبويه- الكتاب، ج٢٤٢.
(٣)مثل « السّيرافي » و « ابن عصفور » و « ابن مالك ».
انظر أحمد عبد المنعم فائز- السّيرافيّ النّحوي في ضوء شرحه كتاب سيبويه، ص٥٩٢. وابن عصفور- الممتع، ج١، ص٥٢-٥٣. و السّيوطي- المزهر، ج٢،ص٣٥١.
(٤) بمناسبة اليوم العلميّ لكليّة الآداب، سنة١٩٩٧م.
(٥) انظر في الصّرف العلمي والعملي فتحي الدّجني- في الصّرف العربي، ص٣٤. و عبده قلقيله- مقالات في التّربية واللّغة والبلاغة والنّقد. ص١٣٣. العربي- ص٣٤.

«ضَرَبَ»، و في الحال «يَضْرِبُ» وفي الاستقبال «سَيَضرِبُ» و «ضارِب» للفاعل، و «مَضْرُوب» للمَفْعُول. فالأبنية مختلفة، و الأصل الّذي هو «ضَرَبَ» واحد موجود في جميع ضروبها. فهو كالجَوْهر الّذي يتصرّف في جميع ضروب الخلق والصّوَر. وجَوْهر كلّ شئ مادّته ...(١).

فالمعنى الدّلالي ركيزة . أساسيّة في الدّرس الصّرفيّ عند ابن يعيش كأنّه لا يرتضي(٢) التّمارين غير العمليّة،و يردّ على من جعلها من باب الصّرف أو التّصريف.

و الصّرف جهاز(٣) من أجهزة العربيّة يتقاطع مع غيره من أجهزتها: جهاز النّحو،و ما فيه من من عناية بالإعراب، و جهاز المعجم،و ما فيه من حَفاوة بالدّلالة،و الرّد إلى الأصل المجرّد. و من هنا تتجاذب الصّرف علاقتان مؤثّرتان هما : علاقته مع النّحو،و علاقته مع المعجم (٥) .

---

(١) ابن يعيش- شرح الملوكي، ص١٩.
(٢)لأنّها وسيلة التّدريب والرّياضة و تقوية الطّالب على القياس.
انظر ابن يعيش- شرح الملوكي، ص٥٠٥-٥٠٦.
(٣) انظر تمام حسّان- اللّغة العربيّة معناها و مبناها، ص٣٣ و ما بعدها.
(٤) عدّ الدّكتور كمال بشر العلاقة بين النّحو والصّرف كالعلاقة بين مادّة البناء والبناء نفسه، فالنّحو هو خلاصة البحث اللّغوي على كلّ المستويات و بخاصّة الأصوات و الصّرف و هو محورها الرّئيسي الّذي تدور حوله و من أجله كلّ الجهود في العمل اللّغوي بعامّة.
انظر كمال بشر-التّفكير اللّغوي، ص١٦٠، ١٤٩-١٥٠، ١٥١. و كمال بشر- دراسات في علم اللّغة، ص٣١، ٨٨.
و جعل الدّكتور فوزي حسن الشّايب الصّرف قسيم النّحو قال: « و الصّرف كما هو معروف قسيم النّحو، و من الصّرف والنّحو تتكوّن قواعد اللّغة، و لكن هذا التّقابل شكليّ، فليس ثمّة استقلاليّة ، أو تقابليّة حقيقيّة، فقواعد اللّغة بشقّيها الصّرفي والنّحوي كلّ متكامل، و هما في ترابطهما و تلاحمهما أشبه شيء بالسّبحة حيث تمثّل خرزاتها الجانب الصرفيّ، في حين يمثّل الخيط الّذي يربطهاالجانب النّحوي .
انظر فوزي حسن الشّايب- تأمّلات في بعض ظواهر الحذف الصّرفيّ- حوليّات كليّة الآداب، عدد(١٠)، رسالة(٦٢)-الكويت، ١٩٨٨، ١٩٨٩، ص٤١.وانظر محمّد الدّناع- دور الصّرف في منهجي النّحو والمعجم ، ص٣٢-٣٣.
(٥) انظر مصطفى النّحّاس- مدخل إلى دراسة الصّرف، ص١٨، و محمد الدناع- دور الصّرف في منهجي النّحو والمعجم، ص٣٢-٣٣.

العلاقة الأولى تتّضح حين يقوم النّحو بتُتْميم عمل الصّرف الّذي يُعنى بضبط الكلمة داخليّاً، و يُعنى النّحو بضبط آخرها حسب مقتضياته.

فإذا اقتضى النّحو تغييراً داخليّاً أجراه و فق أحكامه كما في حالة « حَذْف » أو « تقصير » حرف العلّة من المضارع، المعتلّ الأجوف ، و النّاقص المجزوم، و الأمر منهما.

كذلك تحدث تغييرات صوتيّة صرفيّة في إضافة ياء المتكلّم إلى « جمع المذكّر السّالم » نحو « هؤلاء معلّميّ » حَيْث أدغمت الواو الّتي قلبت ياء بياء الإضافة.

وهذا الإدغام سطحيّ يفسّره الجهاز الصّوتيّ في الصّرف حين يعيد الكلمة إلى الصّورة « معلّمو +ي » فيحفظ التّوازن بين مقتضيات النّحو،و.قوانين الصّرف الّتي تعنى أكثر ما تعنى بالبنية العميقة للكلام حتّى تطرد الميزان الّذي تضبط به الكلمة نحو « لتَنْصُرُنّ » إذ حذفت نون الأفعال الخمسة لتوالي الأمثال . وهذا نمطٌ من تقليل الجهد و قد أدّى إلى بنية صوتيّة التقى فيها ساكنان « واو الجماعة »،و « و النّون الأولى » من نونيّ التّوكيد، فحذفت الواو، أو « قصّرت ». وهذا التّغيير الصّوْتيّ الصّرْفيّ سطحيّ لا يُلْغي الأصل الّذي ينسجم تمام الانسجام مع مقتضيات القواعد النّحويّة.

أمّا العلاقة الثّانية الّتي تربط جهاز الصّرف بالمعجم فمؤدّاها أنّ الصّرف بموازينه المختلفة يتيح إنتاج عدد ممتد من الصّيغ فيضبط المعجم المستعمل منها، و يهمل ما عدا ذلك.

و مثلما يحدّد المعجم إنتاجيّة الجهاز الصّرفيّ يحدّد الصّرف المداخل المعجميّة للكلمة لأنّه يعطي القوانين الّتي تحكم الاشتقاق رداً وزيادة، فكلّ ما يعطيه المعجم من كلمات يمكن للصّرف أن يولّدها قياساً ما دامت مشتقّة.

و بهذا يكون الصّرف واسطة عقد علوم العربيّة يحفظ توازن الدّلالة المعجميّة مع سياقها التّركيبيّ.

الفصل الأول

ابن يعيش: نشأته وحياته العلمية

اسمه:(١)

موفّق الدّين أبو البقاء يعيش بن عليّ بن أبي السّرايا بن المفضّل بن عبد الكريم بن محمد بن بشر بن حيّان الأسديّ، المعروف والده بالصّائغ(٢).

ـ نسبه:

نسبه الجمهور إلى الموصل مَوْطن آبائه وأجداده فقيل له: الموصليّ. وإلى حلب حَيث ولد ونشأ فقيل له: الحلبيّ.ونسبه الفيروز أباديّ وعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني إلى الأندلس فقالا: «الأندلسيّ الأصل»(٣)

وهي نسبة مرجوحة مردّها الخلط بَيْن أبي البقاء يعيش

---

(١) انظر ترجمته في المصادر التالية:
القفطيّ- إنباه الرّواة، ج٤، ص ٤٥-٥٠. و ابن الشّعار- عقود الجمان، ج١٠، ورقة ١٠٨- ١١٠(مخطوط). وابن خلّكان- وفيات الأعيان، ج٧، ص ٤٦- ٥٣. وابن عبد المجيد اليماني -إشارة التّعيين، ص ٣٨٨. و أبو حيّان الأندلسيّ- تذكرة النّحاة، ص ٤٣٨. والذّهبيّ- سير أعلام النّبلاء، ج ٢٣، ص ١٤٤- ١٤٥، الذّهبي- الإعلام بوفيات الأعلام، ج٢، ص ٤٣٧. والذّهبي- تاريخ الإسلام، طبقة(٦٢- ٦٣)، ص ٢٤٩- ٢٥٠. والذّهبي- العبر، ج٣، ص ٢٤٩. و ابن الوردي- تتمّة المختصر، ص ١٧٦. و اليافعي- مرآة الجنان، ج٤، ص ١٠٦- ١٠٧. و الفيروز أبادي- البُلغة، ٢٨٩. وابن تغري بردي- النّجوم الزّاهرة، ج٦، ص ٣٥٥. و اليماني الحرضي- غربال الزّمان، ص ٥٢٠. والسّيوطي- بغية الوعاة، ج٢، ص ٣٥١- ٣٥٢. و ابن العماد الحنبليّ- شذرات الذّهب، ج٥، ص ٢٢٨- ٢٢٩. و أبو الفداء- المختصر في أخبار البشر، ج٣، ص ١٧٤- ١٧٥. و الخوانساري- روضات الجنات، ج٥، ص ٣١٠- ٣١١. و طاش كبري زاده- مفتاح السّعادة، ج١، ص ١٩٧- ١٩٨. و القنّوجي- أبجد العلوم، ج٣، ص ٥٣- ٥٤.
وانظر ترجمته في المراجع التالية:
بروكلمان- تاريخ الأدب العربي، ج٥، ص ٢٧٤- ٢٧٥. و رضا كحالة- معجم المؤلفين، ج١٣، ص ٢٥٦

(٢) ويروى الصّانع بالصّاد المهملة والنّون، والرّاجح ما أثبتناه، نصّ على ذلك تلاميذه كالقفطي وابن خلّكان.

(٣) انظر ابن عبد المجيد اليماني- إشارة التعيين، ص ٣٨٨. و الفيروز أبادي- البُلغة، ص ٢٨٩.

ابن عليّ الحلبيّ النحوي، وأبي البقاء يعيش بن عليّ القديم(١) المقرئ الأندلسيّ الشّلبيّ المُعمَّر، إذ تعاصر الرّجلان، فعاش الأوّل بين سنتي(٥٥٣هـ- ٦٤٣هـ)، وعاش الثّاني بَيْن سنتي (٥١٧هـ- ٦٢٦هـ) واتّفقا في الكنية وجزء من الاسم.

مولده:

ولئن اتّفق المترجمون على ميلاد ابن يعيش في حلب- في « زمنٍ تزايد فيه صراع المسلمين والفرنجة، وكثر الطّمع في شنّ الغارات في الأعمال الشّاميّة، وإطلاق الأيدي في العبث والفساد في معاقلها وضياعها بحكم تفرّق العساكر الإسلاميّة والخُلف الواقع بينهم باشتغال نور الدين بعقابيل (٢) المرض العارض له »(٣) ؛فإنّهم اختلفوا في زمن ولادته على أقوال:

فقيل وُلد في رمضان سنة ٥٥٠ هـ(٤) أو ٥٥٣ هـ(٥) أو ٥٥٦هـ(٦).

والرّاجح أنه ولد سنة ٥٥٣ هـ، أكّد ذلك تلاميذه

---

(١) هو يعيش بن عليّ بن يعيش بن مسعود بن القديم الأنصاري الشّلبيّ الأندلسيّ. و أبو البقاء، إمام كبير مُعمّر مقرئ ناقل، ألّف كتاباً في فضائل مالك، وكتاباً في القراءات. توفّي في حدود سنة ست وعشرين وستمائة.
انظر ترجمته في: الذّهبي- تاريخ الإسلام،طبقة(٦٠- ٦١)، ص ٢٤٩- ٢٥٠. و الذّهبي- أهل المائة فضاعداً، المورد، مجلّد ٢، عدد ٤، بغداد، ١٩٧٣ ص ١٣٣ .
(٢) عقابيل المرض: بقاياه. وقيل هو الذي يخرج على الشّفتين غِبّ الحمّى.
انظر ابن منظور- اللّسان،(عقل)
(٣) أبو شامة المقدسيّ- كتاب الرّوضتين، ج١، ص ١١٤.
(٤) بروكلمان- تاريخ الأدب العربيّ، ج ٥، ص ٢٧٤ .
(٥) القفطي- إنباه الرّواة، ج٤، ص ٥٠. و ابن الشّعار- عقود الجمان، ج ١٠ . ورقة ١٠٩(مخطوط). ابن خلّكان- وفيات الأعيان، ج٧، ص ٥٣. و الذّهبي- سير أعلام النّبلاء، ج ٢٣، ص ١٤٥،. والذّهبي- العبر، ج٣، ص ٢٤٩. و أبو الفدا- المختصر في أخبار البشر، ج٣، ص ١٧٤. و ابن العماد الحنبليّ- شذرات الذهب، ج٥، ص ٢٢٨. و الخوانساري، روضات الجنّات، ج ٥٠، ص ٣١٠، والموسوعة العربيّة، ج ٢٧، ص ٣٠٩
(٦) محمود راتب الطباخ- إعلام النّبلاء، ج٤، ص ٤١٤. و شوقي ضيف- عصر الدّول والإمارات، ص ٥٧٠ .

كالقفطي(١) وابن خلّكان(٢)، كما أكّده معاصره ابن الشّعّار. قال:« وسألته عن ولادته فقال: في شهر رمضان سنة ثلاث وخمسين وخمسمائة(٣).

نشأته:

وفي حلب نشأ ابن يعيش وترعرع، فقرأ على أفاضل علمائها، ودرس ما تيّسر من علوم عصره، حتّى إذا شبّ عن الطّوق، وتمكّن من العربيّة أخذته نفسه بمجالسة أعيانها من خارج بلده، فرحل إلى بغداد في حدود سنة سبع وسبعين وخمسمائة أملاً في لقاء أبي البركات الأنباري متوفى ٥٧٧، وما كاد يصل حتّى سمع بوفاته، فقفل إلى حلب، وفي الطّريق أقام بالموصل مدّة(٤)، سمع فيها الحديث من شيوخها(٥).

ويبدو أنّ رحلة ابن يعيش للقاء أبي البركات ابن الأنباري لم تكن من أجل التّتلمذ له والقراءة عليه بقدر ما كانت للمناقشة في بعض مسائل الخلاف في العربيّة، وإثباتاً لتمكنّه من أدوات العالم النّحويّ، ذلك أنّ ابن يعيش كان في سنّ تحصّل له فيها قَدْر من العلم يفسح له فرصة محاورة العلماء ومحاججتهم، يقوّي ذلك عدم قعوده للقراءة على أحد بعد عودته من بغداد، وما ذُكر عن رغبته في الإقراء.

قال القفطيّ:« واجتمع بالكنديّ بدمشق عندما عزم على التّصدّر والإقراء، وسأل الكنديّ عن إعراب كلمةٍ وردت في المقامات، فقال له الكنديّ عند إبهام جوابها عليه: قد عَلِمْت

---

(١) القفطيّ -إنباه الرّواة،ج٤، ص ٥٠.
(٢) ابن خلّكان- وفيات الأعيان، ج٧، ص ٥٣.
(٣) ابن الشّعّار- عقود الجمان، ج ١٠. ورقة ١٠٩ (مخطوط).
(٤) ابن خلّكان-وفيات الأعيان، ج٧، ص ٤٧. و السّيوطي- بغية الوعاة، ج ٢، ص ٣٥١
(٥) انظر البحث، ص١٧، ١٨.

قصدك وأنّك أردت إعلامي مكانتك من هذا العلم، وكتب له خطّة بمدحه،والثّناء عليه،ووصف تقدّمه في هذا النّوع الأدبيّ»(١). وما أظنّ هذه الرُقعة إلا شهادة من الشّيخ تقرّ بعلوّ كعب ابن يعيش في العربيّة ولا سيّما نحوها.

فتصدّر زاوية أبي عليّ(٢)، ودرّس بالمقصورة الشّماليّة بعد العصر، وبالمدرسة الرّواحيّة(٣) بين الصّلاتين، وتخرّج به جماعة(٤) من خيرة رجال العصر علْماً ومكانة بعد أن قرأوا عليه مصنفات في النّحو والصّرف، ذكرت منها المصادر «مفصّل»الزّمخشريّ»ولُمَع ابن جنّي(٥)

٤٩٤٨٨٦

وتبدو علاقة ابن يعيش بأولى الأمر جيّدة، فقد قُرّب من الملك غياث الدّين غازي بن يوسف(٦)، ونال الحظوة عند أخيه الملك العزيز محمد بن يوسف(٧)، فقد عُهد عنهما الاشتغال بالعلم، وتشجيع العلماء في مختلف العلوم ، ووقف الأموال عليهم، وبناء المدارس.

وقد قال فيهما ابن يعيش شعراً أنشده لابن الشّعّار سنة

(١) القفطي- إنباه الرّواة، ج٤، ص ٥٠ .
(٢) المقصود أبو علي الفارسي.
(٣) المدرسة الرواحية بالقرب من الخانكاة الشّمسيّة والسّهلية المعروفة الآن بسويقة حاتم، أنشأها زكي الدين أبو القَسَم هبة الله بن عبد الواحد بن رواحة الحموي وممّن درس فيها ابن يعيش،انظر محمود راتب الطّباخ- إعلام النبلاء، ج٤، ص.٤٠-٤١،٣٥١
(٤) انظر البحث، ص.٢٠- ٢٨.
(٥) انظر: ابن خلّكان- وفيات الأعيان، ج٧، ص ٤٨ .
(٦) ولد سنة ثمان وستين وخمسمائة، تولي حلب وأعمالها وحصونها ومعاقلها، كان راجح العقل سمحاً، وحكم بالعدل،وتوفي سنة ثلاث وستمائة.
انظر ترجمته في: أبي شامة المقدسي- كتاب الرّوضتين، ج٢، ص ٢٢٥- ٢٢٦. و الذّهبي- العبر، ج٥، ص ٤٦. و ابن تغري بردي- النّجوم الزّاهرة، ج٦، ص ٢١٦.
(٧) هو العزيز بن الظاهر غازي محمد بن غازي بن يوسف، ولي بعد والده وله أربع سنين أو نحوها، وجعل أتابكه الطواشي طغربل وأقرّ العادل الكبير ذلك، وأقصاه لأجل الصاحبة والدة العزيز لأنها هي بنت العادل وكانت الكل وكان فيه عدل وشفقه وتودد وميْل إلى الدين ،توفي سنة أربع ثلاثين وستمائة. انظر ترجمته في: الصّفدي- الوافي بالوفيات، ج٤، ص٣٠٦.والمقريزي-السّلوك،ج١،ص٣٧٧.

أربع وثلاثين وستمائة(١)

وقد سكتت كتب التّراجم عن حياة ابن يعيش بعد تلك السّنة، غير أنّنا ندري أنّه اعتلّ بفعل السّنّ المُعمَّرة، فأعجزته عن الكتابة والتّصنيف.

أسرته ومذهبه:

مع أنّ كتب التّراجم لم تُعن بَرصْد التّكوين الأسريّ والعقديّ لابن يعيش؛ فإنّنا لم نعدم إشارات كشفت لنا جانباً من حياته؛ فابن يعيش ينتمي لأسرة رفيعة، عكفت على علوم عصرها واختصّت في العلوم الدينيّة تَقْرَؤها وتُقرئها.

فجدّه الأكبر بشر بن حيّان من جلّة أصحاب الحديث في الموصل، ولي قضاء بغداد مدّة، كما ولي قضاء أصبهان(٢).
وأخوه التّقيّ أحمد أقرأ الحديث فتخرّج به جماعة منهم ابن العنيّقة تلميذ أخيه يعيش(٣).

أمّا أبوه عليّ فلا نعزف عنه إلا ما نُعتَ به، فقيل:« المعروف بالصّائغ » ولا ندري سبب هذه التّسميةَ، فلعلّها مهنةٌ امتهنها فنسب إليها.

وقد رُزق ابن يعيش في حياته بأبناء كثر، فحَرَص على تنشئتهم تنشئة علمية، وراح يطلب لهم العِلْم من أصْحابه،

---

(١) ابن الشّعار- عقود الجمان، ج١، ورقة ١٠٩- ١١٠(مخطوط).
(٢) الخطيب البغدادي- تاريخ بغداد، ج٨، ص ٢٨٤- ٢٨٦.
وقد ظنّ الدّكتور إسماعيل عمايرة أنّ ابن يعيش قاضٍ فخلط بينه وبين جده، قال: «وربّما يتأثّر النّحويّ بمهنته كما يلمس ذلك لدى قاضٍ كابن يعيش»ولعلّه يقصد جده.
انظر إسماعيل عمايرة- منهج تدريس المادّة النّحويّة في المراحل الجامعيّة، المجلّة الثقافية، عدد ٤١، ١٩٩٧، ص ٤٢١.
(٣) ابن جابر- برنامج ابن جابر، ص١٥٤.

حتى إذا مدّ به العمر، فُجع بكثير منهم، فنغّصوا طيب عيشه. قال القفطيّ:« وإلاّ فهو في شغل بأحكام العيال عن أحكام العربيّة، لأنّه سلك طريق الصّفوة والأصفياء في امتثال قوْل النبيّ-صلى اللّه عليه وسلّم- «تناكحوا تناسلوا فإنّي أكاثر بكم الأنبياء »(١)، هذا مع ما مُني به من مَوْت أبناء نجباء ساءوه بعدما سرّوا، وأمرّوا عيشه عندما مرّوا، وتسلّى عنهم بآخرين سلكوا مسلكه في البلاغةوالنّباهة إنّ الولد سرّ أبيه في الوجه والجاهة، وأسأل اللّه حراستهم له، فقد أخذ الدّهر حقّه، وأن يوفّر خاطره للإفادة فما أَوْلاه بذلك وأحقّه»(٢).

ومن أبنائه إسحق، وكان يعمل كاتباً، وتوفي بالقاهرة سنة تسع وخمسين وستمائة(٣).

وتعهّد ابن يعيش أحفاده بالعلم، حتّى بلغوا فيه الغاية، منهم حفيده محمد بن يعقوب الأسدي الذيّ كان له حظوة القراءة عليه في علوم العربيّة.(٤)

وأمّا مَذهب ابن يعيش فيبدو شافعياً، فقد ذكره السُّبكي غير مرّة في كتابه طبقات الشّافعيّة(٥).

شخصيته:

ولابن يعيش شخصيّة متميّزة، جمعت بَيْن روح الفكاهة والتّندّر من جهة، والكياسة والوقار من جهة أخرى.

أمّا روح الفكاهة والتّندّر فقد دأب عليها في مجالسه بَيْن أترابه ومرتاديه من طلبة العلم.

---

(١) القرطبي- تفسير القرطبي، ج٥، ص ٣٩١.
(٢) القفطي- إنباه الرّواة- ج٤، ص ٤٧.
(٣) الصّفدي- الوافي بالوفيات، ج٨، ص ٤٣٠.
(٤) انظر البحث، ص٢٥.
(٥) انظر السّبكي- طبقات الشّافعيّة، ج٣، ص ٢٦٩ ، ج٨، ص ٣٣، ٤٦ . ج١، ص ٢٨٢.

قال ابن الشّعّار:« كان من المشايخ الظّراف، وحسنات الزّمان لطفاً وكياسة،وسهولة أخلاق ودماثة، حسنُ الدّعابة، طيّبُ الفكاهة، مليحَ المجالسة، صاحبَ نوادر وطُرفة(١).

يظهرذلك جلياً من بعض الأخبار التي ساقها ابن خلّكان في ترجمته لأستاذه(٢)، قال: «ولقد حضرت يوماً حلقته وبعض الفقهاء يقرأ عليه اللّمع لابن جنّي، فقرأ بيت ذي الرّمّة في باب النّداء:(٣)

أياظبية الوَعْساءِ بين جُلاجلٍ وبين النُّقا آأنتِ أم أمُّ سالمِ

فقال له الشّيخ: إنّ هذا الشّاعر لشدّة ولهه في المحبّة، وعظم وجده بهذه المحبوبة أمّ سالم وكثرة مشابهتها للغزال كما جرت عادة الشّعراء في تشبيههم النّساء الصِّباح الوجوه بالغزلان والمها اشتبه عليه الحال، فلم يدرِ هل هي امرأة أم ظبية؟ فقال: أنت أمّ سالم، وأطال الشّيخ الموفّق الدّين القوْل في ذلك، وبسطه بأحسن عبارة بحيث يفهمه البليد البعيد الذّهن، وذلك الفقيه منصت مقبل على كلامه بكلّيّته حتى يتوهّم من يراه على تلك الصّورة أنّه قد تعقّل جميع ما قاله،فلمّا فرغ الشّيخ من شرحه قال له الفقيه: يا مولانا، أيْشٍ في المرأة الحسناء يشبه الظّبية؟ فقال له الشّيخ قوْلَ منبسط: تُشْبِهُها في ذَنبها وقرونها، فضحك الحاضرون، وخجل الفقيه، وماعدت رأيته حَضر المجلس» (٤).

وقال أيضا: «وكنّا يَوْماً نقرأ في داره، فعطش بعض الحاضرين وطلب من الغلام ماء، فأحضره له، فلمّا شرب قال:

---

(١) ابن الشّعّار- عقود الجمان، ج ١٠، ورقة ١٠٩ .« مخطوط »
(٢) ابن خلّكان- وفيات الأعيان، ج٧، ص ٤٨- ٤٩ .
(٣) انظر ابن منظور اللسان، « جَلَلَ ».
(٤) ابن خلّكان- وفيات الأعيان، ج٧، ص ٤٨.

ما هذا إلا ماء بارد. فقال له الشّيخ: لو كان خبزاً حارّاً كان أحبّ إليك».(١)

أمّا كياسة ابن يعيش ووقاره فيجلوهما ما أُثر عنه في حلقة العِلْم من حُسن التّفهيم، ولُطف الكلام، وطول الباع في النّقَل، عدا خَصْلة فاق بها أقرانه ،وهي السّكوت عن الإجابة عند اختلاف الرأيّ.

قال القفطي:« ولقد سألتُه من سنين عن مسألة من موانع الصّرف فصمت عن الجواب،وكان في صمته الجواب، فإنّها أُشكلت على الأئمة المتقدّمين حتّى غلط في الإجابة عنها المبرّد، فاستدللت بإمساكه على تحصيله، واعتددت بطوله في تطويله، والسّعيد من سكت عند الإشكال، والشّقيّ من تسرّع إلى الخطأ وعدم الاستقلال».(٢)

شيوخه:

وقد أفاد ابن يعيش من الانفتاح العلميّ الذي شهده عصره في مختلف العلوم، فقد مهّدت له وفرة العلماءوالأدباء، والتّجوال بين حلب وبغداد ودمشق، مع ما رُزِق به من فسحة الأجل فرصة القراءة على شيوخ عصره على اختلاف تخصّصاتهم.

ومن أظهر الشّيوخ الذين تخرّج بهم:

١- أبو السّخاء فتيان الحائك النّحويّ(٣):

ذكره القفطي وقال:« من عوامّ حلب، قرأ شيئاً من النحو

---

(١) ابن خلّكان- ج٧، ص ٤٩.
(٢) القفطي- إنباه الرّواة، ج٤، ص ٥٠
(٣) انظر ترجمته في: القفطي- إنباه الرواة، ج٤، ص ١٢٨.

على مشايخ بلده، وفهم أوائله، وعُدِم في زمنه من يعرف هذا الشّأن بسبب خراب حلب بنزول الفرنج عليها في سنة ثماني عشرة وخمسمائة، وظلّت بعد ذلك برهة لا عالم بها، فأخذ عنه النّحو بمقدار ما عنده،ومن تلامذته الشّيخ موفّق الدين بن يعيش. مات في حدود سنة ستّين وخمسمائة».

لقد كان التّسليم بقراءة ابن يعيش النّحو على فتيان(١) يسيراً لولا ما ذيّل به القفطي ترجمته لأبي السّخاء إذ قال:« مات في حدود سنة ستين وخمسمائة».

فإنْ صحّ ما ذكر فكيف تسنّى لابن يعيش المولود سنة ثلاث وخمسين وخمسمائة أن يقرأ النّحو على أبي السّخاء فتيان المتوفّى في حدود سنة ستين وخمسمائة ولما تتجاوز سنّة السّابعة؟!

قد يصحّ الخبر لو افترضنا خَطَلاً في وفاة أبي السّخاء، يرجّح ذلك ما ذكره ياقوت في ترجمة أحمد بن هبة اللّه بن سعد بن سعيد الجبراني(٢) المولود سنة إحدى وستين وخمسمائة من أنّه درس على أبي السّخاء فتيان. فكيف يدرس الجبرانيّ على أبي السّخاء فتيان وهو ميت؟!

---

(١) انظر ابن الشّعّار- عقود الجمان، ج ١٠، ورقة ١٠٨، «مخطوط». و ابن خلّكان- وفيات الأعيان، ٧، ص ٤٧ . والذّهبي- سير أعلام النبلاء، ج ٢٣، ص١٤٥. و اليافعي- مرآة الجنان، ص٧٦٨. و السّيوطي- بغية الوعاة، ج٢، ص ٢٤٣ . وطاش كبرى زاده- مفتاح السّعادة، ج١، ص١٩٧

(٢) هو أحمد بن هبة الله بن سعد اللّه بن سعيد الجبراني تاج الدين أبو القاسم. قال ياقوت: نحويّ مقرئ فاضل إمام شاعر، له حلقة بجامع حلب يقرأ بها العلم والقرآن. ولد سنة إحدى وسبعين وخمسمائة، وأخذ النحو على أبي السّخاء فتيان وأبي الرّجا محمد بن حرب ومات سنة ثمان وستين وستمائة.
انظر ياقوت الحموي- معجم البلدان،(جبرين). وابن خلّكان- وفيات الأعيان، ج٧، ص ٢٣٧،« ضمن ترجمة يوسف الشواء». و المنذري- التكملة الوفيات النقلة، ج٣، ص ٢٨٧ . و السّيوطي- بغية الوعاة، ج١، ص ٣٩٤

وإذا كانت دراسة الجبرانيّ على أبي السّخاء فتيان قد تزامنت مع دراسته على أبي الرّجا محمد بن حرب(١) المتوفّى سنة ٥٨٠هـ أو ٥٨١هـ أو٥٨٢هـ ، فلربّما كانت وفاة أبي السّخاء فتيان في تلك الحدود أيضاً، تنقص عنها قليلاً أو تزيد. وذلك أدعى لأن يكون ابن يعيش قرأ عليه النّحو فبرع فيه.

٢- أبو محمد التّكريتي:(٢)

عبد اللّه بن عليّ بن عبد اللّه بن سويد التّكريتي، كان عالماً بالحديث، وله تصانيف حسنة. أقرأ ابن يعيش الحديث(٣)، وتوفي سنة أربع وثمانين وخمسمائة.

٣- أبو الفرج الثّقفيّ:(٤)

يحيى بن محمود الثّقفيّ الصّوفيّ، أقرأ الحديث في حلب فتخرّج به جماعة منهم ابن يعيش(٥)، ثمّ ارتحل فمات في نواحي همذان غريباً سنة أربع وثمانين وخمسمائة.

٤- ابن أبي عصرون:(٦)

شرف الدّين أبو سعد عبد الله بن محمد بن هبة اللّه بن المطهربن علي بن أبي عصرون التميميّ فقيه الشّام.درس عليه ابن يعيش الحديث في حلب (٧).

---

(١) انظر ترجمته في: ياقوت الحموي- معجم الأدباء، ج٦، ٢٤٨٣-٢٤٨٤ .والسيوطي - بغية الوعاة، ج١، ص٧٥ .

(٢) انظر ترجمته في: ابن كثير- البداية والنّهاية، ج ١٢، ص ٢٣٢ .

(٣) ابن الشّعار- عقود الجمان، ج ١٠، ورقة ١٠٨ «مخطوط » ابن خلّكان- وفيات الأعيان، ج٧، ص ٤٧. و اليافعي- مرآة الجنان، ج ٤، ص ١٠٦. و السّيوطي- بغية الوعاة، ج٢، ص ٣٥١ .

(٤) انظر ترجمته في ابن تغري بردي- النّجوم الزاهرة، ج٦، ص ١٠٩ .

(٥) ابن خلّكان- وفيات الأعيان، ج٧، ص ٤٧. و اليافعي- مرآة الجنان، ج٤، ص ١٠٦ .

(٦) انظر ترجمته في ابن كثير- البداية والنهاية، ج١٢، ص ٢٣٣- ٢٣٤. و ابن العماد الحنبلي- شذرات الذهب، ج٤، ص ٢٨٣

(٧) الذهبي- سير أعلام النبلاء، ج ٢٣، ص ١٤٥. و الذهبي- العبر، ج٣، ص ٢٤٩ .

له تصانيف كثيرة منها:« صفوة المذهب في نهاية المطلع »، و« الانتصاف »، و« الخلاف »، و« الذّريعة في معرفة الشّريعة ». توفي في رمضان سنة خمس وثمانين وخمسمائة.

٥- ابن القيسراني:(١)

خالد بن محمد بن نصر بن صغير القيسرانيّ، أبو البقاء موفّق الدين. تقدّم في علوم الدّين، فحدّث بشيء من حديثه بحلب، وأجاز لجماعة منهم أبو البقاء يعيش بن علي.(٢) توفي سنة ثمانٍ وثمانين وخمسمائة.

٦- تاج الدّين الكنديّ(٣)

زيد بن الحسن بن زيد بن سعيد بن عصمة بن حمير بن الحارث بن ذي رُعين الأصغر التّاج أبو اليمن الكندي البغدادي مولداً ومنشأ، الدّمشقي داراً ووفاة .

قرأ النّحو على الشّريف أبي السّعادات ابن الشّجريّ وأبي محمد عبد اللّه بن الخشاب، واللّغة على أبي منصور الجواليقي. قويت صلته بابن يعيش في دمشق، فقد لازمه وجالسه حين عزم على التّصدّر والإقراء، وسأله عَن مواضع مشكلة في العربيّة، وعن إعراب ما ذكره أبو محمد الحريريّ في المقامة العاشرة المعروفة بـ« الرّحبيّة » وهو قوله في أو اخرها:« حتّى إذ لألأ الأفق ذنب السّرحان،وآن انبلاج الفجر وحان » فاستبهم جواب هذا المكان على الكنديّ،هل الأفق وذنب السّرحان

(١) ابن العديم- بغية الطلب، ج٧، ص ٣٠٩٦. و ابن الصّابوني- تكملة إكمال الإكمال، ص ٢٤٥. و ابن العماد الحنبلي- شذرات الذّهب، ج٤، ص ٢٩٣ .

(٢) ابن العديم- بغية الطّلب، ج٧، ص ٣٠٩٦. و ابن خلّكان- وفيات الأعيان، ج٧، ص٤٧. و ابن الصّابوني- تكملة إكمال الإكمال، ص ٢٤٥ .

(٣) انظر ترجمته في ياقوت الحموي- معجم الأدباء، ج١١، ص ١٧١. و القفطي- إنباه الرّواة، ج٢، ص ١٠- ١٢. و ابن خلّكان- وفيات الأعيان، ج٢، ص ٢٣٩- ٢٤٢. والسّيوطي- بغية الوعاة، ج١، ص٥٧٠- ٥٧٣ .

منصوب أو العكس؟ وقال له: قد علمْتُ قصدك وأنّك أردت إعلامي بمكانتك من هذا العلم وكتب له خطّة بمدحه والثّناء عليه ، ووصف تقدّمه في الفنّ الأدبيّ »(١).

ولعلّ اللّقاء بينهما امتدّ فتناقشا في مسائلَ أُخَرَ من العربيّة من « المفصّل » خاصّة،فقد أثر عن الكنديّ اشتغاله بمفصّل الزّمخشري(٢)،ومقابلته بَيْن النّسخ،والتّعليق عليها.

قيل:« وكان بحلب رجل كاتب إنشاء لبعض المستولين عليها، وحصلت له نسخة من كتاب«المفصّل»للزّمخشريّ، وأراد تصحيحها، واتّفق أن اجتاز بدمشق في بعض سفراته، فسأل أبا اليمن زيد بن الحسن بن زيد الكنديّ مطالعتها،وتحقيقها، فأجابه إلى ذلك- وهو يومئذ نحويّ دمشق بزعمه- ولمّا فرغ من تصفّحها كتب على ظهرها كلاماً مثاله:« قوبل به نسختان مثله في السّقم واستخرجت الصّحّة منهن ،وهو تأليف موضوع على الاختصار بالتقاط المسائل من كتب أئمة العربيّة فجاء مستغلق الألفاظ على ما تحتها من المعاني الواضحة ».(٣)

وتوفي الكنديّ سادس شوّال سنة ثلاث عشرة وستمائة تاركاً تصانيف كثيرة منها:« حواشٍ على خطب ابن نباتة » أجاب عنها الموفق البغدادي، « ونتف اللّحية من ابن دحية ».

٧- أبو الفضل الطّوسي:

عبد اللّه بن أحمد بن محمد بن عبد القاهر بن الطوسيّ خطيب الموصل. برع في الحديث فدرس عليه جماعة منهم ابن

---

(١) انظر ابن خلّكان- وفيات الأعيان، ج٧، ص ٤٨ .
(٢) ذكر القفطي أنّ لتاج الدّين الكندي شرحاً على « مفصّل » الزمخشري.
انظر القفطيّ- إنباه الرّواة، ج٣، ص ٤ .
(٣) القفطي- إنباه الرّواة، ج٣، ص ٢٧٠.

يعيش النحويّ(١).

٨- أبو الحسن الطّرسوسيّ(٢)

أحمد بن محمد بن عبد الصّمد الحلبي، حدّث بحلب فسمع منه طائفة كابن يعيش(٣).

٩- القاضي أبو الحسين الطّوسي

أقرأ ابن يعيش الحديث في حلب(٤)

١٠- أبو القاسم البوزوزي

محمد بن عبد الله بن محمد الكلبيّ. قال ياقوت« قدم البوزوزي هذا حلب، وأقام بها مدّة يقرأ القرآن، وقرأ عليه شيخنا أبو البقاء يعيش بن علي، ورحل إلى الموصل، وأقام بها، وبها توفي« (٥)

١١- أبو العبّاس المغربي:(٦)

درس عليه ابن يعيش النحو(٧).

كما أقرأ ابن يعيش نفسه، فطالع عيون الكتب وأفاد منها في بسط التّراث النّحويّ.

---

(١) ابن الشّعّار- عقود الجمان، ج ١٠، ورقة ١٠٨« مخطوط » . وابن خلّكان- وفيات الأعيان، ج٧، ص ٤. و الذّهبي- العبر، ج٣، ص ٢٤٩. و اليافعي- مرآة الجنان، ج٤، ص ١٠٦. و الفيروز أبادي- البلغة، ٢٨٩. و السيّوطي- بغية الوعاة، ج٢، ص ٣٥١. و ابن العماد الحنبليّ- شذرات الذّهب، ج٥، ص ٢٢٨. وطاش كبري زاده- مفتاح السّعادة، ج١، ص ٢٩٧ .

(٢) انظر ترجمته في المنذري- التكملة،ج٣، ص ٦١٨ .

(٣) ابن خلّكان- وفيات الأعيان، ج٧. و اليافعي- مرآة الجنان، ج٤، ص ١٠٦ .

(٤) اليافعي- مرآة الجنان، ج٤، ص ١٠٦ .

(٥) ياقوت الحموي -معجم البلدان،(بوزوز).

(٦) ويروى المغربي التّبريزي او المغربي البيزوري.
انظر اليافعي- مرآة الجنان، ج٤، ص ١٠٦. و السيوطي- بغية الوعاة، ج٢، ص ٣٥١ .

(٧) ابن الشّعّار- عقود الجمان، ج ١٠، ورقة ١٠٨ « مخطوط ». و ابن خلّكان- وفيات الأعيان، ج٧، ص ٤٧. و الذّهبي- سير أعلام النّبلاء، ج ٢٣، ص ١٤٥، اليافعي- مرآة الجنان، ج٤، ص ١٠٦

ومن جملة المصادر التي نصّ على قراءتها فأسهمت في بسط ثقافته الموسوعيّة المصادر التّالية:

كتاب« العَين » للفراهيدي(١)، و« الكتاب » لسيبويه(٢)، و « ما تَلْحنُ فيه العامّة » للأصمعيّ(٣)، و« النّوادر » لابن الأعرابي(٤)، و« إصلاح المنْطق » لابن السّكّيت(٥)، و« الأمالي » لثَعْلب(٦)، و كتاب« الحُروف » للشّيْباني(٧)، و« الأمالي » للزّجّاجيّ(٨)، و«شَرْح كتاب سيبويهِ » للسّيرافي(٩)، و« شرح الأُصول » للرّماني(١٠)، و« الشّيرازيّات » لأبي علي الفارسيّ(١١)، و« الخصائص » لابن جنّي(١٢)، و« الصّحاح » للجَوْهري(١٣)، و« البَصَائر والذّخائر » للتّوحيدي(١٤)، و « المحكَم » لابن سِيده(١٥)، و« الدّرعيّات » لأبي العلاء المعرّي(١٦)، و كتب« الأضداد »(١٧)، و« كتب القلب والإبدال »(١٨)، و كتب « فعل و أفعل »(١٩).

---

(١) ابن يعيش- شرح المفصل، ج٥، ص٩، ج١٠، ص٥. وابن يعيش- شرح الملوكي، ص٢٠٣.
(٢) ابن يعيش- شرح الملوكي، ص٣٥٨.
(٣) ابن يعيش- شرح المفصل، ج١، ص٨.
(٤) المصدر نفسه، ج١، ص٣٨.
(٥) المصدر نفسه، ج١، ص٤٧.
(٦) المصدر نفسه، ج٦، ص٤٨.
(٧) المصدر نفسه، ج٤، ص٢١.
(٨) ابن يعيش- شرح الملوكي، ص٣٦٠.
(٩) ابن يعيش- شرح المفصل، ج٢، ص٤١.
(١٠) المصدر نفسه، ج٢، ص١٢٤، ج٨، ص١٣٧.
(١١) المصدر نفسه، ج١٠، ص١١١.
(١٢) ابن يعيش- شرح الملوكي، ص٣٥٨.
(١٣) ابن يعيش- شرح المفصل، ج٦، ص٤، ج٩، ص١١٩.
(١٤) المصدر نفسه، ج٢، ص٩٥.
(١٥) المصدر نفسه، ج١، ص٥.
(١٦) المصدر نفسه، ج٦، ص٤١.
(١٧) ابن يعيش- شرح الملوكي، ص ٩٧.
(١٨) المصدر نفسه، ص ٣٣٠.
(١٩) المصدر نفسه، ص ٦٨.

كما كان مطّلعاً على نسخ« المفصّل »(١) وكتب« الأمثال »(٢) وشرح التّمانيني للتّصريف العزّي(٣) ودواوين الشّعراء.

تلاميذه:

وكانت ثمرة ما تحصّل لابن يعيش من ثقافة واسعة في مختلف علوم عصره،ولا سيّما العربيّة أن توافد عليه طلاّب العلْم، حتّى إذا تخرّجوا به صاروا أعلاماً يقودون الحركة العلميّة في شتّى البقاع. ومن أبرز من تتلمذ له:

١- ياقوت الحموي(٤):

أبو عبد اللّه ياقوت بن عبد الله الرّومي الجنس والمولد، الحمويّ المولى البغدادي الدار.

تنقّل بَيْن البلدان فالتقى ابن يعيش في حلب، وسمع منه بعضاً من أخبار الشّعراء والأدباء. يبدو ذلك من الأخبار التي ساقها ياقوت في« معجم الأدباء »(٥) و« معجم البلدان »(٦) عن بعض أعيان الأدب نقلاً عن ابن يعيش مباشرة. توفي ياقوت في رمضان سنة ست وعشرين وستمائة.

٢- القفطيّ(٧):

علي بن يوسف بن إبراهيم بن عبد الواحد أبو الحسن القفطيّ. ولد بمدينة« قفط » من الصّعيد الأعلى بمصر سنة ثمانٍ وستين وخمسمائة. رحل إلى حلب فدرس النّحو على ابن يعيش الحلبيّ وصحبه وجاوره في منزله، حتّى إذا انقطع عنه

(١) ابن يعيش- شرح المفصّل، ج١، ص ٢٨، ج٣، ص ٢٥.
(٢) المصدر نفسه، ج١، ص ١١٣ .
(٣) ابن يعيش- شرح الملوكي، ص٢١١.
(٤)انظر ترجمته في ابن خلكان - وفيات الأعيان ، ج٦،ص١٣٩ .
(٥)انظر ياقوت الحموي - معجم الأدباء ، ج٢،ص٨٤١،٨٦٩ .
(٦)انظر ياقوت الحموي - معجم البلدان ، (بوزوز) .
(٧)انظر ترجمته في ياقوت الحموي - معجم الأدباء،ج١٥، ص١٧٥-٢٠٤ .

تحرّى علمه من تلاميذه.

قال القفطيّ:« وقد كنت لقرب داره أستفيد من مذكراته أنواع الفضل إلى أن انتقلت عن جواره إلى محلّة الجهل، ولزمت جانب المنزل، وأصبحت عن إيناس النّاس بمعزل، ففاتني فوائده،وانفردت عنّي فرائده، ولي أعوام ما حظيت منه بنظرة،وذلك لتقدير، إذ اللّقاء مُقّدر لا لنُفرة،.ومع هذا فإنّني أسمع فوائده من تلاميذه المشتغلين، وألتقط فرائده من أصحابه المقيمين والمتنقّلين فتقوم عندي مقام شخصه وإن غاب، وتنوب عنه في الإفادة وإن لم يُغن عنه مناب »(١)

وقد خصّ القفطيّ أستاذه بترجمة فريدة في كتابه« إنباه الرّواة » أعربَ فيها عن فضله في التّصنيف في علم العربيّة، ورَصدَ جانباً من سيرته وسلوكه وأخلاقه(٢).

توفي القفطيّ في رمضان سنة ست وأربعين وستمائة تاركاً خلفه صيتاً عالياً وشهرة واسعة في النّظم والنّثر.

٣- ابن عمرون(٣):

محمد بن محمد بن أبي علي بن أبي سعيد بن عمرون الحلبيّ الشّيخ جمال الدّين أبو عبد اللّه. ولد سنة ست وتسعين وخمسمائة تقريباً.

أخذ النّحو عن ابن يعيش فبرع فيه، وتصدّر لإقرائه،(٤) و جالس ابن مالك،وتخرّج به أئمة كـ« بهاء الدّين بن النّحاس ». ولابن عمرون تصانيف كثيرة منها شرحه على« المفصّل »(٥)، و

(١)القفطي - إنباه الرواة ،ج٤، ص٥٠ .

(٢)المصدر نفسه ، ج٤، ص٤٦-٥٠ .

(٣)انظر ترجمته في الفيروز أبادي - البلغة ، ص٢٤٦-٢٤٧ .وابن قاضي شهبة - طبقات اللغويين والنحاة ، ج١، ص٢٥٤ .والسيوطي - بغية الوعاة ، ج١،ص٢٣١ .

(٤)الذهبي - سير أعلام النبلاء ، ج٢٣، ص٢٥١ .والسيوطي - بغية الوعاة ، ج١، ص٢٣١ .

(٥) الفيروز أبادي - البلغة ،ص ٢٩٠ .

توفي ابن عمرون في ثالث ربيع الأوّل سنة تسعٍ وأربعين وستمائة.

٤- ابن العديم(١):

كمال الدّين أبو القاسم عمر ابن القاضي أبي الحسن أحمد ابن القاضي أبي الفضل هبة اللّه ابن القاضي أبي غانم محمد ابن القاضي أبي سعيد هبة الله ابن القاضي أبي الحسن أحمد ابن جرادة.

ولد في ذي الحجة سنة ثمانٍ وثمانين وخمسمائة،وعكف على العلم منذ صغره فحفظ القرآن الكريم وله عشر سنين. تلقّى علوم العربيّة عن أفاضل عصره منهم ابن يعيش(٢)، حتى إذ مهر في العربيّة أجازه.(٣)

روى ابن العديم أخباراً كثيرة ،وأشعاراً ،وأقوالاً للتّابعين نقلاً عن أستاذه ابن يعيش وضمّنها كتابه« بغية الطّلب في تاريخ حلب »(٤)،توفي ابن العديم في مصر سنة ستين وستمائة ودفن بسفح المقطّم في القاهرة.

٥-ابن هامل(٥):

محمد بن عبد المنعم بن عمّار بن هامل أبو عبد الله الحراني. روى عن كثيرين في حلب منهم: ابن يعيش الحلبي(٦)

(١)انظر ترجمته في الصفدي - الوافي بالوفيات ، ج٢٢، ص٤٢١-٤٢٦ .

(٢) ابن العديم - بغية الطلب ، ج٧ ، ص٣١٩٤-٣١٩٥ .والذهبي -سير أعلام النبلاء ، ج٢٣، ص١٤٥

(٣)انظر ابن العديم - بغية الطلب ، ج٧، ص٣٠٩٧ .قال :« وأخبرنا أبو البقاء يعيش ابن على بن يعيش النحوي -إجازة - قال :... »

(٤)انظر المصدر نفسه ،ج٤، ص١٧٨٩، ٢٠١٢-٢٠١٣ ،ج٧، ٣٤٥٢، ٣٤٩٩، ٣٩٦٤، ج٩،ص٣٩٣٩، ٤١٣٤- ٤١٣٥، ٤٢١١ .

(٥) انظر ترجمته في الصفدي -الوافي في الوفيات ،ج٤،ص٥٠.وابن تغري بردي -النجوم الزاهرة ،ج٧،ص٢٤

(٦) الذهبي -سير أعلام النبلاء ،ج٢٣ ،ص١٤٥

. توفي في رمضان سنة إحدى وسبعين وستمائة.

٦-ابن مالك(١):

محمد بن عبد اللّه بن محمد بن عبد اللّه بن مالك جمال الدين أبو عبد اللّه الطّائي الجياني الشافعي النّحوي.
طاف البلاد فنزل حلب،والتقى علماءَها منهم: ابن يعيش(٢)، فدرس عليه النّحو حتى إذا تبحّر فيه قعد للتّدريس وطلبه قاصدو العلم. توفي سنة اثنتين وسبعين وستمائة تاركاً مصنفات كثيرة.

٧-ابن علوان الحلبي(٣) :

محمد بن محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن علوان أبوالمكارم بن أبي عبد اللّه الأسدي الحلبي. ولد بحلب سنة اثنتي عشرة وستمائة وحدّث عن جماعة منهم: ابن يعيش.

ولي قضاء حلب إلى أن مات بها في ثالث جمادى الأولى سنة اثنتين وسبعين وستمائة.

٨-ابن العمادية(٤)

أبو المظفر منصوربن سليم بن منصور بن فتوح الهمذاني الإسكندراني الشافعي الإمام الحافظ الرحال، ولد سنة سبع وستمائة. درس على ابن يعيش في حلب(٥) وتفنّن في الحديث والفقه، وتوفي سنة ثلاث وسبعين وستمائة.

---

(١) انظر ترجمته في السيوطي -بغية الوعاة ،ج١،ص١٣١
(٢) الجزري -غاية النهاية في طبقات القراء ،ج٢،ص١٨١ .والسيوطي -بغية الوعاة،ج١ ،ص١٣١ .والمقري -نفح الطيب ،ج٢ ،ص٢٢٣ .والخوانساري -روضات الجنات ،ج٨ ،ص٧٧ .وبروكلمان- تاريخ الادب العربي ،ج٥،ص٢٧٥
(٣) انظر ترجمته في المقريزيّ- المقفّى الكبير، ج٧، ص ٤٧ .
(٤) انظر ترجمته في ابن تغري بردي- النجوم الزاهرة، ج٧، ص ٢٤٧، السّيوطي- طبقات الحفاظ، ج٢، ص ١٩٣- ١٩٤ . و ابن العماد الحنبلي- شذرات الذهب، ج٥، ص٣٤١.
(٥) السّيوطي- طبقات الحفاظ، ج٢، ص ١٩٣- ١٩٤ .

٩-ابن رزين(١):

محمد بن رُزين بن موسى بن عيسى بن نصر الله قاضي القضاة تقيّ الدين أبو عبد الله العامريّ الحمويّ.

امتاز بالنّباهة فحفظ أمّهات الكتب في صغره. رحل إلى حلب فقرأ «المفصّل» على ابن يعيش الحلبي،و توفي في القاهرة سنة ثمانين وستمائة بعد أن نال حظّه من الشّهرة.

١٠-ابن خلّكان(٢):

أحمد بن محمد بن إبرهيم بن أبي بكر بن خلّكان، قاضي القضاة شمس الدّين أبو العبّاس البرمكي الإربليّ.

ولد بإربل سنة ثمانٍ وستمائة. وتنقّل بين البلدان، فتفقّه في الموصل ،وأخذ بحلب عن القاضي «بهاء الدين بن شداد» وجالس «ابن يعيش» فقرأ عليه النحو، وروى عنه أخباراً ومُلحا كثيرة(٣).

قال ابن خلّكان: « وكان دخولي إليها- يعني حلب- يوم الثُلاثاء مستهل ذي القعدة سنة ست وعشرين وستمائة، وهي إذ ذاك أم البلاد مشحونة بالعلماء والمشتغلين، وكان الشيخ موفّق الدّين المذكور شيخ الجماعة في الأدب لم يكن فيهم مثله، فشرعْتُ في القراءة عليه،وكان يقرئ بجامعها في« المقصورة الشّمالية »بعد العصر، وبين الصّلاتين بـ« المدرسة الرّواحية »، وكان عنده جماعة تنبّهوا وتميّزوا به، وهم ملازمون مجلسه لا يفارقونه في وقت الإقراء.

---

(١) انظر ترجمته في المقريزي- المقفّى الكبير، ج٥، ص ٥٧٩. وابن قاضي شهبة- طبقات الشافعيّة، ج٢، ص ١٨٧- ١٨٩. و ابن العماد الحنبلي- شذرات الذهب، ج٥، ص ٣٦٨- ٣٦٩.

(٢) انظر ترجمته في ابن قاضي شهبة- طبقات الشّافعيّة، ج٢، ص ٢١٢- ٢١٥.

(٣) انظر ابن خلّكان- وفيات الأعيان، ج٧، ص ٤٨. و ابن قاضي شهبة- طبقات الشّافعية، ج٢، ص ٢١٣. و النّعيمي- الدّارس في تاريخ المدارس، ج١، ص ١٤٣

وابتدأت بكتاب« اللُّمَع » لابن جنّي فقرأت عليه معظمها مع سماعي لدروس الجماعة الحاضرين وذلك في أواخر سنة سبع وعشرين، وما أتممتها إلا على غيره لعُذر اقتضى.»(١)

توفي في رجب سنة إحدى وثمانين وستمائة ودفن بالصّالحيّة

١١-محمد بن يعقوب الأسديّ(٢):

محمد بن خلّكان بن يعقوب بن إبراهيم بن هبة اللّه بن طارق بن سالم الإمام العلامة محيي الدين أبو عبد اللّه بن القاضي بدر الدّين بن النّحاس الأسدي الحلبيّ. ولد بحلب سنة أربع عشرة وستمائة. سمع من جدّه لأمّه ابن يعيش شيئاً من العربيّة. توفي سنة خمس وثمانين وستمائة ودفن بالمزّة.

١٢-ابن سُحمان الشّريشي(٣):

جمال الدّين أبو بكر الوائليّ البكريّ الأندلسيّ المعروف بالشّريشيّ المالكيّ النّحويّ. ولد بشريش سنة إحدى وستمائة. تفنّن في العلوم،وطاف البلاد فسمع النّحو بحلب من ابن يعيش. له تصانيف حسان منها شرح جليل لـ « ألفيةابن معطي»وكتاب في « الاشتقاق ». توفي في رجب سنة خمس وثمانين وستمائة بدمشق.

١٣-أبو المعالي الهذبانيّ الكتبيّ(٤):

محمد بن خالد بن حمدون أبوالمعالي الهذبانيّ الكرديّ

---

(١) ابن خلكان - وفيات الأعيان ، ج ٧ ، ص ٤٨- ٥٢

(٢)انظر ترجمته في الصفدي -الوافي بالوفيات ، ج٥،ص ٢٤٤والنعيمي -الدارس في تاريخ المدارس ، ج١،ص٤٠٢. ومحمود راتب الطباخ -إعلام النبلاء ، ج٤،ص٥٢٥ - ٥٢٦ .

(٣) انظر ترجمته في المقريزي- المقفّى الكبير، ج٥، ص ٢٦٩ . و السّيوطي- بغية الوعاة، ج١، ص ٤٤- ٤٥ .

(٤) انظر ترجمته في الصّفدي- الوافي بالوفيات، ج٣، ص٣٦. و المقريزي- المقفّى الكبير، ج٥، ص ٦١٩ .

الحمويّ. ولد بحماة ورحل إلى بغداد فسمع من شيوخها، ثمّ جاء حلب فقرأ على ابن يعيش(١).

توفي سنة سبع وثمانين وستمائة، وله شهرة المحدّث الزاهد العابد القدوة.

١٤-الرّعباني(٢):

إبراهيم بن عبد الله بن عبد المنعم بن محمد بن هبة اللّه أمين الدولة بن أبي محمد بن الوزير أبي القاسم هبة اللّه بن محمد بن عبد الباقي أبو إسحاق بن أبي محمد المعروف بابن الرعباني. ولد في حلب سنة عشرين وستمائة.

درس على ابن يعيش في حلب، ثم ارتحل إلى القاهرة وبقي فيها حتّى توفي سنة إحدى وتسعين وستمائة.

١٥-ابن واصل الحموي(٣):

محمد بن سالم بن نصر اللّه بن سالم بن واصل القاضي جمال الدين الحموي. ولدفي شوال سنة أربع وستمائةوقرأ النّحو في حلب على ابن يعيش . بَرع في العربيّة فصنّف الكثير، منها: «مفرّج الكروب في أخبار بني أيوب»، و«شرح قصيدة أبي عمرو الحاجب» في العروض والقوافي و«مختصر الأغاني». توفي في حماة سنة سبع وتسعين وستمائة.

١٦-ابن النّحاس(٤):

---

(١) المقريزي- المقفّى الكبير، ج٥، ص ٦١٩.
(٢)نظر ترجمته في المقريزي- المقفّى الكبير ج١، ص ٢٣٢-٢٣٣ .
(٣) انظرترجمته في ابن قاضي شهبة- طبقات الشّافعية، ج٢، ص ٢٥٠- ٢٥٢
(٤) انظر ترجمته في ابن عبد المجيد اليماني- إشارة التعيين، ص ٢٨٦- ٢٨٧ . والصّفدي- الوافي بالوفيات، ج٢، ص ١٠- ١٥، والكتبي- فوات الوفيات، ج٣، ص ٢٩٤- ٢٩٧. و السيوطي- بغية الوعاة، ج١، ص ١٣- ١٤. و ابن العماد الحنبليّ- شذرات الذهب، ج٥، ص ٤٤٢، بروكلمان- تاريخ الأدب العربي، ج٥، ص٢٩٧. وشوقي ضيف- عصر الدّول والإمارات، ص ٥٧٢

محمد بن إبراهيم بن محمد بن نصر بن أبي نصر الإمام أبو عبد الله بهاء الدين بن النحاس الحلبي النّحويّ. قرأ النّحو على ابن يعيش وتلميذه ابن عمرون(١)،ثم ارتحل إلى مصر وأخذ عن شيوخها . توفي سنة ثمانٍ وتسعين وستمائة.

١٧-ابن العُنيّقة(٢):

أبو محمد عبد الملك بن عبد الرّحمن بن العنيّقة الحرّاني العطّار،سمع النّحو من ابن يعيش في حلب(٣)، وتوفي في طريقه إلى مصر سنة سبعمائة عن ثلاث وثمانين سنة.

١٨-الحسينيّ(٤):

علي بن أحمد بن عبد المحسن بن الخسين الغرافي الحسيني الإسكندريّ. ولد سنة أربع وعشرين وستمائة. وتدافع نحو العلوم المختلفة فدرس في حلب على ابن يعيش. توفي في حدود السبعمائة.

١٩-سنقر القضائي(٥):

سنقر بن عبد اللّه الزّينيّ علاء الدّين أبو سعيد الأرمني الحلبيّ. درس النّحو على ابن يعيش في حلب كما درسه على غيره في دمشق،ومصر،والإسكندريّة. توفي في شوّال سنة ست وسبعمائة.

٢٠-إسحاق النّحاس(٦):

إسحاق بن أبي بكر بن إبراهيم بن هبة الله الأسدي بن النّحاس الحلبيّ.

---

(١) انظر ترجمته ص٢١ من البحث.
(٢) انظر ترجمته في ابن العماد الحنبليّ- شذرات الذهب، ج٥، ص ٤٥٧ .
(٣) ابن جابر- برنامج ابن جابر، ص ١٥٩ .
(٤) انظر ترجمته في المصدر نفسه، ص١٥٤.
(٥) انظر ترجمته في الذهبي- سير أعلام النبلاء، ج ٢٣، ص ١٤٥. و محمود راتب الطباخ- إعلام النبلاء، ج٤، ص٥٤.
(٦) انظر ترجمته في ابن جابر- برنامج ابن جابر، ص١٢٢.

سمع من ابن يعيش ومن غيره. وتوفي في رمضان سنة عشر وسبعمائة.

٢١-أبو بكر الدّشتي(١):

أحمد بن محمد بن أبي القاسم بن بدران الشّيخ الفاضل شهاب الدين أبو بكر الكردي الدّشتي الحنبلي المؤدّب. سمع من ابن يعيش فكان من أواخر من تتلمذوا له(٢). حدّث في مصر، وكثر طلاّبه. توفي سنة ثلاث عشرة وسبعمائة.

٢٢-ابن العجميّ(٣):

سليمان بن عبد المجيد بن الحسن بن عبد الله بن الحسن بن عبد الرحمن بن طاهر بن محمد بن الحسن بن علي بن زيد أبو المظفر أبو القاسم بن العجميّ . ولد في أواخر ذي الحجة من سنة ستمائة لأسرة مشهورة في حلب. قرأ على ابن يعيش النّحوي جملة من علوم العربيّة حتى برع فيها.

والملحظ البارز على تلاميذ ابن يعيش رغم كثرتهم أن غالبيتهم تلقوا عليه علوم الحديث، وأنّ من تلقى عليه العربية كالقفطي وابن مالك وابن عمرون وابن خلكان لم يعنوا بأستاذهم إلا على سبيل الترجمة لشخصيته والكشف عن جوانب التميز فيها.

مصنّفاته:

ازدهرت حركة التّأليف في عصر الحروب الصّليبيّة(٤) مع ما كان من خراب ودمار، فقد شهدت أرض الشّام تدفّق سيول العلماء من تخصّصات مختلفة جاءوها مقيمين أو زائرين، فهيئ لهم على أرضها ما رَجَوْا من وفرة في العلماء، والمكتبات ،والمدارس عدا الأعْطيات التي كانت ترفدهم بها خزائن الملوك والولاة.

---

(١) انظر ترجمته في الصّفدي- الوافي بالوفيات، ج٨، ص ٨٢ .

(٢) الذهبي- سير أعلام النّبلاء، ج ٢٣، ص ١٤٥. و السّيوطي- بغيةالوعاة ج٢، ص٣٥٢.

(٣) انظر ترجمته في ابن الشّعار- عقود الجمان، ج٣، ص ٢٣١ .

(٤) انظر كتاب الدكتور أحمد بدوي- الحياة العقليّة.

فصنّفوا الكتب، وعكفوا على المتون، والمختصرات فشرحوها وهذّبوها وحشّوها واعترضوا عليها، معيدين بذلك انتاج التّراث النّحوي والأدبيّ وتبويبه.

وابن يعيش كغيره من أبناء عصره، شحذته الهمّة فصنّف في العربيّة كتباً جاءت في جملتها شروحاً لكتب أخرى تحرّى فيها الاستقصاء والشمّول. ومن أشهر كتبه:

شرح المفصّل:

موسوعة نحويّة وصرفيّة شرح فيها ابن يعيش« مفصّل» الزّمخشريّ، ففصّل المجمل، وكشف الغامض، وبسط القوْل في المسألة مبيّناً آراء السّابقين وخلافهم وعللهم، وعضد الرّأي بالشّاهد القويم من كلام اللّه ورسوله وشعر البلغاء ونثرهم.

قال ابن يعيش في فاتحة« شرح المفصّل»: «...فلمّا كان الكتاب الموسوم بالمفصّل من تأليف الإمام العلاّمة أبي القاسم محمود بن عمر الزّمخشري- رحمه اللّه- جليلاً قدرُه، نابهاً ذكرُه، قد جَمَعت أصول هذا العلم فصوله وأوجز لفظه، فتيسّر على الطّالب تحصيله إلاّ أنّه مشتمل على ضروب منها لفظ أغربت عبارته فأشكل، ولفظ تتجاذبه معانٍ فهو مجمل، ومنها ما هو بادٍ للأفهام إلاّ أنّه خال من الدّليل مهمل، فاستخرت اللّه تعالى في إملاء كتاب أشرح فيه مشكله، وأوضّح مجمله ،وأتبع كلّ حكم منه حججه وعلله«(١)

صنّفه ابن يعيش في سنّ متأخّرة في عهد الملك الظّاهر« غياث الدين غازي بن يوسف» في حدود سنة ثلاث وعشرين وستمائة، ولمّا أحس بطول انتظار النّاس له قال معتذراً :«وكنْت ابتدأت بهذا الكتاب ثمّ عرض دون إتمامه عدة موانع منها اعتراض الشواغل، ومنها ما أحدثته السّبعون بين القلم والأنامل، ومنها أنّ الزّمان فسد حتى علا باقله على درجة قسّ، وانحط قسّه عن درجة باقل».(٢)

---

(١) ابن يعيش- شرح المفصّل، ج١، ص٣.

(٢) المصدر نفسه، ج١، ص ٣.

وقد حظي هذا الشّرح بعناية العلماء، فأجالوا النّظر فيه وقدّموه على غيره من الشّروح(١). وكان القفطيّ من أشدّهم إعجاباً به، فقال في وصفه:« وشَرَح كتاب«المفصّل»للزّمخشري ، فوَصل به ما فَصَله، وفرّق على المستفيدين ما أجمله، واستقى له من رَكيّة النّحو ما جُمّ له، وشرّفه بعنايته،وإعانته، فنوّه بذكره،وجمّله،وبسط فيه القوْل بسطاً أعيا الشّارحين، وأظهر من عونه وعيونه ما فتح به باباً للمادحين »(٢)

وقد فُضّل هذا الشّرح على غيره حتى قيل:« وقد تجر قومٌ في ذلك كتجارته فرجعوا غير رابحين »(٣) كما قيل:« شَرَح المفصّل شُرّحاً مستوفىً ليس في الشّروح مثله »(٤).

وقد أخذت المباحث الصّرفيّة حقّها من البسط في«شرح المفصل» حتى غدت دَرْساً صرفيّاً متكاملاً في كلّ أجزائه.

ففيه وقف ابن يعيش عند مفاصل أساسيّة في مَبْحث التّصريف بوصفها عُمدة التّقعيد النحويّ(٥)، فأفرد باباً لصيغ الجموع تحدّث فيه عن أحكام جمع المذكّر السّالم وجمع التّكسير، وجموع القلّة والكثرة، وتكسير الصّفة وما شذّ من ذلك.

كما تحدّث عن التّذكير والتّأنيث فبيّن حدّهما، وعلامات التأنيث واختلاف العلماء في تأويل الصّفات التي لا تاء فيها

(١) للمفصّل شروح كثيرة، جمعها ووضع ثبتاً فيها وبالمختصرات على المفصّل، و ما نُظم فيه وما قلّده: « عبد الرحمن العثيمين »في مقدّمة تحقيقه شرح المفصل الموسوم بالتّخمير. انظر الخوارزمي- التّخمير، ج١، ص ٤٧- ٥٩« دراسة المحقق »

(٢) القفطي- إنباه الرّواة، ج٤، ص٤٧.

(٣) المصدر نفسه، ج٤، ص٤٧.

(٤) أبو الفدا- المختصر في أخبار البشر، ج٣، ص ١٧٥

(٥)انظر تمام حسّان-أساسيّات النّحو العربي وتيسيرتعليمه« صورة بخط اليد عن محاضرة غير منشورةألقاها في الموسم الثّقافي لمجمع اللّغة العربيّةالأردني في ١٩٩٨/٤/٢٠م»

والصّيغ التي يستوي فيها التّذكير والتّأنيث، والتّاء التي تزاد للفرق بين الكثير والقليل، والأبنية التي تلحقها الألف الممدودة.

ووقف عند مبحثي التّصغير والنّسب، فذكر حدّ التّصغير، ووسّع الحديث عن ما يصغّر، وما يحذف من أجل التّصغير، والحروف المبدلة التي تردّ لأصلها عند التّصغير إذا كان الإبدال لازماً، وتصغير الاسم الذي لامه واو، وحكم تاء التّأنيث،وألف التّأنيث إذا كانت رابعة أو خامسة، وكيفيّة تصغير المركّب، وبعض الأسماء التي لازمت التّصغير.

كما حَدّ النّسب وبيّن التّغيير الذي يحصل به وما يحذف من الكلمة من الحروف وحكم الاسم المنسوب إذا لحقته تاء أو كان في آخره ألف ممدودة وكيفيّة النّسب إلى الجمع.

ثمّ شرع في المشتقات فبسط القوْل في اسم الفاعل، واسم المفعول، والصّفة المشبّهة، واسم التّفضيل، واسمي الزّمان والمكان،واسم الآلة،كما بسطه في أبنية المجرّد والمزيد في الأسماء والأفعال واللّازم والمتعدّي.

وكان لباب المشترك تميّز واضح في الكتاب أكدّ فيه لُحمة الصّرف والصّوت، ففيه وقف عند الإمالة،والوقف،والرّوم، والإشمام،والتقاء السّاكنين، فذكر حدّ كل منهم، وأسبابه، وطرائقه مستفيداً من درايته بالقراءات.

وأطال الوقوف عند زيادة الحروف، ومعنى زيادتها، ومواضع زيادة كلّ من الهمزة،والألف،والياء،والواو، والميم، والنّون،والهاء،والسّين،واللام؛ليكون هذا المبحث مدخلاً لمبحث الإبدال بنوعيه:المطرد وغير المطرد، ومبحثي الإعلال والإدغام.

ثمّ كانت مخارج الحروف وصفاتها خاتمة هذه المباحث، فأفاض القوْل فيها وأسهب، مسخّراً لكل ما عَرَض،وناقش ما امتلكه من أدوات البحث العلميّ.

شرح الملوكيّ في التّصريف(١):

كتاب متخصّص في علم الصّرف حدّهُ،وأهمّيته،وقواعده، وقوانينه،وعلله، شَرَح فيه ابن يعيش كتاب« التّصريف الملوكيّ» لابن جنّي حلاّ لمشكله، وإبانة لغامضه،ومبهمه، وبَسْطاً لموجزه، وموسّعاً عبارته، مدّخراً للرأي ما يعضده من الشّواهد.

قال ابن يعيش:« فإنّه لما كان التّصريف من أجلّ العلوم وأشرَفِها، وأَغْمَضِ أنواعِ الأَدبِ،وألطفها... أمليت هذا الكتاب شَرْحاً لمشكله، وإيضاحاً لسبله، مقيّداً كل فصل بحججه، وعلله، وتَحَرَّيْتُ فيه الإيجاز؛ لئلّا يخرج عن الغرض بوضعه »(٢)

وقد شرع ابن يعيش في تصنيفه بينما كان يعكف على تصنيف« شَرْح المفصّل »، فمن يقرأ الكتابين يتحقّق من إحالته في كل منهما إلى الآخر، كأن يقول:« وقد شرحته في المفصّل »(٣) أو يقول:« كما بيّنته في الملوكيّ »(٤).

وقد قامت على« التّصريف الملوكيّ » شروحٌ كثيرة(٥)، غير أنّ أَوْسَعَها شُهرةً وأَجَلَّها قَدْراً شرح ابن يعيش.

---

(١) حقّقه الدكتور فخر الدين قباوة سنة ثلاث وسبعين وتسعمائة.وألف ميلادية.

(٢) ابن يعيش- شرح الملوكي، ص١٧- ١٨.

(٣) انظر: المصدر نفسه، ص٣١.

(٤) انظر ابن يعيش- شرح المفصّل، ج٤، ص ٧٠، ج٦، ص ٤٣، ج٧، ص ١٥٦، ج١٠، ص٢٣

(٥) وهذه الشّروح: هي شرح التّصريف الملوكي لعمربن ثابت الثّمانيني النّحوي الضّرير وقد ذكره ابن يعيش في الملوكي ،ص ٣١١، وشرح أبي السّعادات هبة الله ابن على الشجري البغدادي، وشرح محمد بن علي بن حميدة وشرح قاسم بن قاسم الواسطي.

انظر السّيوطي- بغية الوعاة، ج٢، ص ٢١٧. و حاجي خليفة- كشف الظنون، ج١ ص٤١٢- ٤١٣. و محمود راتب الطباخ- إعلام النبلاء، ج٤ ص ٢٤٣،. وحاجي خليفة- كشف الظنون، ج١، ص ٤١٢- ٤١٣.

قال القفطيّ:« ولو رآهُ الجنّ لجُنّ طرباً،وتحقّق مُصَنّفهُ لهذه الصّنعة أمّا وأباً« (١)

وقد افتتح ابن يعيش شرحه بمقدّمة عن التّصريف فرّق فيها بينه وبين علم النّحو، فـ« التّصريف كلام على ذوات الكلم، والنّحو كلام على عوارضها الدّاخلة عليها »(٢).

ثمّ تحدّث عن الأسماء والأفعال والحروف فبيّن مجيء الاسم ثلاثياً،ورباعياً،وخماسياً، ومجيء الفعل ثلاثياً ورباعياً، ومجيء الحرف على حرف واحد،أوحرفين،أو ثلاثة، ولكنّه لا يجيء على أربعة إلا ورابعه حرف لين نحو « حتّى » و« إلا » و« أمّا ».

ثم انتقل إلى تصرّف الفعل المجرّد فذكر أبنية الصّحيح والمضاعف والمعتل، وماشذّ من ذلك، كما تحدّث عن تصرّف الفعل المزيد فذكر أبنية الملحق بالرّباعيّ والموازن للرّباعيّ، وغير الموازن للرباعيّ.

ووقف عند قضيّة اللّفظ والمعنى فعرَض قسمة سيبويه للألفاظ وهي اختلاف اللّفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللّفظين والمعنى واحد، واتّفاق اللّفظين واختلاف المعنيين فرأى أنّ الأوّل هو القياس،وأنّ الثّاني مبعثه التّوسّع بالألفاظ،وأنّ الثّالث ليس من أصل الوضع وإنّما لغات تداخلت.

كما وقف عند أقسام التّصريف فتحدّث عن حروف الزيادة والأصل .ومفهوم الزّائد ومواضع الزّيادة،والأدلة عليها، وزيادة

---

(١) القفطي- إنباه الرّواة، ج٤، ص ٤٦
(٢) ابن يعيش- شرح اللوكي، ص ١٩.

الألف،والواو،والياء،والهمزة،والميم،والنّون،والتاء،والهاء، والسّين،واللّام ،والزّيادة المطّردة،وغير المطّردة،ثمّ انتقل إلى فصل البدل، فذكر إبدال الألف من الواو،والياء،والهمزة والنّون.

وأفرُد باباً لإبدال كلّ من الياء،والواو،والهمزة،والنّون، والميم،والهاء،والطّاء،والدال،والجيم،أجلى فيه العِلَل الصّرفيّة، وقدّم تفسيراتٍ ومصطلحاتٍ تقتربُ ممّا يُطلق عليه في علم الأصوات الحديث بالمماثلة،والمخالفة(١).

كما وعى مَذْهب العَرَب في كلامهم، ومَيْلهم إلى تقليل الجهد العضليّ أثناء الكلام،فجعل ذلك مداراً لفصليّ الإعلال والإدغام.

وتوسّع في فصل الحذف، فتحدّث عن الحذف القياسيّ وغير القياسيّ، فعرض إلى حذف الهمزة،والألف،والواو،والياء،والهاء، والنون،والباء،والحاء،والخاء،والفاء،والطاء، وركّز على حذف الهمزة لكثرة الاستعمال ؛فذكر المراتب الثّلاث لذلك وما قد يخرج عنه.

ثمّ شرحَ ما ضمّنه ابن جنيّ من عقود،وقوانين؛لينتهي إلى فصل من البناء أعرب فيه عن «التّمارين غير العمليّة»، وبيّن الرّأيَ في الأصل المحذوّ.

«وشَرْح التّصريف الملوكيّ» مع اختصاصه في التّصريف فإنّه يظلّ ناقصاً موازنة بـ «شَرْح المفصّل»، فهو لم يستوفِ مباحث التّصريف كلّها؛ إذ خلا من مباحث كثيرة كالتّصغير، والنّسب،وصيغ الجموع،والمشتقّات،كما خلا من مبحث المشترك كلّه.

---

(١) انظر البحث. ص.١٧٠- ١٨١.

وأمّا المباحث المتشابهة كمبحث أبنية الأسماء والأفعال، والزّيادة :حروفها،ومواضعها،ومعانيها،والحذف،والإبدال، والإعلال،فتكاد تتّفق حيناً، وتختلف بالزّيادة في التّفسير، والتّعليل،وعَرْض الآراء والشّواهد في « شَرْح المُفَصّل»حيناً آخر.

أما عدم استيفاء مادة التّصريف في«الملوكيّ»فمبعثها تصريف ابن جنّي نفسه ،فتلك مباحثه التي عرض ،وذلك شرح ابن يعيش لتلك المباحث.

أمّا عَدم التّوسّع في المادّة الصّرفيّة شَرْحاً وتفسيراً عمّا هي عليه في شرح المفصّل فمردّه ما ألزم به ابن يعيش نفسه في فاتحة الكتاب،إذ قال:« وتحرّيْت فيه الإيجاز لئلّا يخرج عن الغرض بوضعه ».

ولعل الكتاب خُصّ بالإيجاز نظراً لطالبيه، فهم مبتدئون غير متخصّصين كما يبدو(١).

مسائل في النّحو(٢):

وهي ثلاث عشرة مسألة في النّحو والصّرف أجاب عليها ابن يعيش إجابة وافية جَمَعت بين البَسْط والإيجاز، باعتماد أدلة السّماع والنّقل عن أئمّة العربيّةك « سيبويه » و« المبرّد » و« ابن السّراج » وغيرهم.

توجد هذه المسائل في مكتبة« كبريلي » بأسطنبول ضمن المجموع ٤٣٢٨،ويوجد منها نسخة مصوّرة بقسم المخطوطات بالمكتبة المركزيّة بالجامعة الإسلامية.

(١)انظرابن يعيش- شرح الملوكي، ص ١٨

(٢) انظرابن يعيش-مسائل في النّحو ،تحقيق علي بن سلطان الحكمي، مجلّة الجامعة الإسلامية، عدد(٦٩- ٧٠)، المدينة المنوّرة، السنة(٨٥/٨٦) ص(٨٠- ١٠٥).

حقّقها الدّكتور علي بن سلطان الحكميّ ونشرها في مجلّة الجامعة الإسلاميّة، واستوثق من نسبتها لابن يعيش رغم عدم ذكرها في مصادر ترجمته.

فالمسائل تمثّل منهجه في استقصاء المسائل وحسن التّعليل ودقّة التّوجيه، كما أنّها تناقش مسائل مبسوطة في «شرح المفصّل» من ذلك: قوْله في الإجابة عن المسألة الثّالثة «عند وسوى وغير وكلّ هل يجوز تصغيرهن أو لا؟:

« هذه الأسماء لم يسمع تصغيرها، والقياس يأباه، أمّا «عند »فلا تصغّر لعدم تمكنها ولأنّ الغرض من تصغير الظروف التّقريب كـ «تُحيت» و«فويق» إذا أريد القرب، و«عند» في غاية القرب، فلما دلّ لفظ مكبّرة على مصغّره لم يحتج إلى تصغيرها مع أنّ التّصغير وصف من جهة المعنى، ألا ترى أنّك إذا قلْت رُجيل فمعناه رجل صغير وإذا كان كذلك فلا يسوغ تصغير «عند» كما لا يسوغ وصفها.

أمّا« غير »فلا تصغّر بخلاف مثل فإنّها تصغّر، فتقول:« مثيل» هذا ولا تقول «عُنيدة» ،وذلك من قبيل أنّ المماثلة قد تختلف بأن تقلّ وتكثر. ألا ترى أنّك تقول هذا أكثر مماثلة من هذا وهذا أقل مماثلة من هذا، وليست «غير» كذلك، لأنّ «غير» اسم لكلّ ما لم يكن المضاف إليه فإذا قلْت «غيرك» فكل من عداك فهو «غيرك»، وليس في كوْن غيره معنى يكون أنقص من معنى فتصغر النّاقص.

وأمّا سوى فكـ «غير »مع ما في «سوى» من عدم التّمكين وامتناع وصفها».(١)

وقوْله في شرح المفصّل: ««عند »فإنّها لا تصغّر لعدم

(١) ابن يعيش- مسائل في النحو، ص ٩١

تمكّنها، ولأنّ الغرض من تصغير الظّرف التّقريب كـ «تُحيّت» و«فُوَيْق». و«عِنْد» في غاية القرب، فلمّا دلّ لفظها على ما تدلّ عليه الظّروف مصغّرة لم يحتج إلى التّصغير فيها.

ومن ذلك «غَيْر» و«سِوى» لا يصغّران بخلاف «مِثْل» فإنّك تصغّره فتقول: هذا مُثيل هذا، ولا تقول «غُيَيْره» وذلك من قبل أنّ المماثلة قد تختلف بأن تقلّ وتكثر. ألا ترى أنّك تقول: هذا أكثر مماثلة، وهذا أقلّ مماثلة من هذا، وليست المغايرة كذلك، لأنّ «غيرًا» اسم لكلّ من لم يكن المضاف إليه، وليس في كونه غيره معنى يكون أنقص من معنى، فيصغر النّاقص كما في كان في المماثلة كذلك. وأما «سِوى» فالعلّة واحدة»(١)

وقد عُضد ذلك بصفحة المخطوط الأولى التي تصدّرها عنوان المخطوط، واسم مؤلّفه، ومرسله، فقد جاء فيها:
«قال الشّيخ الإمام الحافظ أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الحلبيّ -رحمه اللّه-: هذه المسائل وردت علينا من دمشق على يد الشّيخ الفقيه العالم أبي نصر الدّمشقيّ(٢)- رحمه اللّه- فأمليْتُ ما حَضَر من الكلام عليها وباللّه التّوفيق»(٣)

وهذه المسائل هي نفسها المسائل التي أشار إليها الدكتور عبد الإله نبهان في حاشية بحثه فقال:
«وهناك كراسة في أربع ورقات أجاب بها عن أسئلة وجّهت إليه وسمّيت «الأجوبة النّحويّة» وكلّ ما فيها من شرح المفصّل»(٤)

---

(١) ابن يعيش- شرح المفصّل، ج٥، ص ١٣٨
(٢) لم أعثر له على ترجمة
(٣) ابن يعيش-مسائل في النحو، ص٨٧،٨٩.
(٤) عبد الإله نبهان-ابن يعيش النّحوي، ص ٢٧. و بروكلمان- تاريخ الأدب العربي، ج٥، ص ٢٧٥

كتاب في القراءات:

تفرّد بنسبته لابن يعيش عمر رضا كحّالة، قال:« ومن آثاره ... كتاب في القراءات »(١)

ولا شكّ أنّ كحّالة خَلَط بَيْن ابن يعيش الحلبيّ النّحويّ، وابن يعيش القديم(٢)، فالثّاني هو صاحب كتاب« القراءات » كما أكّد ذلك الذّهبيّ الذي اعتمده كحّالة مصدراً لمعلومته.(٣)

قال الذّهبيّ:« يعيش بن علي القديم المقرئ الأندلسيّ الشّلبيّ المعَمّر، ألّف كتابا في فضائل مالك ،، وكتابا في القراءات »(٤)

تفسير المنتهى من بيان إعراب القرآن:

ذكره بروكلمان وذكر أنّه موجود بالمدينة(٥).

وقد ذُكر في نشرة أخبار التّراث العربيّ،العدد الخامس والثّلاثين أنّ الأستاذ كاظم عبد السّادة عيسى يعمل في تحقيق الجزء الأوّل من« المنتهى في البيان والمنار للحيران في إعراب القرآن » لابن يعيش الصّنعاني محمد بن علي بن أحمد المتوفّى سنة ثمانين وستمائة،وهو يعتمد على نسخة الأصل التي حصل عليها من المكتبة المحموديّة بالمدينة المنوّرة.

ولعلّ هذه هي النّسخة التي ذكرها بروكلمان ونسبها إلى ابن يعيش.(٧)

---

(١) عمر رضا كحالة- معجم المؤلّفين، ج٣، ص ٢٥٦ .

(٢) راجع البحث، ص٧ .

(٣)و مصدره هو « أهل المائةفصاعداً« للذّهبي ».

(٤) الذهبي- أهل المائة فصاعداً، تحقيق بشاء عواد معروف البغدادي،المورد،مج٢،عدد٤ ، بغداد،ص١٣٥ .

(٥) بروكلمان- تاريخ الأدب العربي، ج٥، ص ٢٧٥

(٧) عبد الإله نبهان- ابن يعيش النّحوي، ص ٢٧.

شرح الكافية:

نسبه الموفّق البغداديّ خطأ لابن يعيش(١)؛ إذ لم يطّلع على الكافية لأنّها ألّفت في أواخر حياته(٢)

حاشية على تصريف العزّي لابن جنّي:

نسبها البغدادي خطأ لابن يعيش(٣).

حاشية على تصريف المازنيّ:

نسبها لابن يعيش حاجي خليفة قال: «تصريف المازني وعليه حاشية للشّيخ يعيش بن علي المعروف بابن يعيش النّحويّ المتوفى سنة« ٦٤٣ »هـ(٤) .

ولعلّه عنى حاشية ابن يعيش على تصريف ابن جنّي المعروف بالتّصريف الملوكيّ.

وقد دَرَج على الخلط بين تصريف المازنيّ وتصريف الملوكي لابن جنّي جماعة منهم :حاجي خليفة(٥)و الموفّق البغداديّ(٦).

وتبعهما في الخلط من المحدثين الدكتور أحمد بدوي(٧)، والدكتور محبّ الدين أبي سعيد عمر بن غرامة(٨) محقّق كتاب سير أعلام النبلاء.

---

(١) عبد القادر البغدادي- خزانة الأدب، ج٩، ص ٢٩ .
(٢)ابن الحاجب-الإيضاح في شرح المفصّل،ج١،ص١٦٢« قسم الدراسة » .
(٣) البغدادي- هدية العارفين، ج٦، ص ٥٤٨.
(٤) حاجي خليفة- كشف الظنون، ج١، ص ٤١٢ .
(٥) المصدر نفسه، ج٥، ص ٢٣٤ .
(٦) المصدر نفسه، ج١، ص ٤١٢ .
(٧) أحمد بدوي- الحياة العقلية، ص ١٩٩
(٨)الذّهبي-سير أعلام النّبلاء،ج١٦،ص٤١٠« تحقيق أبي سعيد عمر بن غرامة »حيث قال:« لابن جنّي كتاب بعنوان « التّصريف الملوكيّ »، شرحه ابن يعيش وله أيضاً : شرح على تصريف المازني وهذا أيضاً شرحه ابن يعيش. »

مكانته العلميّة

قنِع ابن يعيش في إقامته في حلب، فلم يغادرها إلّا مرّتين، مرّة حين ذهب إلى بغداد للقاء أبي البركات ابن الأنباري، وأخرى حين ارتحل إلى دمشق قاصداً أبا اليُمن الكنديّ.

ولما كان التّنقّل والتّرحال سبباً في ذيوع الصّيت، وامتداد الشّهرة فإنّ ابن يعيش لم ينل منهما قسطاً كبيراً. أشار إلى ذلك القفطيّ فقال:
«ولو رام هذا الموفّق سمّو الاسم لا غترب؛ لأنّه في وطنه كالمندل الرّطب الذي هو في أوطانه حطب» (١)

ومع ذلك فقد تحقّق لابن يعيش من المكانة وعلوّ الشّأن في بلده ما جعله يتصدّر العلماء في عصره، ميّزه في ذلك الشّيوخ الذين درس عليهم وتخرّج بهم(٢)، وما أخذ به نفسه من مطالعة،وقراءة في أمّهات الكتب حتى غدا متنوّع الثقافة، دارياً بألوان الأدب وفنون القوْل، فمن علم بالنّحو والتّصريف إلى علم بالحديث، والأنساب(٣)، والتّاريخ(٤)، وأيّام العرب(٥)، ولغات القبائل(٦)، والقراءات(٧)، وما تلحن فيه العامّة(٨).
وكان توافد طلاّب العلم إلى مجلسه،وقعود الخاصّة منهم في داره(٩) لسماعه، ومناقشته تأكيداً لما حظي به ابن يعيش

---

(١) القفطي- إنباه الرّواة، ج٤، ص ٤٦
(٢) انظر البحث، ص١٣- ١٨.
(٣) ابن يعيش -شرح المفصّل، ج١، ص ٦ .
(٤) المصدر نفسه، ج١، ص ١١٨ .
(٥) المصدر نفسه، ج١، ص ١١٨ .
(٦) المصدر نفسه، ج١،ص ٦٦، ج٣، ص ٣٣، ج٦، ص ٢٧، ج٩ ، ص ١٠٧، ص ٤٣
(٧) ابن يعيش- شرح الملوكي، ص ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٣١
(٨) ابن يعيش- شرح المفصل، ج١، ص ١١٥
(٩) ابن خلّكان- وفيات الأعيان، ج٧، ص ٤٨ .

من سعة علم واطّلاع.

فقد تخرّج به جماعة من الأعلام كياقوت،والقفطيّ،وابن العديم،وابن خلّكان،وابن واصل الحموي، كما تخرّج به أئمة في النّحو امتدّت شهرتهم وعلا قدرهم، حتى إنّ بعضهم زاحم أستاذه علماً ومنزلة.

فابن مالك عدا تصانيفه تولّى مشيخة للتّدريس في دمشق، وقصده طلاّب العلم في الوقت الذي كان يجلس فيه أستاذه لإقراء النّحو في المدرسة الرّواحية والمقصورة الشّمالية.

وابن عمرون عكف على المفصّل فشرحه شرحاً جديداً(١)، وأقرأ كثيرين منهم ابن النّحاس تلميذ أستاذه ابن يعيش.

وقد حظيت آراؤهم بالقبول والاستحسان فزخرت بها كتب المتأخرين(٢) واتخذت حجّة عند الكثيرين.

وكان لتمكّن ابن يعيش من العربيّة، وريادته لها في حلب أن نفس عليه ذلك تلميذه ابن النّحاس حتّى قال الصّفديّ:
« وما أظنّ ابن يعيش مات إلاّ من حسده(٣)
كما كان لتصانيف ابن يعيش التي وصلت إلينا دور كبير في إجلاء مكانته العلميّة.

---

(١) لم يصل إلينا، لكن وصلت بعض آرائه فيه في كتب الخالفين.
انظر أبا حيان الأندلسي- تذكرة النّحاة، ص ٥٣، ٣٦٣، ٣٦٨، ٦٤٤، ٦٤٧، ٦٥٦،
والسّيوطي، همع الهوامع، ٢، ص ٤٩.
(٢) راجع آراء ابن مالك وابن النّحاس النّحويّة في: أبي حيان الأندلسي- تذكرة النّحاة ؛ والسّيوطي- الأشباه والنّظائر ،وهمع الهوامع، فقد كثر الاحتجاج بآرائهما
(٣) الصّفدي- الوافي بالوفيات، ج٢، ص ١٠

فـ«شَرْح المفصّل» برز صاحبه بوصفه حلقة وصل بين الماضي والحاضر؛ إذ أسهم في المشروع الحضاريّ للنّهضة بالأمّة العربيّة الإسلاميّة بعد سلسلة الخراب والدّمار التي أحدثها الصّليبيّون،فقد استوعب مؤلّفه تراث الأمّة النّحويّ، وصاغه صياغة جديدة مُحْسنا التّوليف بين الآراء،ومسائل الخلاف.

وفيه بسط ثقافته فناقش ،ورجّح ،وعلّل ،وقدّم الحجّة والبرهان ،كما ضمّنه نقولاً وآراء لنحويّين فقدت كتبهم وما عدنا نقرأ عنها إلا في بطون كتب التّراجم، كـ«إرشاد» ابن درستويه(١)، و«درعيّات »أبي العلاء(٢)،و«شرح أصول» الرّماني(٣) و«حروف»أبي عمرو الشّيباني(٤) و«أمالي»ثعلب.(٥).

عدا ما أثبته من الشّواهد الشّعريّة الضّخمة«منها أبيات من رواية سيبويه عن العرب،وليست في النّسخة المطبوعة من الكتاب، ولعلّه اطّلع على نسخة أو نسخ أتمّ من النّسخة التي اعتمدت أصلاً في الطّبع. من ذلك قوْل ابن يعيش:« قال الشّاعر أنشده سيبويه:(٦)

فأمّا القِتالُ لا قِتَالَ لدَيْكُمُ ولكنَّ سَيْراً في عِراض المراكبِ

وقوْله: وأنشدوا:(٧)

فما سُبِقَ القَيْسيُّ من سوء سيرةٍ ولكنْ طفت عَلْماء غُرلة خالد

ويروى: وما غلب القيسيّ من ضعف قوّة. قال أبو العباس محمد بن يزيد: قال أبو عثمان المازنيّ: رأيت في كتاب سيبويه هذا البيت في باب الإدغام»(٨)

---

(١) ابن يعيش- شرح المفصّل، ج٧، ص ١١٤ .
(٢) المصدر نفسه، ج٦، ص ٤١ .
(٣) المصدر نفسه، ج٢، ص ١٢٤، ج٨ ص ١٢٧
(٤) المصدر نفسه، ج٤، ص ٢١
(٥) المصدر نفسه، ج٦، ٤٨
(٦) المصدر نفسه، ج٩، ص ٢
(٧) المصدر نفسه، ج١٠، ص ١٥٥
(٨) انظر عاصم بهجة البيطار- فهارس شرح المفصّل، ص ١٠- ١٢

وقد عُني ابن يعيش بالشّاهد الشّعريّ فتعهّده بكشف غريبه، وإبراز مكامن الجمال فيه وتصحيح الخطأ في نسبته(١) وما له من روايات(٢).

أمّا شَرْح التصريف الملوكي فقد أخذ من محاسن كتب التصريف بطرف، فجَمَع بَيْن البساطة،والوضوح،والعُمق والشّمول.

وقد حَظِيَت تصانيف ابن يعيش بعناية الخالفين، فاستظهروها،واسترشدوا بها في مؤلّفاتهم مؤكّدين تميّزه العلميّ،وعلوّ شأنه في العربيّة، ولا سيّما الإستراباذي،والمرادي والسّيوطيّ،والبغدادي

أمّا الإستراباذيّ فقد عوّل عليه. في تقوية الرّأي أو تضعيفه، وأقام برأيه الحجة والدّليل، ونحو ذلك قوْله مضعفاً رأي سيبويه وابن الحاجب:« وقوله:« تُيَّحان » هو بفتح الياء كما قال سيبويه، وقال ابن يعيش يجوز كَسْر الياء في « تَيِّحان »و« هَيِّبان »، فـ « تَفْعَلان »غير موجود و« فَعِّلان »موجود كـ« هَيِّبان »، فلذا حكمنا بزيادة ياء« تَيِّحان » وهذا ما يثبت فيه الاشتقاق الظّاهر،وعُرفت الزّيادة به؛ إذ يقال في معناه:« مِتْيَح » و« تَيَّاح »ويَجُوز أنْ يكون« تَيِّحان »، و« تَيَّهان » و« هَيِّبَان » «فيعلان»لا فعّلان كـ « قَيْقَبَان » و« سَيْسَبَان »(٣)

وقوْله مؤيّداً رأياً وَرَد في الصّحاح:« ونحو« المُسْعُط » و« المُنْخُل » هذا لفظ جار اللّه، وهومُوهم أنّه جاء من هذا النّوْع غير الألفاظ المذكورة أيضاً، وقال سيبويه: جاء خمسة أحرف

(١)انظر عاصم بهجة البيطار- فهارس شرح المفصل، ص.١٠-١٢،إذ عرض نماذج من ذلك.

(٢) ابن يعيش- شرح المفصل،ج١، ص ٢٨، ٣١، ٦٨

(٣)الإستراباذي - شرح الشافية ،ج٢،ص٣٩٢

بضم الميم« المُكْحُلَة »و« المُسْعُط »و« المُنْخُل« و« المُدُقّ »و« المُدْهُن » هذا كلامه. وجاء« المُنْصُل » أيضاً لكنّه ليس بآلة النَّصل. وأمّا« المُحْرُضة » فذكرها الزَّمَخْشَريّ، وفي الصّحاح « المِحرَضَة » بكسر الميم،وفَتْح الرّاء. وكذا قال ابن يعيش لا أعرف الضّمّ فيه »(١).

غير أنّ احتجاج الإستراباذي بابن يعيش لم يحُلْ دون تنبيه على سقطاته، ففي الموضع الذي أخذ الإستراباذي على سيبويه إطلاق الكلام محتجّاً بتقييد ابن يعيش له، أخذ الإستراباذي على ابن يعيش إطلاق القول في ختامه دونما تقييد.

قال:« وقد أطلق سيبويه وقال: تُقلب الهمزة التي تجعل عند أهل التّخفيف«بَيْن بَيْن»ألفاً إذا انفتح ما قبلها، وياء إذا انكسر ما قبلها، وواواً إذا انْضَمّ ما قبلها، والحقّ أنْ يُقيّد- كما قال ابن يَعيش- فيُقال: الهمزة المفتوحةُ المفتوحُ ما قَبْلَها تقلب ألفاً، والمكسورةُ المكسورُ ما قَبْلَهَا تقلبُ يَاءً، والمضمومةُ المضمومُ ما قَبْلَها تُقْلَبُ واواً، ولم يُقَيّد ابن يعيش الواو والياء المقلوب إليهما بالسّكون،والأولى أنْ يُقال: ياء ساكنة،و واو ساكنة»(٢)

وجَعَل المرادي من ابن يعيش حَلْقه وصل بينه،وبين التُّراث النَّحويّ الموسوعيّ، فاستقى من مادّته مواضعَ(٣) للجَدَل والنِّقاش بدا في غالبيّتها مُعْجَباً مُؤَيّداً، ففي حديثه عن « لكنّ »(٤) عَرَض المرادي جُملة ما فيها من آراء معوّلاً على ما أَوْرَدَهُ ابن يعيش فيها في كتابيه«شَرْح المفصّل »(٥) و« شرح التّصريف الملوكيّ »(٦).

---

(١) الإستراباذيّ- شرح الشافية ، ج١، ص١٨٧

(٢) المصدر نفسه، ج٣، ص٥٠.

(٣) انظر المرادي- الجنى الداني، ص ١٤٠، ١٤٧، ٣٠٩، ٣١٩، ٤٥٤، ٤٧٥، ٥٠٢، ٥٧٥، ٥٨١، ٦١٧.

(٤) انظر المصدر نفسه، ص ٦١٥- ٦٢٠

(٥) ابن يعيش- شرح المفصل، ج٨، ص ٧٤، ٧٩- ٨١

(٦) ابن يعيش- شرح الملوكي، ص ٣٤

أمّا السّيوطيّ فقد أفرد مساحة واسعة من كتابه« الأشباه والنّظائر » لنقوله عن ابن يعيش، في حين ضنّ بها في كتابه « همع الهوامع »(١) وهي وإنْ كانت نقولاً عائمة تعبّر عَنْ موقف ابن يعيش تجاه المسألة لاعن مَوْقف السّيوطيّ منه كموقفه من« الاشتقاق« (٢)،و« الإتباع »(٣) و« الحمل على ماله نظير »(٤)، و« الحمل على الأكثر »(٥) و« طرد الباب »(٦) و« العارض »(٧)، و« كثرة الاستعمال »(٨)و« الزّيادة »(٩) و« اللّبس »(١٠) و« العِوَض والمعوّض منه »(١١) وغيرها إلا أنّها تعرب عن المكانة التي حظي بها ابن يعيش عند الخَالفين.

وأمّا عبد القادر البغداديّ فقد توسّع في النّقل عن ابن يعيش في « خزانة الأدب »، و« شَرْح أبيات مُغني اللّبيب »، وفي شَرْحه لشواهد الرّضيّ في شرحه لشافية ابن الحاجب(١٢)، وناقشه فأيّده وعارضه ،واستدرك بعضاً من فوائته، ففي حديثه عن الشّاهد:(١٣)

لنا إبلان فيهما ما علِمْتُمُ

نصّ على قوْل ابن يعيش:« القياس يأبى تثنية الجمع، وذلك أن

---

(١)إذ لم يستشهد به إلا في موضع واحد .
انظر السيوطي-همع الهوامع،ج٥،ص١٣٥.
(٢) السّيوطي- الأشباه والنّظائر، ج١، ص ١٤٨.
(٣) المصدر نفسه، ج١، ص ١٩- ٢٠، ٢٤.
(٤) المصدر نفسه، ج٢، ص ٨٣- ٨٤، ٨٨ .
(٥) المصدر نفسه، ج٢، ص ٩٥- ٩٦، ٩٩.
(٦) المصدر نفسه، ج٢، ص ٢١٩- ٢٢٠ .
(٧) المصدر نفسه، ج٢، ص ٢٦٨- ٢٧٠ .
(٨) المصدر نفسه، ج٢، ص ٣٠٦، ٣٠٨ .
(٩) المصدر نفسه، ج٢، ص ١٥٧- ١٥٨.
(١٠) المصدر نفسه، ج٢، ص ٣١٦ .
(١١) المصدر نفسه، ج١، ص ٣١٢ .
(١٢) وقد استوفى الدكتور عبد الإله نبهان الحديث عن أثر ابن يعيش في البغدادي.
انظر عبد الإله نبهان- ابن يعيش النحوي، ص ٤٠٣- ٤١٣
(١٣)الشاهد بلا نسبة في خزانة الأدب .
انظر عبد القادر البغدادي-خزانة الأدب،ج٧،ص٥٦٤.

الغرض من الجَمع الدّلالة على الكثرة، والتّثنية تدلّ على القلّة فهما معنيان متدافعان، ولايجوز اجتماعهما في كلمة واحدة وقد جاء شيء من ذلك عنهم في تأويل الإفراد. قالوا:« إبلان » و« غَنَمان » و« جمُالان ». وحَكَى سيبويه لِقَاحان سَوْدَاوَان، وإنّما «لقاح»جمع«لِقْحة »(١) وألمح إلى عدم فَهْم ابن يعيش قول النّحاة: « المراد من تثنية الجمع تضعيفه بجَعْله مِثْلين من نَوْعَيْن، فلا تدافع بين التّثنية والجمع إلا إذا توجّها إلى مفرد »(٢)

وكشف البغداديّ عن انتقادات،واعتراضات وجَّهَها النّحاة لابن يعيش في مسائل مختلفة، منها: ردّ الدّماميني على ابن يعيش في إعرابه(٣)

فإنْ تَرفقي يا هندُ فالرّفق أيْمَن وإن تخرقي يا هند فالخُرق ألأمُ
فأنتِ طلاقٌ والطّلاقُ عزيمةٌ ثلاثاً ومن يَخرُقْ أعَقُّ وأظْلَمُ
فبيني بها إنْ كنت غيرَ رفيقةٍ فما لا مرئ بعد الثّلاث مُقَدّمُ

قال البغدادي:« وروى الجماعة: ومن يخرقْ، فقال ابن يعيش: مَن شرطيّة، وردّ عليه الدّماميني« بأنّه يلزمه حذف الفاء والمبتدأ من جملة الجزاء،والتّقدير: فهو أعقّ وأظلم »(٤)

غير أنّ البغداديّ نافح عن ابن يعيش وعدّ رأي الدّماميني محتملاً لا واجباً يسوّغه اختلاف التّقدير باختلاف وجهة النّظر.

ولا يقتصر أثر ابن يعيش في تراث الخالفين على

---

(١)عبد القادر البغدادي- خزانة الأدب، ج٧، ص٥٦٤.- وانظر ابن يعيش- شرح المفصل، ج٤، ص ١٥٣، ١٥٤.
(٢) المصدر نفسه، ج٧، ص ٥٦٤
(٣) انظر ابن يعيش- شرح المفصل، ج١، ص ١٢، ورواها عبد القادر البغدادي على النحو التالي:

إنْ ترفقي يا هند فالرفق أيْمَنُ وإن تخرقي يا هند فالخرق أشام
فأنت طلاق والطّلاق عزيمة ثلاثاً ومن يجني أعقّ وأظلمُ

انظر عبد القادر البغدادي- خزانة الأدب، ج٣، ص ٤٦١.
(٤) عبد القادر البغدادي- خزانة الأدب، ج٣، ص ٤٦٢-٤٦٤

الإستراباذي،والمرادي،والسّيوطي،وعبد القادر البغدادي؛ إذ يبدو لجهوده صدى عند غيرهم كأبي حيان الأندلسي(١) و ابن هشام(٢) والأزهري(٣) والصبّان(٤).

وتتّخذ المنزلة العلميّة لابن يعيش جانباً آخر أبرزه تلميذه ابن العديم،ومعاصره ابن الشّعار؛ إذ قدّماه بوصفه راوية للأخبار، والشّعر وأقوال التّابعين.

من ذلك قوْل ابن العديم:« وأخبرنا أبو البقاء يعيش بن عليّ ابن المعدّل قال: أخبرنا الخطيب أبو الفضل بن أحمد الطّوسي قالوا: حدّثنا الحاجب أبو الحسن بن العلّاف قال: أخبرنا أبوالقاسم بن بشران قال: أخبرنا أبو العبّاس الكنديّ قال حدّثنا بُسرة بن صفوان قال: حدّثنا أبو معشر عن إسحاق ابن عبد الله بن أبي فروة قال: « مَنْ لم يُبالِ ما قال،ولا ما قيل فيه، فهو لولد الشّيطان،أو ولد غيّة »(٥)

ومنه ما نقله عن أستاذه من أخبار عن شغف خالد بن يزيد ابن معاوية برملة بنت الزّبير(٦)،وأخبار أخرى ضمّنها ابن العديم كتابه« بغية الطّلب »(٧)

ومنه ما ذكره ابن الشّعّار من أَخْبار عن سَهْل بن محمد ابن رافع بن المنجي الهلاليّ رواية عن ابن يعيش. قال: « قال أبو البقاء يعيش بن علي النّحويّ: رأيت الهلاليّ ينشدُ

---

(١) انظر أبا حيان الأندلسي- ارتشاف الضرب، ج١، ص ٣١٢ .وتذكرة النّحاة،ص٤٣٨ .
(٢) انظر ابن هشام- مُغني اللبيب، ج١، ص ٢٧٨، ج٢، ص ٤٩٧، ٤٩٨ .
(٣) انظر الأزهري- التّصريح على التوضيح، ج٥، ص٣٤، ٤٩، ١١٥، ٣٨٠ .
(٤) انظر الصّبّان- حاشية الصّبان، ج١، ٤٧ .
(٥) ابن العديم- بغية الطلب، ج٣، ص١٤٧٣.
(٦) المصدر نفسه، ج٧، ص ٣١٩٤-١٣٩٥.
(٧) انظر المصدر نفسه، ج٥، ص ٢٨٢٨ .ج٧، ص ٣٠٧٦، ٣٠٩٧، ٣٤٥٢، ٣٤٩٩، ج٨، ص ٣٥٧٦ .

السّلطان غياث الدّين قصيدة من حفظه لنفسه يمدحه بها، فجعل يتوقف ويعيدُ أبياتها، حتى إذا فرغ منها قال للسّلطان الملك الظاهر من تغلّطه منها: يا مَوْلانا، الجواد يكبو من قلّة العلف. فقال السّلطان في الحال مجاوباً: وقد يكون من حمير »(١)

وكان لسن ابن يعيش المعمرة دور في منزلته العلميّة إذ فسحت له مجالاً واسعاً لقراءة التّراث النّحوي واستيعابه ومراجعته وتنقيحة وإخراجه بشكل موسوعيّ.

شاعريّته:

وابن يعيش أديب، جمع إلى تمّيزه النّحوي والصّرفي تميّزاً في رواية الأدب، إذ روى الشّعر ونقَدَه ونظمه حتى سلكه ابن الشّعار في الشّعراء الأدباء فقال:« وكان يقولُ أشعاراً قرّبته من أولى الأمر »(٢) من ذلك ما كتبه ابن يعيش إلى الظّاهر غياث الدّين غازي بن يوسف بن أيوب، قال:(٣)

يا أيّها الملك الميمون طائره ... ومن سحاب نداه الدّهر هطّالُ
ومن صوارمه في كلّ معركة ... جوازمٌ وطلا أعداه أفعالُ
ما زال يُسعفني دهرٌ حوادثه ... حَوْلٌ لأهل النّهى والفضل يَحتالُ
حتّى انضويْتُ إلى أحشاء بِرّكَ بي ... لمّا ظَلمتُ ولمّا دالت الحالُ
وقلْت من حيث آمالي مهاجرة ... إليك يا مَنْ لهُ فضْلٌ وأفضالُ
لي حُرمة الضّيف والجار القديم و ... من أتاكمُ وكهول الحيّ أطفالُ(٤)

ومنه قوْله يمدحُ الملك العزيز محمد بن غازي ين يوسف(٥)

---

(١) ابن الشّعار- عقود الجمان، ج٣، ص ٧٨- ٧٩
(٢) المصدر نفسه، ج١٠، ورقة ١٠٩« مخطوط ».
(٣) المصدر نفسه، ج ١٠،ورقة ١٠٩- ١١٠« مخطوط ».
(٤) البيت مضمّن من قصيدة لابن الحباب، وهو شاعر متوسّط الشعر، أعرابيّ، تندر له أبيات فائقة. و هو من شعراء الأمير شبل الدّولة أبي كامل نصر بن صالح ابن مرداس، وممّن وفد عليه إلى حلب وأجازه.
انظر ابن العديم- بغية الطّلب، ج٥، ص ٢٢٣١ .
(٥) ابن الشّعّار- عقود الجمان، ج ١٠، ورقة ١١٠« مخطوط »

بعث الإلهُ لنا رسولَيْ رحمةٍ بشْراً يُعين محمّداً و محمّداً
فمحمّد شرَع الشّرائِعَ للوَرَى ومُحَمّد شَرَع المَكَارِمَ والنَّدا

وهي أبيات قليلة تفرّد بروايتها ابن الشّعّار، لكنّها لا تنمّ عن قريحة شعريّة بقَدْر ما تنمّ عن نظم عروضيّ جُشّيَ بأفكار المدح وحسب، فجاءت أقرب إلى التّقرير والصّنعة منها إلى الصّياغة الشّعريّة.

وفاته(١):

وتوفي ابن يعيش في حلب سنة ثلاث وأربعين وستمائة- على الأرجح-(٢) ودُفن بمقام إبراهيم عليه السّلام قبليّ المدينة.

---

(١) انظر القفطي- إنباه الرّواة، ج٤، ص ٤٥- ٥٠.. وابن الشّعّار- عقود الجمان، ج١٠، ورقة ١٠٩«مخطوط» . و ابن خلّكان- وفيات الأعيان، ج٧، ص ٥٣. والذهبي- سير أعلام النبلاء، ج٢٣، ص ١٤٤- ١٤٥.. والذّهبي- الإعلام بوفيات الأعلام، ج٢، ص ٤٣٧. و الذهبي- العبر، ج٣، ص ٣٤٩، ابن الوردي- تتمة المختصر، ص ١٧٦. و اليافعي- مرآة الجنان، ج٤، ص ١٠٧ الفيروز أبادي- البلغة، ص ٢٨٩. و السّيوطي- بغية الوعاة، ج٢، ص ٣٥٢.

(٢) انفرد اليماني الحَرَضي بذكره سنة إحدى وأربعين وستمائة زمناً لوفاة ابن يعيش
انظر اليماني الحرضي- غربال الزمان، ص ٥٢٠.

الفصل الثاني

أثر السابقين في آراء ابن يعيش

انفتح ابن يعيش على التّراث النّحويّ ، فاتّخذ من آراء السّابقين تُكأة للدّرس الصّرفيّ عنده ، حتى إذا وعى حدود المسألة،وما تحتمله من آراء وتوجيهات،ساقها محسنا التوليف والترجيح.

وقد كان سيبويه، والفراء، والمازني،وثعلب،والمبرد ، والسّيرافيّ، وابن جنّيّ ، والزّمخشريّ ، وأبو البركات ابن الانباريّ، والبصريّون والكوفيّون أبرز من حضروا في تصانيف ابن يعيش،وشكّلوا ثقافته اللّغويّة.

وفيما يلي محاولة لتعرُّف موقف ابن يعيش من هؤلاء وصلته بهم.

١-سيبويه :

وقف ابن يعيش من سيبويه مَوْقفَ جمهور النّحويّين ، فاستأثر باهتمامه،وعنايته ، وأقبل على آرائه يخصّها بالتّأييد ، لذلك نراه ينتصر لسيبويه،ويدافع عن آرائه مفسّرا ومعلّلا .

ففي مبحث «زيادة السّين» ينافح ابن يعيش عن رأي سيبويه أنّ السّين في «اسْطَاعَ» كالعِوَض من حركة عين الفعل، لأنّ التّعويض إنّما وقع من ذهاب حركة العَيْن من العَيْن لا من ذهاب الحركة ألبتّة ، وذلك أنّهم لما نقلوا الحركة من العين إلى الفاء السّاكنة ، وقلبوا العَيْن ألفاً لَحِقَ الكلمة توهينٌ وتغيير، وصار معرَّضا للحَذْف ؛إذ سكن ما بعده نحو : «أَطِعْ» في الأمر ، فَعُوِّضَ السّين من هذا القدر من التّوْهين. وهذا

تعويضُ جوازٍ لا تعويضُ وجوبٍ ، فلذلك لا يلزم التّعويض فيما كان مثله من نحو « أَقَامَ » و « أَبَاعَ » بل لو عَوَّضوا لجاز »(١) خلافا لزعم المبرّد إنّما يُعَوَّض من الشّيء إذا كان معدوما، والفَتْحة ههنا موجودة نُقلت من العَيْن إلى الفاء ، ولا معنى للتّعويض عن شيء موجود بل يكون جَمْعا بَيْن العِوَض والمعوّض وهو ممتنع.(٢)

وكذا الحال في جملة ما يعترضُ ابن يعيش من مسائل ، إذ يُرجّح -غالبا- رأيَ سيبويهِ لما يتمتّع به من دقّة في النّقل، والتّقعيد،والتّعليل.

من ذلك تأييدُه رأيَ الأخفشِ أنّ الألف في « واو » منقلبة من « واو » لا من « ياء » - كما رأى غيره - حَمْلا على الأكثر كما وصّى سيبويه(٣).

وكان سيبويه يرى أنّ اللّام بمنزلة « قد » ، فاستَصْوَب ابن يعيش رأيَ سيبويهِ مُدلّلا على صحّته بنفوذِ عمل الجار إلى ما بعد حرف التّعريف لشدّة امتزاج حرف التّعريف بما عرّفه ، وذلك أنّه قد حدث بدخوله معنىً فيما عرّفه لم يكن من قبل دخوله،وهو التّعريف.(٤)

وذهب سيبويه إلى أنّ التّنْوين في « جَوارٍ » و« غَواشٍ » عوض من الياء المحذوفة ، ولكنّ الأخفش ذهب إلى أنّ التّنوين تنوينُ عِوَض كتنوين « يَوْمئذٍ » ، « وسَاعَتَئذٍ »، فاستبعدَ ابن يعيش رأي الأخفشِ لأنّه يلزمُ العِوَضَ في « يَغْزو »، و« يَرْمي ».(٥)

---

(١) ابن يعيش- شرح الملوكي، ص ٢٠٥-٢٠٨ .
(٢) المصدر نفسه، ص ٢٠٧.
(٣) ابن يعيش- شرح المفصّل، ج ١٠، ص ٩٩- ١٠٠
(٤) المصدر نفسه، ج٩، ص ١٨ .
(٥) ابن يعيش- شرح الملوكي، ص ٣٥٠- ٣٥١ .

كَمَا ذَهَب سيبويهِ إلى أنَّ مخارجَ الحَلْق ثلاثةٌ ، فأقصاها من أسفلهِ إلى ما يلي الصّدر مخرج الهمزة، ولذلك ثقُل إخراجها؛ لتباعدِها، ثمّ الهاء وبعدها الألف ، وخالفهُ الأخفش بأنّ ترتيبها الهمزة،ثم الهاء،ومخرج الهاء هو مخرج الألف لا قَبْلَه ولا بَعْدَه.

فأفْسَد ابنُ يعيش مذهبَ الأخفش بقَوْله : «والّذي يدلّ على فسادِه أنَّنا متى حرّكنا الألف انقلبت إلى أقْربِ الحروف إليها وهي الهَمْزة، ولو كانت الهاء من مخرجها لكانت أقرب إليها من الهمزة ، فكان ينبغي إذا حرّكتها أنْ تصيرَ «هاء» (١).

مِثْلما أفْسَد مَذْهبه في مَبْحث «النَّسب» أيْضًا حين رأى ردّ الكلمة إلى أَصْلها عند ردِّ ما سَقَط منها ، فكأنّه ينسب إلى « وَشْيَة » فيقول : « وَشْيِيّ » كما يقول في ظَبْيَة : « ظَبْيِيّ » وحُجَّتُه أنَّ العَيْن أصلُها السّكون، وإنّما تحرّكت عند حَذْف الفاء منها ،فإذا أُعيد ما سَقَط مِنْها عَادت إلى أَصْلها وهو السُّكون ورأى صواب مَذْهب سيبويه«أنّ الاسم إذا دخله حَذْف،ولزم الحرف المجاور الحركة،ثُمَّ رُدّ المحذوف لعلّة أو ضرورة فإنَّه يُبقي الحركة فيه،ولا يُزيلها ، فتقول في « غَدٍ غَدَوِيّ» وفي «يَدٍ يَدَوِيّ» فتفتح العين منهما وإن كان أصلها « السّكون »» لأنّ الشّين متحرّكة والضّرورة لا توجب أكثر من ردّ الحرف الذّاهب، فلم تحتجْ إلى تغيير البناء. ومِثْل ذلك لو نَسَبْتَ إلى «شَاة» بعد التّسمية لقلْت:«شَاهِيّ» لأنّك تحذف تاء التّأنيث فبقيَ الاسم على حَرْفَيْن الثّاني منه مَدٌّ ولين ، وذلك لا نظير له فردّوا السّاقط منه وهو الهاء(٢).

واتّبع ابن يعيش سيبويهِ في غالبِ المباحثِ الصّوْتيّة ،

---

(١) ابن يعيش- شرح المفصّل، ج ١٠، ص ١٢٤ .
(٢) انظر المصدر نفسه، ج٦، ص ٣-٤.

فاستمدّ من كتابه تعريفه المهموسَ، فقال تبعاً لقَوْل سيبويه: « هو حَرْفٌ أُضعِفَ الاعتمادُ في مَوْضِعه حتّى جَرَى النّفَس معه ، وأنْتَ تَعْرف ذلك، إذا اعتَبَرْتَ فردَدْتَ الحَرْف مع جري النّفَس، ولو أَرَدْت ذلك في المجهورة لم تقدر عليه ، فإذا أَرَدْتَ إجراءَ الحروفِ فَأَنْتَ ترفعُ صَوْتَك إن شئْت بحروفِ اللّين والمدّ أو بما فيها منها، وإنْ شئْتَ أَخْفَيْتَ ».(١)

ولا تعني حُجّية سيبويه الوقوف عند رأيه فحسب ، وإنّما يُستأنسُ بغيره ، ويؤخذ برأيه ما دام لا يتعارضُ مع الأصول المقرّرة .

من ذلك أنَّه عَدَّ رأيَ الزَّجاج أَقْيَسُ من رأي سيبويه في تصغير « مُتّعِد »؛ إذ يُصغِّرها الزَّجَّاج على « مُوَيْعِد » ، لأنّها من « الوَعْد » ، وعِنْدما حُذِفَ مِنْها حَرْف عنْد التَّصغير ، لأنّها خماسيّة عادت فاؤها واواً كما كانت قبل الإبدال. أمّا سيبويه فلا يُعيد الواو، ويُصَغِّر الكلمة على « مُتَيْعِد ». فمذهب الزَّجّاج موافقٌ أصول الإبدال والتَّصغير ، فهو أقيسُ.(٢)

ولَمْ يَرَ ابن يعيش مانعاً من إضافة بناءٍ سادسٍ لأبنية الاسم لم يُثْبته سيبويه وهو بناء « فُعْلَل » نحو « جُخْدَب »فقد رواهُ الأخفش، ومُثِّل عليه الفرّاء بـ « بُرقَع »و« طُحْلَب »و« قُعْدَد » و« دُخلَل » ، وإنْ كانَ الضّمّ فيه المشهور إلاّ أنَّ الفَتْحَ جاء عن الثِّقة فلا سبيل إلى رَدِّه » (٣). ودلَّل على رأيه بإلحاق العَرَب « مَهْدَد » و« قَعْدَدْ » بـ « جَعْفَر » بالفتح.

---

(١) سيبويه- الكتاب، ج٤، ص ٤٣٤. وانظر ابن يعيش- شرح المفصل، ج ١٠، ص ١٢٩
(٢) انظر ابن يعيش- شرح المفصّل، ج٥، ص ١٢٣ .
(٣) انظر ابن يعيش- شرح الملوكي، ص ٢٦- ٢٨ .

مثلما لم يَر بأساً من النّصّ على خطأ سيبويه من ذكره « أدابر »-للّذي يقطع رحمه- في الأسماء والصّواب أنّه صفة(١).

وإقبال ابن يعيش على آراء سيبويه واتّخاذها حجّة أمرٌ بدهيّ ؛ إذ يصعب مخالفة رجل قعّد العربية بوصفها واقعا مشاهدا مستعيناً بعدد من جمّاع اللغة في عصره من النّحاة الأوائل كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، ويونس بن حبيب، والخليل بن أحمد الفراهيدي، وغيرهم مما يجعل الكتاب صورة صادقة لجهودهم.

٢ الفراء:

اتّصل ابن يعيش بآراء الفراءباطلاعه على تصانيفه ، ومطالعتها في تضاعيف كتب السالفين ولا سيما كتاب « الإنصاف في مسائل الخلاف » لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) ، فرفد موسوعته بمواقفه تجاه المسألة وتعهّدها بالنّقد فترجّح الخلاف.

ففي « أبنية الاسم » أخذ ابن يعيش على الفرّاء ومن رأى رأيه قولهم الأسماء كلّها الثّلاثي ، وأنّ الرباعي فيه زيادة حرف والخماسيّ فيه حرفان زائدان، وانتصف لرأي سيبويه أنّ الاسم ثّلاثيّ، ورباعيّ، وخماسيّ، ولذلك تزنه بالفاء والعين واللام ، ولو كان الأمر على ما ذُكر لقوبل الزائد بمثله .(٢)

وفي باب « الإدغام الكبير » رفض تأييد الفرّاء قراءة أبي عمرو ﴿ نقّ نقص ﴾(٣) وفسّر ذلك بقوله :« وإنّما هو عندنا على اختلاس الحركة وضعفها لا على إذهابها بالكليّة ، ولما كان

---

(١) ابن يعيش- شرح المفصل، ج٦، ص ١٢٠ .
(٢) انظر ابن يعيش، شرح الملوكيّ، ص ٢٩-٣٠ .
(٣) سورة الكهف، آية ١٣ .

الإدغام إنّما هو تقريبُ صُوْتٍ من صَوْت فقد يقع في المتقاربَيْن كما قَدْ يُقعُ في المثلين ، وإذا كان كذلك فلا بدّ من معرفة مخارج الحروف حتّى يُعْرَف المتقاربان من المتباينَيْن ».(١)

وازورّ عَنْ رأيهِ في تركيبِ « لَنْ » وعَدَّه خلافَ الظَّاهر،ونَوْعاً من عِلْم الغَيْب.(٢)

كما ازْوَرَّ عن قوله :« حَبَّ »أَصْله « حَبُبَ » على وزن « فَعُلَ » مضموم العَيْن. والصَّواب « حبّ » من المضاعف الذي عَيْنه ولامه من وادٍ واحد، لأنّه قد جاء متعدِّياً،و« فَعُل » لا يكون متعدِّياً، ودَفَعَ استدلاله بقولهم : « حَبيب » بابه « فَعيل » من « فَعُل » كـ « ظَريف » من « ظَرُفَ »،و« كريم » من « كَرُمَ »،بأنَّ « حبيب » هُنا « مَفْعُول »،فـ « حَبيب »و« مَحْبوب » واحد، فهو كـ « جَريح »،و« قتيل » بمعنى« مَجْروح »،و« مَقْتُول ».(٣)

وقد قَوِي خلاف ابن يعيش مع الفرّاء،واشتدّ في مسائل أخرى بارزة ، مدارها الخلاف بين البَصريّين،والكوفيّين كمسألة « نعْم وبِئْس أفعلان هما أم اسمان » (٤)، و« الميم المشدّدة في « اللّهم » عوض عن حرف النِّداء أو هي بقيّة الجملة »،(٥)و« العلّة في بناء الآن »(٦)،و« وزن « سيّد »،و« ميّت »و« نحوهما »(٧) و« وزن أشياء »(٨).

---

(١) ابن يعيش- شرح المفصّل، ج ١٠، ص ١٢٣ .
(٢) انظر المصدر نفسه، ج٨، ص ١١٢ قال « وكان الفراء يذهب إلى أنّ الأصل في « لن » و« لم » ،« لا »وإنّما أبدل من ألف « لا » النّون في« لن » والميم في« لم ». ولا أدري كيف اطّلع على ذلك؛ إذ لا يطّلع عليه إلا بنصٍّ من الواضع ».
(٣) انظر المصدر نفسه، ج٧، ص ١٣٨- ١٣٩ .
(٤) انظر المصدر نفسه، ج٧، ص ١٢٧- ١٢٨ . وابن الأنباري- الإنصاف في مسائل الخلاف: ج١، ص ٩٨- ٩٩
(٥) انظر المصدر نفسه، ج٢، ص ١٦- ١٧ . والمصدر نفسه، ج١٠، ص ٣٤١
(٦) انظر المصدر نفسه، ج٤، ص ١٠٣ . و المصدر نفسه، ج٢، ص ٥٢٠
(٧) انظر المصدر نفسه، ج ١٠، ص ٧٠. و المصدر نفسه، ج٢، ص ٧٩٧.
(٨) انظر ابن يعيش- شرح الملوكي، ص ٣٧٦- ٣٨٢. و المصدر نفسه، ج٢ ص ٨١٢.

تَسَلَّح فيهما غالبا بحجج ابن الأنباري وأدلَّته ، فنافحَ عن البصريِّين حتّى بدا شديدَ التَّعصُّب لهم .

٣- المازنيّ:

ما كان بوسع ابن يعيش وغيره ممّن عُنُوا بتأصيلِ الدَّرس الصَّرفيّ أن يتجاوزوا المازنيّ ، فقد وسَّع دائرة القياس ، واعْتَصَمَ بقوانينِ النَّحو و ضوابطه في تفسير البنى الصَّرفيّة، حتّى طبع تراث الصَّرفيّين بعلله،وآرائه فتناقلوها مترجّحين بين مؤيّد ومعارض .

وقد انتشَرَت آراءُ المازنيّ (١) في مساحات واسعة من تصانيف ابن يعيش ، تركّزت في «شَرْح الملوكيّ على التَّصريف» ، لاختصاصه بمبحث التّصريف من جهة ، وللعلاقة بين ابن جنّي،والمازنيّ من خلال كتاب «المنصف» التي أثّرت فيما بعد في شخصيّة ابن يعيش من جهة أخرى، فاستأنسَ به في مباحث مِفْصَليّة في المستوى الصّرفيّ كمبحث الزّيادة، والإبدال،والتَّمارين غير العمليّة .

فباب «ما تجعلهُ زائدًا من حروف الزِّيادة» يُحْمَد للمازنيّ وإنْ كانَ مستمدًّا -في أغلب ظنّ ابن يعيش - من كتاب سيبويه ، إذ أزال اللَّبس في مفهوم الحرف الزَّائد ، وجلّى مواضع الزِّيادة .(٢)

وإبدال التَّاء طاء بعد الحروفِ المستعليةِ يقوى على إبدال التَّاء إلى ما قبلَها على حدِّ قَوْل المازنيّ.(٣).

---

(١) انظر ابن يعيش- شرح الملوكي، ص١٨٥- ١٨٦، ٢٧٥- ٢٧٦، ٣٥١- ٣٥٢، ٣٨٨-٣٩١.
وانظر ابن يعيش- شرح المفصّل، ج٣، ص٨٧- ٨٨،ج٧، ص٧- ٨، ج ١٠، ص٢١-٢٢،.١١.
(٢) انظر ابن يعيش- شرح الملوكي، ص١١٨. وابن جنّي- المنصف، ج١، ص ٩٨ .
(٣) انظر المصدر نفسه، ص ٣١٨- ٣٢١. و ابن جنّي- المنصف، ج٢، ص ٣٢٨

والأصل المحذوّ لا بدّ أن يكون من كلام العرب كما صرّح المازني،وجماعة(١).

وضعّف ابن يعيش المازني في جواز عدّ الثّلاثيّ بمعنى الرباعيّ وليس بَيْن لفظيهما إلازيادة حرف أصلاً ؛ لقلّته وكثرة الاشتقاق وتشعُّبه(٢). كما ضعّفه في إبدال ألف الاسم المقصور من التنوين وعلّل ذلك بقولهم : هذا فتى بالإمالة ، ولو كانت بدلا من التنوين لما ساغت فيها الإمالة ؛ إذ لا سبب لها .(٣)

وتوقّف ابن يعيش عن الأخذ بقول المازنيّ في بعض المسائل لعلّة منها : تعارض السّماع مع القياس كطرده همز الواو المكسورةإذا وقعت فاء لكثرة ما جاء منه مع ما فيه من المعنى.(٤)

ومنها كراهية التضعيف واجتماع الأمثال كما في قلب الياء واواً في «حيوان» (٥) ومنها عدم التمكُّن كالقول بجواز تصغير أيّام الأسبوع نحو الثلاثاء، والأربعاء، وفاقا للكوفيين والجرمي.(٦)

ولا عجب إذ نرى ابن يعيش يتّخذ من المازني هذا الموقف المترجّح بين القبول تارة والرّفض أخرى. بيد أنّ العجب أن نرى ابن يعيش يبصر بعين ابن جنّي في موقفه من المازني في مسائل كثيرة ، فهو إذ يُثني ،أو يُضعّف ، أو يخالف ،فيفسر، ويعلّل ،ويُحاجج ، ويستشهد إنما يستوحي ذلك من « منصف» ابن جنّي غالباً.

(١) انظر ابن يعيش – شرح الملوكي، ص ٥٠٥– ٥٠٦. و المصدر نفسه، ج١، ص ١٨٠
(٢) انظر المصدر نفسه، ص ١٦٠– ١٦٢. و المصدر نفسه، ج١، ص ١٥١– ١٥٢
(٣) انظر ابن يعيش– شرح المفصل، ج٩، ص٧٧ .
(٤) انظر ابن يعيش– شرح الملوكي، ص ٢٧٤– ٢٧٥. و ابن جني– المنصف، ج١، ص ٢٢٨– ٢٢٩.
(٥) انظر المصدر نفسه، ص ٢٦٣– ٢٦٥. و المصدر نفسه، ج٢، ص ٢٨٤– ٢٨٥.
(٦) انظر ابن يعيش– شرح المفصّل، ج٥، ص ٩٤ .

ولعلَّ نظرةً سريعة إلى ما سطره ابن يعيش عن « أُشْياء » وما دَارَ حَوْلها من آراء،ومناقشة ذلك،ومقابلته بما في « المُنْصِف » خيرُ شاهد على تَأَثّر ابنِ يعيش برأيِ ابن جنّيّ في المازنيّ، وآرائه.(١)

٤- ثعلب:

وقد تَحَرَّر ابن يعيش في مَوْقفه من ثعلب من العصبيّة المدرسيّة للبَصْريّين ، فوثّقه، وجَعَله حُجَّة الدَّرس اللُّغويّ في تصانيفه. فعوَّل عليه في أشعارٍ يُنْشدُها على المسألة (٢) ، واستمدَّ من فصيحه شواهدَ على قوةِ الرَّأي أو ضَعْفه .

فالهاء في « أُمَّهات »تترجَّح زيادَتُها لروايتها عن ثعلب . قال ابن يعيش : « والتَّرجيح مَعَنا من جهةِ النَّقل،والقياس.أمَّا النَّقل فإنَّ الأمومة قد حكاها ثعلب،وحسبك به ثقة .»(٣)

والقَوْل بتحريك عَيْن الكلمة في (حَلَقة) ضعيف ، والوَجْه التّسكين رواية عن ثعلب .(٤)

كما اتَّخذَ ابن يعيش من ثعلب مصدرًا للغاتِ القبائل فلـ « كأي« لغات خمس هي : « كأي » و« كاء » و« كيء » و« كأى » و« كأ »، ذكرها ابن يعيش و قال: « ذكرها ثعلب »(٥) .

غير أنّ ابن يعيش لا يَتَحَرّج من مخالفته وإيهان رأيه إن بدا فيه تعسُّفٌ وتشدُّد.

---

(١) انظر ابن يعيش- شرح الملوكيّ، ص ٣٧٦- ٣٨٢. و ابن جنيّ- المنصف، ج٢، ص٩٤
(٢) ابن يعيش- شرح المفصّل، ج٣، ص ١٠٣، ج٤، ص ٣٣، ٣٩، ٦٧ .
(٣) المصدر نفسه، ج ١٠، ص ٥. و ابن يعيش- شرح الملوكيّ، ص ٢٠٣
(٤) انظر المصدر نفسه، ج٥، ص ٧٨ .
(٥) انظر ابن يعيش- شرح المفصّل، ج٤، ص ١٣٦ .

فقد أنكر ابن يعيش على ثعلب مَوْقفَه من التُّرادف وزعمَه «أنَّ في كلِّ لفظٍ زيادةَ معنىً ليسَ في الآخر ، ففي«ذهب» معنىً ليس في «مَضَى» وقال :« وهذا قولٌ ليسَ بالسّديد لأنّه يَبْطل بالكنايات المضمرة ، فإنّ ضَميرَ المرفوعِ يغايرُ ضميرَ المنصوبِ، والضَّمير المنفصل يغايرُ الضَّميرَ المتّصل،وليس فيهما زيادةُ معنىً بل كلها عبارة عن معبّرواحد »(١)، ورأى أنّ في التَّرادف توسّعاً يطلبه الأدباء ، فلو أنَّ ساجعًا،أو شاعرًا افتقرَ إلى استعمالِ معنى«قَعَدَ» مع قرينةٍ سينيّة لاستعملَ معنى«جَلَسَ» ولو لم يستعمل هذا لضاق المذهب ولم يوجد من التوسُّع ما وجد بوجوده.

٥- المبرِّد:

وقد كان للمبرِّد أثرٌ واضحٌ في نتاج ابن يعيش النَّحويّ والصَّرفيّ،فأخَذَ برأيهِ تارة (٢) ، وخالَفَه أخرى(٣) ، وسَكَتَ عن رأيهِ ثالثة(٤).

بَيْدَ أنَّ الملْحَظ البارزفي مَوْقفِ ابنِ يعيش من المبرِّد تلك الآراء التي نسبها له وخَلَتْ منها مصادرُه المطبوعة .

فقد نَسَب ابن يعيش للمبرِّد إخراجه الهاء من حروف الزّيادة ، فأنكَر عليه ذلك وقال : «فأمَّا إخراجُ أبي العبَّاس الهاءمن حروف الزِّيادة فواهٍ ، لأنّها قد زيدت في غير ما ذكرنا قالوا: «أُمَّهَات » ووزنها «فُعْلَهات». والواحد «أُمّ» على « فُعْل» نحو «حُبّ» و«دُرّ» عَيْنه ولامُه من وارٍ واحدٍ . فالهمزة فيه فاء ،والميم الأولى عَيْن ،والميم الأخيرة لام ،والهَاء زائدة

(١) ابن يعيش- شرح الملوكي، ص ٩٦- ٩٧ .
(٢) انظر ابن يعيش- شرح المفصّل، ج٢، ص ٧٨، ٨٤- ٨٥، ج٣، ص ١٣٥، ج٤، ص ١٠٣، ج٥، ص ١٤٠ .
(٣) انظر المصدر نفسه، ج٣، ص ٣٦- ٣٧، ص٧٨، ج٥، ص ٨٤- ٨٥. و، ابن يعيش- شرح الملوكي، ص ٤١٤- ٤١٥
(٤) المصدر نفسه، ج٣، ص ٥٣، ١٢٦، ١٤٧ .

لقولهم في معناه « أمّات » قال الشّاعر:

أُمانُهنَّ وَطرْقُهن فَحِيلا (١)

وقال الآخر :

إذا الأُمَّهات قبْحن الوجوه فَرَجْتَ الظّلام بأُمّاتِكا (٢)

فأتى بهما في بيت واحد ».(٣)

وقال في مبحث « حروف الزّيادة »: « وأمّا الهاء...فقد أخرجها أبو العباس المبرد من حروف الزّيادة واحتجّ بأنّها لم تزد إلا في أواخر الكلم للوقف نحو « ارْمِه »و« اغزُه »و« اخْشَه ». قال ولا أعدُّها مع الحروف التي كثرت زيادتها واطردت ».(٤)

ونسب إليه القول بالجواز المطلق بإتمام مفعول من الواو فانتقصه ورجّح القول بإتمام الواو على مذهب سيبويه ، لأنّه إذا كان القياس في نحو « مغيوب » و« مزيوت » الإعلال مع أنّ الياء دون الواو في الثّقل لأنّه لم يجتمع فيه إلاّ ياء، و واو، وضمّه.فمفعول من الواو أحرى أن لا يجوز فيه التّصحيح لثقله، إذ ا كان فيه ضمّه و واو وبعدهما واو مفعول فيجتمع فيه واوان وضمّه ، وهذا ظاهر في العربيّة أن يحتمل أمر واحد ، فإذا انضمّ إليه أمرٌ آخر لم يلزم احتماله ».(٥)

كما خطّأه في تكسير « قضاة » و « غزاة » ونحوهما ونسب إليه القول إنّهما اسما جمع.

قال : وكان أبو العبّاس محمد بن يزيد يذهب إلى أنّ ذلك

---

(١) هذا عجز بيت للراعي صدره: كانت نجائبُ منذرٍ ومُحَرّقٍ
انظر ابن منظور-اللسان ، (فحل).
(٢) البيت لمروان بن الحكم. انظر ابن جني- سر الصّناعة. ج٢، ص ٥٦٤ .
(٣) ابن يعيش- شرح الملوكيّ، ص ٢٠١- ٢٠٢.
(٤) المصدر نفسه، ص ١٠٥
(٥) ابن يعيش- شرح المفصّل، ج ١٠، ص ٨٠- ٨١ .

ليس بتكسير لفاعل على الصّحّةإنّما هي أسماء للجمع »(١)

وإخْرَاجُ المبرِّد الهاءَمن حروفِ الزِّيادةِ نسبةٌ غيرُ صحيحةٍ فقد أكَّد المبرِّد غير مرَّة أنَّ الهاء من حروف الزّيادة ، إذ ذكرها في باب « مَعْرفة حروفِ الزَّوائد ومواضعها »(٢) وفي باب « حروف البَدَل »(٣) وعدّها ضمن الحروف الثّمانية الزّوائد .(٤)

كما صرّح بزيادتها مرَّتَيْن: مرَّة حين قال :« والهاء تُزاد لبيان الحَرَكة لخفاء الألف ، فأمَّا لبيان الحركة فنحو قوله: « ارْمِهْ » و ﴿وما أدراك ما هيه﴾(٥) و ﴿فبهداهم اقتده﴾ (٦) وأمّا بعد الألف فقولك:« يا صاحباه، ويا حسرتاه » (٧)

والثّانية حين قال :« فأمّا أُمَّهات فالهاء زائدة لأنّها من حروف الزّوائد ، تُزاد لبيان الحركةِ في غيرِ هذا الموضعِ فزيدَتْ »(٨)

ويبدو أنَّ هذه النِّسبة في جذورها الأولى تعودُ لابن جنّيّ ، فقد قال في كتابه « سِرّ الصّناعة » : « وأمّا أبو العبّاس فكان يُخرجُ الهاءَ من حروف الزِّيادة ، ويذهبُ إلى أنّها إنّما تُلْحق للوَقْف في نحو« اخْشَهْ » و« ارْمِهْ » و« هُنَهْ » و« لكنَّهْ »، وتأتي بعد تمام الكلمة، وهذه مخالفةٌ منه للجماعة،وغيرُ مرضيّ عندنا ، وذلك أنَّ الدّلالة قد قامت على صحَّة زيادةِ الهاءفي غيرِ ما ذكره أبو العبّاس »(٩).

---

(١) ابن يعيش- شرح المفصّل، ج ٥، ص ٥٤ .
(٢) المبّرد- المقتضب، ج١، ص ٥٦ .
(٣) المصدر نفسه، ج١، ص ٦١ .
(٤) المصدر نفسه، ج١، ص ٦٣ .
(٥) سورة القارعة، آية ١٠
(٦) سورة الأنعام، آية ٩٠
(٧) المبرد- المقتضب، ج١، ص ٦٠
(٨) المصدر نفسه، ج٣، ص ١٦٩
(٩) ابن جنيّ- سرّ الصّناعة، ج٢، ص ٥٦٣ .

ولعلّها تُصْدُق للمبرِّد إنْ كان بسَطها في غير كتبه الّتي وصَلَتْ إلينا فاطّلع عليهاابن جنّيّ وردّها.

وقد تناقلَ الخَبَر عن ابن جنّي جيلٌ من النّحاة كابن يعيش(١) والرَّضيّ الإستراباذيّ(٢)، والأشمونيّ(٣)،وخالد الأزهريّ(٤)، والبغداديّ(٥).

وقد دُهش لهذه النِّسبة محقّقُ «المقتضب»، فردّ مستنكراً:«هذا الكلام الصَّريح من المبرِّد يقابلهُ إصرارٌ من كثيرٍ من النَّحويّين على أَنْ ينسبوا إلى المبرّد القول بأنّهُ أخرج الهاء من حروف الزّيادة» (٦) وعقّب قائلا :« وما وَقَفْتُ على كتاب نحويّ ينسب إلى المبرِّد غير هذا».(٧)

وإطلاق المبرِّد جواز«مَفْعول »من الواو نسبةٌ غيرُ صحيحة أيضاً، فقد قَيَّد المبرِّد ذلك بالضَّرورة ؛ إذ قال: «فأمّا الواو فإنّ ذلك لا يجوز فيه كراهيةً للضّمّة بين الواوين ، وذلك أنّه كان يلزمه أن يقول : ««مَقْوُول» ، فلهذا لم يَجُزْ في الواو ما جاز في الياء، هذا قول البصريّين أجمعين، ولسْتُ أراه ممتنعاً عند الضّرورة ؛ إذ كان قد جاء في الكلام مثلُه ، ولكنَّه يعتلُّ لاعتلالِ الفعلِ ، والذي جاء في الكلام ليسَ على «فِعْل»، فإذا اضطُرَّ الشّاعر أجرى هذا على ذاك »(٨)

وأمّا قَوْل ابن يعيش « : وكان أبو العبّاس محمد بن يزيد

(١) ابن يعيش- شرح الملوكي، ص ١٠٥، ٢٠١- ٢٠٢. و ابن يعيش- شرح المفصل، ٩، ص ١٤٣
(٢) الأستراباذي- شرح الشّافية، ج٢، ص ٣٨٢ .
(٣) الصبان - حاشية الصبان ، ج ٤ ،ص ٧٧ ٣ .
(٤) خالد الأزهري- شرح التصريح، ج٢، ص ٣٦٢ .
(٥) عبد القادر البغدادي- شرح شواهد الشافية، ص ٣٠١ .
(٦) المبرد - المقتضب، ج١،ص٥٦-« حاشية المحقق» .
(٧) المصدر نفسه، ج١، ص ٥٦ .
(٨)المصدر نفسه ،ج١، ص ١٠٢- ١٠٣

يذهب الى أن ذلك ليس بتكسير لـ «فاعل» على الصّحّة إنّما هي أسماء للجمع »(١) فيردُّه قول المبرّد : « فإن كان «فاعل» من ذوات الواو والياء التي هما فيه لامان كان جمعه على «فُعلة» لأنّ فيه معاقبة لـ «فَعَلة» في الصّحيح وذلك قولك : «قاضٍ» و«قضاة» و « غاز » و«غزاة »(٢)

٦-السيرافي :

سبر ابن يعيش أغوار سيبويه عبر شرح السيرافي على كتابه ، فاعتمده مصدراً رحباً لموسوعته . فاستوحى من أفكاره رؤية جديدة للنّصّ قوامها التفسير والتّوضيح تارة ، و عزو الآراء إلى أصحابها أُخرى.

ففي مبحث «التقاء السّاكنين» تعهّد ابن يعيش قول السّيرافيّ : «وإنما فتح« من اللّه» وخرج عن قياس نظيره لأنّه كثر في كلامهم هذا الحرف وكان الألف واللاّم كثيراً في كلامهم لأنّه يدخُل على كلِّ منكور ، والميم مكسورة فكرهوا توالي الكسرتين مع الكثرة ، فعدلوا الى أخفّ الحركات ، وكسروا ما لم يكثر مما على صورته « إن اللّه أمكنني فعلْت » وكقولك : « زنِ الذرهم» و «عدِ الرّجل » و «صلِ ابنك »(٣) بالتّفسير الصّوتي.

فالعدول عن الكسر إلى الفتح مردّه كراهية الثّقل النّاشىء من توالي كسرتين: كسرة الميم و كسرة النّون.(٤)

و في المبحث نفسه ومبحث «الزّيادة» نقل عن السّيرافيّ قولين مجهولي القائل فأسندهما ابن يعيش إلى أبي العبّاس المبرّد.(٥)

(١) ابن يعيش- شرح المفصّل، ج٥، ص ٥٤ .
(٢) المبّرد- المقتضب، ج٢، ص ٢٢١ .
(٣) عبد المنعم فائز- السّيرافي النّحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، ص ٣٧٦-٣٧٧ .
(٤) انظر ابن يعيش- شرح المفصّل، ج٩، ص ١٣١ .
(٥) انظر المصدر نفسه، ج٦، ص ٤٥، ج٨، ص ١٣٨ .

بَيْد أنّ اللّافت في علاقة ابن يعيش بالسّيرافيّ كثرة النّقل،و حرفيّته - غالباً- دون إشارة إلى السّيرافيّ من قريب أو من بعيد (١).

ولعلّ المقابلة بين النّصوص تُجلي هذه المسألة،و توضّحُها . قال السّيرافيّ في باب «ما يمتنع من الإمالة من الألفات التّي أملتها في ما مضى »: «... ولأنّ الحروف غير مُتَصرّفة،ولا تلحَقُها تثنية،ولا جمع،ولا تغيير،ولا تصير ألفاتها ياءات.»(٢)

قال ابن يعيش : «يريد- الزّمخشريّ- أنّ الحروفَ غير متصرّفة،ولا يلحقها تثنية،ولا جمع،ولا تغيير، فلا تصيرُ ألفاتُها ياءات »(٣)

قال السّيرافيّ في باب « ما يُبْنون حركته،وما قبله مُتَحرّك :« قالَ أبو العبّاس محمّد بن يزيد المبرِّد:« من قال:« رأيْتُ زيد » بغير ألف يلزُمه أن يقول : في « جَمَل »: « جَمْل » ، يريد أنّه إذا وقف على المنصوب بلا ألف فأجراه مَجْرى المخفوض،والمرفوع،وسوّى بين ذلك لزمه أن يسوّيَ بَيْن الفتح ،والضّمّ ،والكسر، فَيُخفّف الفتحة في « جَمَل »كما يُخَفّف الضّمّة في « عُضد » والكسرة في « فخِذ »(٤).

قال ابن يعيش : « قال أبو العبّاس المبرّد من قال :«رأيت زيد»بغير ألف يلزمه أنْ يقول في « جَمَل »:« جَمْل » ، يريد أنّه إذا وقف على المنصوب بلا ألف فأجراه مجرى المرفوع،والمجرور وسوّى بَيْن ذلك لزمه أن يسوّي بين الفتح،والكسر،والضّمّ

(١) انظر ابن يعيش- شرح المفصل، ج٦، ص ٤٨، ٥٦، ١٠٧، ج٥، ص ١٢٣، ج٧، ص ٦١، ج٩، ص ٢٠٣، ٢٠٧، ٣٤٣، ٤٢٣، ٤٤٢- ٤٤٣، ص ٤٤٧، ص ٤٥٧، ٣٥٧

(٢) عبد المنعم فائز- السّيرافي النّحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، ص ٣٣٨ .

(٣) ابن يعيش- شرح المفصّل، ج٩، ص ٦٥ .

(٤) عبد المنعم فائز- السّيرافي النّحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، ص ٤٠٨- ٤٠٩

بتخفيف الفَتْحة كما تُخَفّفُ الضَّمّة في «عَضُد »والكسرة في «فَخِذ »(١).

وقال السِّيرافي في باب« نظائر ما ذكرنا ممّا جاوز بنات الثّلاثة بزيادة،أو غير زيادة »:« واستُغني بهذه«المفْعولات»عن «المفعل» الّذي يكون مصدراً ، ولأن فيهما دليلاً على المفعَل »(٢) قال ابن يعيش : « واستغني بهذه«المفعولات»عن«المفعل»الذي يكون مصدراً ، لأنّ فيهما دليلاً على المصدر »(٣).

وقد يُفَسّر ذلك أنَّ ما نقله ابن يعيش عن السِّيرافيّ إنَّما هو ممّا جَمَعَهُ السِّيرافيّ من كتب النُّحاة لا آراؤه الّتي انفرد بها -في الغالب- فتكون من قبيل الإرث النّحويّ المشترك.

٧- ابن جنّي:

وصِلةُ ابن يعيش بابن جنّيّ قديمة، فقد كانت كتبه مصدراً أساسيّاً من مصادر التّكوين الثّقافي لشخصيّة ابن يعيش النّحويّة،والصّرفيّة.

وازدادت هذه الصّلة بإقراء ابن يعيش« لمعَ » ابن جنيّ، وبشرحه كتابَه« التّصريف الملوكيّ » ممّا جعل حضورَه بارزاً في تصانيفِ ابن يعيش،ولا سيّما في المباحث الصّرفيّة والصّوتيّة منها، حتّى لكأنّه لم يغادر صغيرة،أو كبيرة عنده إلاّ وقد استَوْعَبَها فضمَّنها كتابه حتّى صارت ركيزة الدّرس الصّرفيّ عنده.

وقد اتّخذ أثر ابن جنّي في ابن يعيش مظاهر عدّة، مدارها

---

(١) ابن يعيش- شرح المفصّل، ج٩، ص ٧٠

(٢) عبد المنعم فائز- السّيرافي النّحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، ص ٢٥٤ .

(٣) ابن يعيش- شرح المفصل، ج٦، ص ٥٣ .

النّقل عنه؛ إذ جَشَا ابن يعيش تصانيفه نقولاً عن كتب ابن جنّي(١)،ولا سيّما كتابي« سِرّ صناعة الإعراب » و« المُنْصِف »، فتراهُ ينقل نصوصاً كاملة دون تغيير،أو تحريف،أو إشارة تفيد بنقله عنه.

من ذلك قوْله:« وذَهَبَ الكسائيُّ إلى أنَّ « أَشْيَاءَ »«أَفْعَال» بمنزلة « أَبْيَاتٍ» و« أَشْيَاخٍ»، إلا أنّهم لمّا جَمَعُوها على « أَشْيَاوات »أشبهت ما واحدُهُ على « فَعْلاء » فلم تصرف لأنّها جَرَتْ مَجْرى « صَحْراء »،و« صَحْراوات » كأنّه تبع اللّفظ،وحَمَله على « حيّ »و« أَحْيَاء » واحتالَ لمنع الصّرف »(٢)

قال ابن جنّي في « المنصف »:« وذَهَب الكسائيُّ إلى أنّ « أَشْياءَ »«أفعالِ بمنزلة « أَبْيَاتٍ» و« أَشْياخٍ»، إلا أنّها لمّا جمعت على « أَشْياوات »أشبهت ما واحده على « فَعْلاء »، فلم تُصرف، لأنّها جرت مَجْرى « صَحْراء »،و« صَحْرَاوَات » وهذا إنّما حمله عليه،وسوّغه له ارتكابه اللّفظ؛لأنّ « أَشْيَاء » أشبهت « أحياء » جمع « حَيّ »، ثمّ احتال لامتناعها من الصّرف، فشبهها بـ « فَعْلاء »(٣).

ومنه قوْله:« وقد يلحق هذه الحروف التّسعة والعشرين ستّة أخرى تتفرّع منها فتصير خمسة وثلاثين حرفاً، فهذه السّتّةُ فصيحةٌ يُؤْخذُ بها في القرآن،وفصيحِ الكلامِ،وهي النّون الخفيفة ويقال لها: الخَفيّة، والهمّزة المخفّفة، وهي همزة بَيْن بَيْن، وألف التّفخيم، وألف الإمالة، والشّين التي كالجيم

---

(١) انظر ابن يعيش- شرح الملوكي، ص ١٥٦، ١٨٧، ٤٦٤ وقابله بـ ابن جني- المنصف، ج١، ص ١٤٦- ١٤٧، ١٦٥، ج٢، ص ١٦ .
وانظر ابن يعيش- شرح الملوكي، ص ٢٠٤، ٢٦٣، ٣١٩- ٣٢٠ وقابله بابن جنّي- سر الصناعة، ج٢، ص ٥٦٩، ٥٨٩- ٥٩١، ج١، ص ٢١٨
(٢) ابن يعيش- شرح الملوكي، ص٣٧٨.
(٣) ابن جنّي- المنصف، ج٢، ص ٩٥- ٩٦

والصّاد التي كالزّاي»(١).

قال ابن جنّي في« سِرّ الصّناعة »:« واعلم أنّ هذه الحروف التّسعة والعشرين قد تلحقها ستة أحرف تتفرّع عنها حتى تكون خمسة وثلاثين حرفاً، وهذه السّتة حسنة يؤخذ بها في القرآن،وفصيح الكلام، وهي النُّون الخفيفة،ويقال لها: الخفيّة، والهمزة المخفّفة، وألف التّفخيم، وألف الإمالة، والشّين التي كالجيم ،والصّاد التي كالزّاي»(٢).

وقد يعيد ترتيب المادّة فيقدّم ويؤخّر كقوله في باب « مخارج الحروف »:« ويتفرّع منها أيضاً ثمانية أحرف غير مُسْتَحْسَنَةٍ ،وهي:الكاف التي كالجيم، والجيم التي كالكاف، والجيم التي كالشّين، والضّاد الضّعيفة، والصّاد التي كالسّين، والطّاء التي كالتّاء، والظّاء التي كالثّاء، والباء التي كالفاء، فهذه حروف مسترذلة غير مأخوذ بها في القرآن العزيز،ولا في كلامٍ فصيحٍ»(٣)

فهو تحريف لقَوْل ابن جنّي:« وقد تُلْحقُ بعد ذلك ثمانية أحرف،وهي فروع غير مُسْتَحْسَنةٍ ،ولا يُؤْخذ بها في القرآن ،ولا في الشّعر، ولا تكادُ توجد إلا في لُغة ضعيفةٍ مرذولةٍ غيرِ متقبلةٍ، وهي :الكاف التي بين الجيم والكاف، والجيم التي كالكاف، والجيم التي كالشّين، والضّاد الضّعيفة والصّاد التي كالسّين، والطّاء التي كالتّاء، والظّاء التي كالثّاء، والباء التي كالميم»(٤).

وقد يتأثّر بفكرته فيتعهّدها بصياغةٍ جديدةٍ، فقوْل ابن يعيش: « فأمّا قولهم:« أنَهْ »في الوقف على« أنَ » فيجوز أن تكون الهاء بدلاً من الألف في« أنا »،وهو الأمثل، لأنّ الأكثر في

(١) ابن يعيش- شرح المفصّل، ج ١٠، ص ١٢٦ .
(٢) ابن جنّي- سرّ الصّناعة، ج١، ص ٤٦ .
(٣) ابن يعيش- شرح المفصل، ج ١٠، ص ١٢٧ .
(٤) ابن جنّي- سرّ الصناعة، ج١، ص ٤٦ .

الاستعمال إنّما هو« أنا » بالألف، والهاء قليلة، ويجوز أنْ تكون الهاء لبيان الحركة كالألف، ولا تكون بدلاً منها »(١) ما هو إلاّ محاكاةٌ لقولِ ابن جنّيّ:« فأمّا قولُهم في الوقفِ على« أنْ فَعَلْت » « أنا » و« أَنَهْ » فالوَجْه أنْ تكون الهاء في« أنَهْ » بدلاً من الألف في« أَنَا »، لأنَّ الأكثر في الاستعمال إنّما هو« أنا » بالألف والهاء قليلة جداً، فهي بدل من الألف، ويجوز أن تكون الهاء أيضاً في« أَنَهْ » ألحقت لبيان الحركة كما أُلحقت الألف،ولا تكون بدلاً منها »(٢).

ورُبَّما وسّع فكرته في صياغتها الجديدة، فمثّل عليها وعلّلها، فيجوز في« فيشلة » أن تكون من معنى« فَيشَةٍ » لامن لفظها وإن وافقتها في بعض حروفها كـ« سَبِطٍ » و« سِبَطْرٍ » و« دَمِثٍ »و« دِمَثْرٍ » فتكون اللّام أصلاً،والياء زائدة، ويؤيّد هذا القوْل كثرة زيادة الياء ثانياً(٣).

أو يتوسّل بابن جنّيّ آراء السّالفين، فيروي عنهم كما لو أنّه عاصرهم،وعايشهم، من ذلك قوْله في إبدال الهمزة : « ويروى عن أيّوب السّختياني من أنّه قرأ﴿ ولا الضّالين ﴾(٤) فهمز الألف،وفتحها؛لأنّه كره اجتماع الساكنين:الألف واللاّم الأولى(٥).

وتراه في جَدله يستمدُّ الحُجَّة من ابن جنّيّ، فيسوقُها حتَّى تبدو خالصةً له، من ذلك قوْله في الرّدّ على البغداديين في وزن« تُوْرَاة » و« تُوْلَج » هل هو« فَوْعَل » أو« تَفْعل »: « وقال

(١) ابن يعيش- شرح الملوكيّ، ص ٣١٥ .
(٢) ابن جنّي- سرّ الصّناعة، ج٢، ص ٥٥٥.
(٣) ابن يعيش- شرح الملوكي، ص ٢١١ .وانظر ابن جنّي- سرّ الصناعة، ج١ ص ٣٢٢ .
(٤)سورة الفاتحة، آية (٧).
(٥) ابن يعيش- شرح المفصّل، ج٩، ص ١٣٠. وقارنه بابن جني، سر الصناعة، ج١، ص ٧٢ .

البغداديّون: تَوْراةٌ« تَفْعَلةٌ » وتولجٌ« تَفْعَلٌ »، والصّحيح الأوّل لأنّ« فَوْعلاً » أكثرُ من« تَفْعلٍ» في الأسماء، ولو لم يقلبوها تاء فيهما لزمهم قلبها همزة؛ لاجتماع الواوين على حَدّ« أُواصِل » جمعِ« وَاصِلةٍ »(١)

غيرَ أنّ تأثّرَ ابنِ يعيش في ابن جنّيّ لم يُثْنِهِ عن اتّخاذ موقفٍ تجاه ما يسمع من الآراء في المسألة، فتراهُ يرجّح رأياً على آخر مفسّراً ومعلّلاً.

فرأي أبي عليّ الفارسيّ أنّ النّون في« صَنْعَانيّ » و « بَهْرَانيّ » بدلٌ من الواو أحبّ إليه من رأي ابن جنّيّ،ومَنْ ذَهَبَ مَذْهَبَه أنّ الواوَ بدلٌ من الهمزة، ذلك أنّ النُّون لا تقارب الهمزة فتبدل منها، لأنّ النُّونَ من الفم، والهمزةَ من أقصى الحلق، وإنّما النّونُ تقاربُ الواوَ في المخرجِ فأُبدلت منها كما أُبدلت الواوُ من النّون في قولك﴿ من وّالد ﴾، و﴿ من وّاق ﴾ و« إن وّقفت وقفت »(٢) .

وقد يستدرك ما فات ابن جنّيّ فيُضيف إلى قوْله:« الألف متى كانت مع ثلاثة أحرف أصول فصاعداً، ولم يكن هناك تكريرٌ فلا تكونُ زائدةً » قوْله:« الألف لا تزاد أوّلا البتة؛لأجل سكونهاوالسّاكن لا يبتدأ به، وإنّما تزاد ثانياً،وثالثاً،ورابعة، وخامسة.(٣)

كما يستبعد قوْله على نحو ما ذكر في رأي ابن جنّي « بوجوب همز عين اسم الفاعل، لأنّ العين لمّا كانت اعتلّت، فانقلبت في «قَال» و« بَاع »ألفاً، فلمّا جئت إلى اسم الفاعل وهو على« فاعل » صارت قبل عَيْنه ألف« فاعل »،والعَيْن قد كانت

(١) ابن يعيش- شرح الملوكي، ص ٢٩٧ .وقارنه بابن جني، سر الصناعة، ج١، ص ٤٦
(٢) المصدر نفسه،ص ٢٨٥- ٢٨٩. وانظر ابن جنّي- سرّ الصناعة، ج٢، ص ٤٤١ .
(٣) المصدر نفسه، ص ١٢٧ .

حذف إحداهما فيعود إلى لفظ« قام » فحرّكت الثّانية التي هي عين كما حرّكت راء «ضارِب »فانقلبت همزة؛ لأن الألف إذا حرّكت صارت همزة »: « وهذا فيه بُعد لأنّه لو كان الأمر على ما ذكر لوجب أن يقال في اسم الفاعل من« أقام » و« أخاف » «مقئم« بالهمز و« مخئف »؛ لأن الألف نقلت من الماضي إلى اسم الفاعل ثمّ حرّكت بالكسر فصارت همزة. ولا قائل به فاعرفه »(١)

وانعكاس آراء ابن جنّي في تصانيف ابن يعيش باستلهام أفكاره ،أوإعادة صياغتها، أوتفسيرها أوالتلعّب بالنّصّ بتقديم أو تأخير، أوإحلال كلمة محلّ أخرى، أو بنقل النّصّ بحرفيّته دون إشارة إلى مصدرها يفسّرها تلك الحميميّة بين تراث ابن جنّي وابن يعيش، فحتى يتمكّن ابن يعيش من شرح كتابه، وإقراء الآخر-اللّمع-، لا بدّ من مطالعة كتبه الأخرى والرّبط بَيْن معطياتها، ولعلّها تمكّنت من ذاكرته فاستَظهرها، فلمّا بسط شرحه على التّصريف الملوكيّ، وشرحه المباحث الصّرفيّة في شرح المفصّل، تسارعت أفكار ابن جنّي إليه فخطّها دون قصدٍ لتغييب صاحبها.

ولعلّ ثقافة العصر واطّراد المعلومة سبب في ذلك أيضاً ففي الشّروح يُعنى الشّارح- غالباً- ببسط المعلومة أكثر من عنايته بصاحبها ولا سيّما إذا كانت تنتسب إلى جيل من العلماء قبلهم كسيبويه مثلاً.

غير أنّ تأثر ابن يعيش في ابن جنّي وتبنّيه غالبيّة آرائه لا يعني اتّحاد المادّة شكلاً ومضموناً، فمادة الصّرف عند ابن جنّي أكثر عمقاً وتحليلاً وتفصيلاً وترتيباً منها عند ابن يعيش، عدا ما نجده عند ابن جنّي من ربط واسع بَيْن مستويات الدّرس اللغوي بشكل يحقّق لها التّكامل.

(١) ابن يعيش-شرح الملوكي ،ص ٤٩٣- ٤٩٤ .

٨- الزّمخشري:

خَصّ ابن يعيش «مفصّل» الزّمخشري بالإعجاب والتّقدير(١)، فصحبهُ زمناً طويلاً يتعهّده بالإقراء، حتّى إذا خبره بسط له شَرْحاً ليس في الشّروح مثله(٢).

بَيْد أنّ إعجاب ابن يعيش بمفصّل الزّمخشريّ لم يَحُل دون الوقوف على ما تخلّل الكتاب من هنات منهجاً،وعلماً،وأسلوباً، فنبّه عليها(٣).

ففي مَبْحث« الزّيادة» اعترضَ ابن يعيش على الزّمخشريّ في وضعه كلماتٍ في غير مواضعها، فنَصّ على ذلك معلّلاً.

فذكر الزمخشري« قُيَّام »في مَبْحث« اجتماع الزّيادتين وفصلهما بَيْن العين واللاّم» في هذا الفَصْل كالغلط؛ لأنّ هذا الفصل يَتَضَمَّنُ اجتماع الزّائدين،وأن يفصلا بين العين واللاّم، و« القُيَّام» «فُيْعال» أصله« قُيْوَام»، فلمّا اجتمعت الواو والياء، وسبق الأوّل منهما بالسّكون قلبوا الواو ياء،وأدغموا الياء في الياء» والصّواب« القُوّام» بواو مشددة على زنة« فُعَّال».(٤)

وجعله« مَنْجَنُون» في مبحث« الزّيادتين المفترقتين من الرّباعيّ» خارج عن هذا الفصل؛لأنه ضمنه ، ففي «مَنْجَنُون »قولان: أحدهما أنّه من ذوات الثّلاثة،والنُّون الأولى فيه زائدة، والواو وإحدى النّونين الأخيرتين زائدتان، ويجمع

---

(١) ابن يعيش- شرح المفصّل، ج١، ص٢

(٢) أبو الفدا- المختصر في أخبار البشر، ج٣، ص ١٧٥ .

(٣) وقد تتبع الدكتور عبد الإله نبهان هنات الزمخشري واعتراضات ابن يعيش عليها في مقالة بعنوان« اعتراضات ابن يعيش على الزمخشري في شرح المفصل» ونشرها في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق
انظر عبد الإله نبهان- اعتراضات ابن يعيش على الزمخشري في شرح المفصل، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، مج ٦٥، ج١، ١٩٩٠، ص ٢٥-٤٩

(٤) انظر ابن يعيش- شرح المفصّل، ج٦، ص ١٢٧- ١٢٨

على هذا على« مَجَانين »،ويكون من الثّلاثة،و فيه ثلاث زوائد، وموضعه ما تقدّم،والثّاني أنّه رباعيّ، والنّون الأولى أصل والواو زائدة،وإحدى النّونين، ويجمع حينئذ على« مَنَاجين »، وهو المسموع من العرب، فعلى هذا وإنْ كانَ رباعيّاً،وفيه زيادتان فليستا مفترقتين على ما شرط في هذا الفصل(١).

وفي مباحث أخرى اعترض على منهجه في بعض المسائل تفسيراً واشتقاقاً.

فمن التّفسير قوْله:« وقوْل صاحب الكتاب ولم يدغموا نحو: « تذكّرون » لئلاّ يجمعوا بَيْن حذف التّاء وإدغام الثّانية إشارة منه بأنّه كان يسوّغ الإدغام لولا الحذف، وليس ذلك صحيحاً؛ لأن هذا النّوع من الإدغام لا يسوغ في المضارع لما ذكرناه من سكون الأوّل،ودخول ألف الوصل، وذلك لا يجوز »(٢)

وقوله في اجتماع همزتين ساكنة ومفتوحة:« وأمّا قوْل صاحب الكتاب أن تجعلا معاً« بَيْن بَيْن » فليس بصحيح، وهو وهم؛ لأنّ الأولى ساكنة، والهمزة السّاكنة لا تجعل بَيْن بَيْن، لأن معنى جعلها« بَيْن بَيْن »أي بَيْن الهمزة،وبين الحرف الذي منه حركتها، وإذا لم تكن متحرّكة فلا يصحّ فيها ذلك مع أنّ الغرض من جعلها«بَيْن بَيْن»تخفيفها بتقريبها من السّاكن، وإذا كانت ساكنة فقد بلغت الغاية في الخفّة إذ ليس وراءه خفّة »(٣)

وقوْله في تفسير عدم إدخال الواوين في« افْعَالّ » من « الحُوَّة »،وقلبهم الواو الثّانية ألفاً؛ لأنّ الإدغام كان يصيّرهم إلى ما رفضوه من تحريك الواو بالضّمّ في نحو« يَغْزو »، و« يسرو »لو قالوا: « احْوَاوّ » « يَحْوَاوّ » ليس بصحيح لأنّ الواو

(١) ابن يعيش- شرح المفصّل، ج٦، ص ١٤٠- ١٤١
(٢) المصدر نفسه،ج ١٠، ص ١٥٢ .
(٣) المصدر نفسه، ج٩، ص ١٢٠

المشدّدة لا يثقل عليها حركات الإعراب نحو هذا «عَدوّ» و«عُتُوّ»(١).

ومن الاشتقاق ذهابه إلى أنّ« كلْتا» من المقصور، وهي اسم مفرد يفيد التثنية(٢)، ومَيْله إلى أنّ« تَوْلَجاً» «تَفْعل» التّاء فيه زائدة، وليس الأمر على ما ذكر لأنّ« تَفْعَلاً» معدوم في الأسماء و« فَوْعَلاً »كثير، والعمل إنّما هو على الأكثر.(٣)

ووقف ابن يعيش عند مواضعَ خطّأ فيها الزّمخشريّ، فصرّح بذلك مصوّباً الخطأ بالحجّة،والبرهان. فـ« أَهْلات» جمع « أَهْلَة« بالتّاء، وليس بجمع « أَهْل »كما ظَنّ الزّمخشريّ. قال ابن يعيش(٤):« ألا ترى أنّ« أَهْلاً» مذكّر، يجمع بالواو والنّون نحو« أَهْلون» قال الشّاعر:(٥)

ولي دُونَكُم أَهْلونَ سِيدعَمَلَّسٌ وأَرْقَطُ زُهْلولٌ وعَرْفاءُ جَيْأَلُ

لأنّهم لما وصفوا به أَجْرَوْه مَجْرى الصّفات في دخول تاء التأنيث للفرق فقالوا: «رَجُلٌ أَهْل» و«امرأةٌ أَهْلَةٌ» كما يقولون: «ضاربٌ »و« ضاربةٌ». قال الشّاعر:(٦)

وأَهْلة وُدٍّ قد تبرّيْتُ وُدَّهُم وأَلْبَسْتُهم في الحَمْد جُهْدي ونائلي

ولما قالوا في المذكّر: « أَهْل »و« أَهْلُون»، وفي المؤنّث: « أَهْلَة» و« أَهْلات »أشبه « فَعْلة » في الصّفات فجمعوه بالألف والتّاء، وأسكنوا الثّاني منه فقالوا:« أَهْلات» كما فعلوا ذلك بسائر الصّفات من نحو « صَعْبات» و« عَبْلات»، ومن العَرَب من يقول« أَهَلات» فيفتح الثّاني كما فتحوه في « أَرَضات »؛لأنّه اسم مثله،وإن أشبَهَ الصّفة. قال المخبّل السّعديّ(٧):

---

(١) ابن يعيش- شرح المفصّل، ج ١٠، ص ١٢٠

(٢) المصدر نفسه، ج١، ص ٥٤ .

(٣) المصدر نفسه، ج٩، ص ١٥٨ .

(٤) المصدر نفسه، ج٥، ص ٣١-٣٣ .

(٥) الشنفرى -لامية العرب ، ص ٥٩ .

(٦) البيت لأبي الطمحان القيني . انظر عبد القادر البغدادي -خزانة الأدب،ج ٨،ص ٩٢،٩١، ٩٣،٩٠، ٩٨.

(٧) البت للمخبل السعدي . انظر ابن منظور - اللسان ، « أهل » .

فهُم أهلاتٌ حَولَ قَيْسِ بنِ عاصمٍ إذا أدلَجوا باللّيل يَدْعون كَوْثرا»

و« اليـاء » في« هذي» ليـست عـلامـة تأنيث كـمـا ظنّ الزمخشريّ وإنّما هي عَيْن الكلمة، والتّأنيث مستفادٌ من نفس الصّيغة(١)

كما صوّب ابن يعيش نسبه بعض الآراء التي وردت خطأ عن الزّمخشري، ممّا يشي بسعة اطلاع ابن يعيش، ونزوعه إلى التّوثّق من كلامه.

من ذلك قوْل ابن يعيش:« وقوله: «كلتي» و«كلتوي» على المذهبين يعني يونس وسيبويه ليس بصحيح؛ لأنّ سيبويه يقول «كلَوي»(٢)

وقوْله:« وهذا الذي زعم أنّه أسهل مأخذاً وعزاه إلى نفسه شيء يُحكى عن أبي إسحق الزّجاج »(٣)

وقد يجمع ابن يعيش بَيْن خطأ الزّمخشري والإقرار بسهوه في مسائل لا تحتملُ الخطأ علي رجل سبر العربيّة وأدرك أسرارها، من ذلك قوْله:« فأمّا قوْل صاحب الكتاب في « جحمرش » « جُحَيْرش » بحذف الميم فليس بصحيح وأظنّه سهواً؛ لأن الميم وإن كانت من حروف الزيادة، فهي بعيدة من الطّرف غير مجاورة له، فلم يَحْسُن إلا حذف الشيّن نحو« جحيمر »لفوات أحد وصفيّ العلّة؛ ولأنّ الميم في« جحمرش« ثالثة، والثّالث في التّصغير يؤتى به ضرورة »(٤)

(١) ابن يعيش- شرح المفصّل، ج٥، ص ٩١ .
(٢) المصدر نفسه، ج٦، ص٦ وانظر سيبويه الكتاب ج٣، ص٣٦٣.
(٣) المصدر نفسه، ج٧، ص١٤٨. .
(٤)المصدر نفسه،ج٥، ص١١٧

وقوْله:« «وتكلّم» كذلك تضعيف العين لا يكون مُلْحقاً، فإطلاقه لفظ الإلحاق هنا سهو »(١).

ويتجلّى علم ابن يعيش، وامتداد ثقافته باستدراكه ما فات الزّمخْشريّ، فقد عقّب على علامات التّأنيث عند الزّمخشريّ بقوله: «وقد أضاف غيرُه الكسرة في نحو« فَعَلْتِ يا امرأة »(٢).

وأفردَ للمقصور باباً(٣)،وأجمَل المنقوص(٤) لمّا لم يَستوفِ الزّمخشريّ ذلك، قال ابن يعيش: «واعلم أنّ صاحب الكتاب لم يستقصِ الكلام على المقصور،والمنقوص، وإنّما أشار إليهما إشارة، ولا بدّ من التّنبيه على نكت بابيهما بما فيه مقنع إنْ شاء اللّه تعالى »(٥).

وأطال الوقْفَة عند صياغةِ الزّمخشريّ، فأخذ عليه تسامحه في العبارة ممّا يفسحُ المجال للتّأويل، وتشعّب الوجوه. من ذلك قوْله:« وأمّا قوْل صاحب الكتاب فَيُقَال في كلّ« أَفْعُل » و « أَفْعِلَة » « أَفَاعِل » وفي كلّ« أَفْعَال » « أَفَاعِيل »فتسمّح في العبارة،والصّواب ما ذكرناه »(٦).

وقوله:« فأمّا قَوْله في « تَجَلْبَبَ »،و « تَجَوْرَبَ »،و« تَشَيْطَن » و« تَرَهْوَكَ » إنّها ملحقات بـ « تَدَحْرَجَ » فكلامٌ فيه تسامح؛لأنّه يوهمُ أنّ التّاءَ مزيدةٌ فيها للإلحاق، وليس الأمر كذلك؛ لأنّ

---

(١)ابن يعيش-شرح المفصل ج٧، ص١٥٦
(٢)المصدر نفسه، ج٥، ص٨٩
(٣)المصدر نفسه،ج٦، ص٣٣
(٤)المصدر نفسه،ج١، ص٥٦
(٥)المصدر نفسه،ج١ ،ص٥٥
(٦)المصدر نفسه،ج٥، ص٧٤-٧٥
قال ابن يعيش: جمع الجمع ليس بقياس، فلا يجمع كل جمع وإنما يوقف عند ما جمعوه من ذلك ولا يتجاوز إلى غيره وذلك، لأنّ الغرض من الجمع الدّلالة على الكثرة، وذلك يحصل بلفظ الجمع فلم يكن بنا حاجة إلى جمع ثانٍ.

حقيقة الإلحاق في «تجلبب »إنّما هي بتكرير الباء ألحقت «جلبب »بـ«دحرج» والتّاء دخلت لمعنى المطاوعة كما كانت كذلك في «تدحرج » لأنّ الإلحاق لا يكون من أوّل الكلمة، إنّما يكون حشواً أو آخراً، وكذلك «تجورب» و«تشيطن »و«ترهوك» الإلحاق بالواو والياء لا بالتاء على ما ذكرنا(١).

٩-أبو البركات الأنباري(ت ٥٧٧هـ):

لم يَفُت ابن يعيش أنْ يدرس تراث الأنباري ويستوعبه مثلما فاته لقاؤه، فآراؤه المبسوطة في تصانيف ابن يعيش تشهد بحضوره وإنْ غاب ذكره.

ففي تصانيفه عني ابن يعيش بمسائل الخلاف، فعرَض الآراء ورجّح بالأدلّة.

وفي غالبيّة ما ذكر إنّما كان يستمدّ مادّته من كتاب أبي البركات الأنباري «الإنصاف في مسائل الخلاف »؛إذ راوح بَيْن الصّوْغ الجديد للفكرة وتلخيصها بعبارة لا تبعد كثيراً عن عبارة ابن الأنباريّ . يتضّح ذلك بالمقابلة بَيْن مادّة ابن الأنباري ومادّة ابن يعيش في بعض المسائل(٢).

قال الأنباري:« أمّا قوْلهم:« إنّ المصدر يصّح لصّحة الفعل ويعتلّ لاعتلاله« قلْنا: الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه... الثّاني أنّا نقول إنّما صحّ لصّحته واعتلّ باعتلاله طلباً للتشّاكل، وذلك لا يدلّ على الأصليّة والفرعيّة »(٣)

قال ابن يعيش:« وهذا الذي ذكروه لا حجّة لهم فيه، أمّا

(١)ابن يعيش -شرح المفصل ،ج٧،ص١٥٥-١٥٦
(٢)انظر المصدر نفسه،ج١،ص١١٠،١١١،ج٣،ص١٢٧،ج٧،ص٤٣.وقارنه بابن الأنباري- الإنصاف في مسائل الخلاف،ج١،ص٢٣٥-٢٣٦،٢٤٠،ج٢،ص٦٧٠،ج١ص١٣٠،١٣٢
(٣) ابن الأنباري- الإنصاف في مسائل الخلاف، ج١، ص ٢٣٩ .

قولهم إنّه يعتلّ باعتلال الفعل ويصحّ بصحّته فلا يدلّ على أن المصدر فرع؛ لأنّه لا يجوز أن يعتلّ الفرع باعتلال الأصل لما بينهما من الملابسة طلباً للتّشاكل، ولا يدلّ على أنه أصل »(١)

وقال الأنباري في مسألة« الميم في« اللّهم« عوض عن حرف النّداء أولا »:« أمّا الكوفيّون فاحتجّوا بأن قالوا: إنما قلْنا ذلك لأن الأصل فيه« يا اللّه أمّنا بخير » إلا أنّه لما كثر في كلامهم، وجرى على ألسنتهم حذفوا بعض الكلام طلباً للخفة والحذف في كلام العرب لطلب الخفّة كثير، ألا ترى أنّهم قالوا: « هلمّ » و« ويلمّه »والأصل فيه « هَلْ » « أمّ »و« ويل أمّه »(٢).

قال ابن يعيش:« وذهب الفرّاء من الكوفيّين إلى أنّ أصله « يا اللّه أمّنا بخير، إلا أنّه لمّا كثُر في كلامهم واشتهر في ألسنتهم حذفوا بعض الكلام تخفيفاً كما قالوا: « هلمّ »، والأصل « ها الم»، فحذفوا الهمزة تخفيفاً، وأدغموا الميم في الميم كما قالوا: ويلمّه، والأصل ويلٌ لأمّه، وإنّما حذفوا وخفّفوا...»(٣)

وقال الأنباري في مسألة: إعراب الاسم الواقع بعد« مذ ومنذ »: « والذي يبطل ما ذهب إليه الفرّاء أنّ « ذو » بمعنى إنّما تستعملها طيئ خاصّة، و« منذ يومان » بالرّفع مستعملة في لغة جميع العرب، فكيف استعملت العرب قاطبة« ذو »بمعنى الذي مع« من » على زعمكم دون سائر المواضع؟ وهل ذلك إلا تحكّم محض لا دليل عليه؟ »(٤)

قال ابن يعيش:« ومما يبطل قوْل الفرّاء أنّ« ذو » بمعنى « الذي» إنّما يستعملها بنوطيئ لا غير، ومنذ يستعملها جميع

(١) ابن يعيش- شرح المفصّل، ج١، ص ١١٠ .
(٢) ابن الأنباري- الإنصاف في مسائل الخلاف، ج١، ص ٣٤١ .
(٣) ابن يعيش- شرح المفصّل، ج٢، ص ١٦ .
(٤) ابن الأنباري- الإنصاف في مسائل الخلاف، ج١، ص ٣٩٢ .

العرب، فكيف يركّبون كلمة يستعملها جميعهم من كلمة مختلف فيها بينهم؟ »(١)

ولعلّ ما أُثر عن الأنباري من منهجيّة متميّزة في النّحو، ولا سيّما في مسائل الخلاف، وقدرته على توليد البراهين والأدّلة على أصول المذهبَيْن، مع ما عُرف به الرّجل من علو الشّأن في عصره يفسّر حفاوة ابن يعيش بابن الأنباري، ورحلته إليه للتّحاور في أمور العربيّة.(٢)

١٠- البصريّون والكوفيّون:

واستمدّ الدَرس الصّرفيّ عند ابن يعيش كينونته من وجهات النّظر المتباينة في المسألة الواحدة.

فاستأنس بآراء البصريين والكوفيّين على حدّ سواء مُعْملاً فكره فيما يأخذه بالنّقد والتّمحيص ،والجرح والتّعديل ليصل إلى ما يرجّحه من آراء.

فأبنية الرّباعيّ المجرّد عند البصريّين خمسة، أضاف إليها الكوفيّون تبعاً للأخفش بناء سادساً هو« فُعَلَل » نحو« جُخْدَب » فوافقه ابن يعيش وقال مستحسنا:« وأضاف أبو الحسن بناء سادساً وهو« فُعْلَل« نحو« جُخْدَب »، وسيبويه لا يثبت هذا الوزن، ويرويه« جُخْدُب » كـ « برثُن » بالضّمّ، ورواية الأخفش محمولة على إرادة « جخادب »، ثمّ حذفوا لأنّهم يقولون: « جُخدب » و« جُخادب »كما قالوا: « عُلبط » و« عُلابط » و« هُدبد » و« هُدابد. » وأرى القوْل ما قاله أبو الحسن لأنّ الفرّاء قد حكى « برقُع » و« برقَع » و« طُحلب »و« طُحلَب »، و« قعدُد » و« قُعْدَد » و« دخلل » و« دخلل »، فهذا وإنْ كان الضمّ فيه المشهور إلاّ أنّ

(١) ابن يعيش- شرح المفصّل، ج٨، ص ٤٥ .
(٢) انظر البحث، ص٨ .

الفتح جاء عن الثّقة فلا سبيل إلى ردّه »(١)

والكوفيّون يَزْعمونَ أنَّ النُّون الخفيفةَ أَصلُها الشّديدة فخُفِّفت كما خُفِّفت « إنَّ » و« لكنَّ ».
والبصريُّون يَزْعُمون أنَّ كلّ واحدٍ منهما أصل،وليست إحداهما من الأُخرى؛ إذ لو كانت منها لكان حكمهما حكماً واحداً فترجّح رأيُ البصريّين عند ابن يعيش،لأنّ الخفيفة تُبْدَل في الوَقْف ألفاً،وتُحْذَف إذا لقيها ساكن، وحُكم « إنّ »،و« لكنّ » بعد التّخفيفِ كحكمِها قبلَه، ولا يختلف الأمرُ فيهما، فلمَّا اختلف حُكم النّونين دلّ على اختلافهما في أنفسهما(٢)

غير أنَّ انتصارَه للبصريّين- غالباً- وتعقُّبَه الكوفيّين بالرّدّ، وفسادِ الرّأي،والحجّةِ أكّدا ميْل ابن يعيش للبَصريّين وجرْيَه على أصولهم.

فقد أضافَ الكوفيّون للتّصغير قِسْماً رابعاً وهو تَصْغير التّعظيم نحو« فُوَيق »،و« جُبَيل » و« دُوَيْهية » فأنكره ابن يعيش قائلاً:« وهذا لَيْس من أصولِ البصريّين،وجميع ما ذكروه راجع إلى معنى التّحقير »(٣).

وردّ ادعاءَهم أنّ الأسماء كلّها الثّلاثّي،وأنّ الرُّباعيّ فيه زيادةُ حرف،والخماسيّ فيه حرفان زائدان،وأيَّد البصريّين تبعاً لسيبويهِ أنّ الأسماءَ ثلاثيّة،ورباعيّة،وخماسيّة(٤).

ويؤكّد موقفه هذا جَرْيُه على آرائِهم في غالبيّة مسائل

---

(١) ابن يعيش- شرح الملوكي، ص ٢٦- ٢٧.
(٢) ابن يعيش- شرح المفصّل، ج٩، ص ٣٨، وانظر ابن الأنباري- الإنصاف في مسائل الخلاف، ج٢، ص ٦٥
(٣) المصدر نفسه، ج٥، المسألة ٩٤.
(٤) ابن يعيش- شرح الملوكي، ص ٢٩- ٣٠.

الخلاف.

فـ « كِلْتا » اسمٌ مفرد يفيد معنى التّثنية خلافاً للكوفيّين، وليس من لفظ« كُلّ » بل من مَعْناه، والذي يدل على أنّه مفرد كما ذهب البَصريّون مَجيء الخبر عنه مفرداً نحو قوْله:(١)

أُكَاشِرُهُ وأَعْلَمُ أنْ كِلانا عَلى مَا سَاءَ صَاحِبَهُ حَرِيصُ

وقال الآخر:(٢)

كِلَا يَوْمَيْ أُمَامَةَ يَوْمُ صَدٍّ وإنْ لَمْ نأتِها إلّا لِمَامَا

فإفرادُ الخَبَر عَنْها دليل أنّها مُفْردة، ألا تَرى أنّه لا يجوز « الزّيدان قائمٌ» بوجهٍ من الوجوه ».(٣)

و« الّذي » كلُّها اسم، فالّلام فاءُ الكلمة، والذّال عينُها ،والياء لامُها، خِلافاً للكوفيّين الّذين قالوا: الأَصْل في « الّذي » الذّال وحْدَها وماعداها زائدان، مُحْتَجّين بسقوط الياء في التّثنية نحو قولك: « الّلذَانِ »،و« الّلذَيْن »، وبقَوْلهم في إحدى لغاتها: « الّلذْ » بسكونِ الذّال كما قال الشّاعر:

كالّلذْ تَزَبّى زُبيَةً فاصْطِيدَا(٤)

يُفْسد ذلك ويُرَجّح رأي البصريين أنّه لا يجوز أن يكونَ اسم في كلامِ العربِ على حرفٍ واحد، إلّا أنْ يكونَ مُضْمراً متّصلاً، ولو كانَ الأَصْل« الذّال » لما جاز تصغيرُها، والتّصغير ممّا يردّ الأشياء إلى أُصولها،ولا يدخلُ إلّا على اسم ثلاثيٍّ، وقالوا في التّصغير « الُّلذَيّا »،فالياء الأولى للتّصغير، والألف كالعِوَض من

---

(١) البيت لعدي بن زيد. انظر سيبويه- الكتاب، ج١، ص ٧٤. و المبّرد- المقتضب، ج٣، ص ٢٤١

(٢) البيت لجرير. انظر ابن منظور- اللسان ، «كلا»

(٣) ابن يعيش- شرح الملوكي، ص ٣٠٠- ٣٠١. و وابن يعيش، شرح المفصّل، ج١، ص ٥٤. وانظر ابن الأنباري- الإنصاف في مسائل الخلاف، ج٢، ص ٤٦٩.

(٤)هذا عجز بيت صدره :

فَظلْتُ في شرٍّ من الّلذْ كِيدا

وهو من شواهد الإنصاف واللسان و لكن من غير غرو.

انظر الأنباري-الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج٢،ص٦٧٥. وابن منظور - اللسان،« لذي ».

ضمّ أوّله، والموْجود بعد ذلك ثلاثة أحْرف:اللّام،والذّال،واليَاء، ولا يدفع المسْموع،وما عليه اللّفظ إلا بدليل؛إذ الأصل عدم الزّيادة(١).

ورأيُ البصريّين يقوى عند ابن يعيش على رأي الكوفيّين في« علّة حذف الواو من يَعِدُ ونحوه »(٢) كما يقوى في« أَيْمُن » جَمْع أو اسم مفرد »(٣)،و« السّين مقتطعة من« سوف»أم أصل برأسها »(٤)و « الحروف التي وضع عليها الاسم في«هو»و«هي»(٥)، و« المؤنّث بغير علامة التّأنيث ممّا على زنة اسم الفاعل »(٦)،و « اللاّم الأولى في « لَعلّ » زائدة أو أصليّة »(٧)،و« مُنْذُ مفردة أو مركّبة »(٨)،و« أَفْعَل في التّعجّب اسم أو فعل (٩)،وغير ذلك.

وقد يَجْمعُ في المسألةِ الواحدةِ بَيْنَ ترجيحِ رأيِ البصريّين واستحسانِ تَوْجيه الكوفيّين لعلّة.

ففي« لكنّ » مُفْرَدة هي أو مُرَكبّة يحْسُنُ قَوْل الكوفيّين: « إنّها مركّبة،وأصلها« إنَّ » زيدت عليها« لا »،و« الكاف » وخفّفت الهمزة فصارت«لكنّ»؛ لنُدرة البناء،وعدم النّظير، ولدخول اللاّم في خبره نحو قولهم:(١٠)

ولكِنَّني مِنْ حُبّها لَعَميدُ

---

(١) انظر ابن يعيش- شرح المفصل، ج٣، ص١٣٩- ١٤٠ .وانظر ابن الأنباري- الإنصاف في مسائل الخلاف، ج٢، ص٦٦٩

(٢) انظر ابن يعيش- شرح الملوكي، ص ٣٣٩- ٣٣٧ . وانظر المصدر نفسه، ج٢، ص٧٨٢ .

(٣) انظر ابن يعيش- شرح المفصل، ج٩، ص ٩٥ . وانظر المصدر نفسه، ج١، ص ٤٠٤.

(٤) انظرالمصدر نفسه، ج٨، ص ٤٩ . وانظر المصدر نفسه، ج٢، ص ٦٤٦.

(٥) انظر المصدر نفسه، ج٢، ص ٩٦ . وانظر المصدر نفسه،ج٢، ص ٦٧٧ .

(٦) انظر المصدر نفسه، ج٥، ص ١٠١- ١٠٢ . وانظر المصدر نفسه، ج٢، ص ٧٥٨ .

(٧) انظر المصدر نفسه، ج٨، ص ٨٨ . وانظر المصدرنفسه، ج١، ص ٢١٨ .

(٨) انظر المصدرنفسه، ج٨، ص ٤٥ . وانظر المصدر نفسه، ج١، ٣٨٢ .

(٩) انظر المصدر نفسه، ج٧، ص ١٤٣ . وانظر المصدر نفسه، ج١، ص ١٢٦.

(١٠) ويروى :« ولكنني من حبها لكميد ».وهو عجز بيت صدره :

يلومونني في حب ليلى عواذلي

ولكنّه يَضْعُفُ لضَعْفِ تركيبِ ثلاثةِ أشياء،وجَعْلِها حَرْفاً واحداً(١).

وفي القولْ في« اشتقاق الاسم« يحسن رأي الكوفيّين من جهة المعنى ،ويضعُف من جهة التّصريف(٢).

كما يجمعُ بَيْن تجريح أعيانِ الكوفيّين،وتقويتهم، فتراهُم يُخلّطون،ويُكثرون من الدّعاوى الفاسدة الضّعيفة تارة كما الحال عند الفرّاء(٣)،والكسائيّ(٤)، وتراهم ثقاتٍ تارة أخرى كما الحال مع ثعلب(٥)،وابن السّكّيت(٦).

ولا يعنى تَحَمُّس ابن يعيش للبصريّين،ومنافحته عنهم، ومخاطبتهم بـ« أصحابنا »(٧)،و« المحقّقين» بصريّته(٨) كما أنّ انحرافه عن بعض آرائهم،وتأييده الكوفيّين لا يعني بغداديّته؛ فقد غابت المدرسيّة(٩) عن عصر ابن يعيش، وعَكَف الدّارسون على التُّراث النّحويّ يستمدّون منه مادّة تصانيفهم مع مَيْل واضح تجاه أصول البصريّين بوصفها نظاماً متكاملاً يصفُ الظاهرةَ اللّغويّةَ، ويفسّرُها.

والملحظ اللاّفت في موقف ابن يعيش من سالفي النّحاة

=وهو مردود عند البصريين لجهل قائله .انظر ابن الأنباري-الإنصاف في مسائل الخلاف، ج١،ص١٤

|(١) انظر ابن يعيش -شرح الملوكي، ص٣٥

(٢)المصدر نفسه ،ص٤٠٤-٤٠٥ وانظر ابن الأنباري - الإنصاف في مسائل الخلاف، ج١، ص٦

(٣)انظر البحث، ص٥٥-٥٩

(٤)انظر ابن يعيش -شرح المفصل ، ج٤،ص٧٦-٧٨ ،١٠٨،ج٦،ص١١٢ وانظر ابن يعيش -شرح الملوكي ،ص٤٤٢

(٥)انظر البحث،ص ٥٩-٦٠

(٦)انظر ابن يعيش -شرح المفصل ،ج٥،ص١١٣،ج٨،ص١١٨-١١٩،١٢٩

(٧)انظر المصدر نفسه ،ج١،ص٧٣،ج٢،ص١٢١،١٢٥،ج٣،ص١٣٠،ج٤،ص٢٤ وانظر ابن يعيش -شرح الملوكي ،ص٨٥ ،١٢٥،٢٧٥،٢٨٥

(٨)انظر ابن يعيش - شرح المفصل،ج١،ص٧٣،ج٧،ص١٥٢

(٩)انظر العكبري -التبيين، ص٩٦، « قسم الدراسة »

اعتماده السّيرافيّ،وابن جنّيّ،وابن الأنباريّ في غالبية ما نقل.

ولعلّ ما ضُمّن في كتبهم من آراء للسّابقين،وحججهم، ومناقشتها سبب في ذلك.

فَشُرّح السّيرافي على كتاب سيبويه وَصَلَه بمغاليق سيبويه،ومن سَبَقه، وتصانيف ابن جنّي قرّبته من آراء المازنيّ،وأبي عليّ الفارسيّ،والبغداديّين، ونتاج ابن الأنباريّ مكّنه من البصريّين،والكوفيّين،و أدلّتهم.

فكأنّه باطّلاعه على تراثهم يكون قد استصفى تراث السّابقين مُرَتّبا مُفَصّلاً مُبَوّباً.

واختفى من تُراث ابن يعيش شيوخه، كما اختفى معاصروه، وقد يُفَسّر الأوّل باتّكاء ابن يعيش في ثقافته النّحويّة الموسوعيّة على عيون الكتب(١)، فلم يُعرَف له شيخ مَهَر في العربيّة فصحبه،وأقرأه علومها،ولا سيّما النّحو حتّى يؤثّر فيه(٢)، كما أنّ غالبيّة من تتلمذ لهم كانوا من علماء الفقه والحديث.

أمّا الثّاني فيفسّره ضعف الصّلة بَيْن ابن يعيش،وعلماء عصره من جهة،وقعوده للتّدريس،وعدم مغادرة حلب(٣)، مما يفسحُ المجالَ للقاء العلماءِ،والتّحاورِ في أمور العربيّة من جهة أخرى.

---

(١)انظر البحث ،ص١٣ -١٥ .

(٢)فقد اقتصر أثر أبي السخاء فتيان على ابن يعيش في مرحلة التأسيس حسب ، كما أن صلة ابن يعيش بتاج الدين الكندي كانت بعيد تمكنه من علوم العربية ، يؤكد ذلك تلك المحاورة التي دارت بينهما في أمور العربية وانتهت بإجازة ابن يعيش. انظر البحث ص ١٣-١٥ .

(٣)أي بعد إجازته من تاج الدين الكندي

الفصل الثالث

منهج ابن يعيش في الدّرس الصّرفيّ

صَدَر ابنُ يعيش في تناوله المادّة الصّرفيّة عن تصوُّر منهجيٍّ دقيق يتجلّى في نواحٍ عدّة، أظهرها منهجه في عَرْض المادّة الصّرفيّة، ومنهجه في التّأصيل الصّرفيّ وفق السّماع، والقياس، والتّعارض والتّرجيح،والتّعليل.

أ- عَرْض المادّة الصّرفيّة:

أقام ابن يعيش بَنيانه النّحويّ،والصّرفيّ على دعائم منهجيّة ثابتة استمدّت قوّتها من قدرته على المواءمة بين دقّة العبارة،وشمولها، وحُسن الأسلوب وجلائه.

فقد بوّب شرحيه تبويباً دقيقاً مُحتذياً فيه« تَصْريف » ابن جنّي و« مُفَصّل » الزّمخشريّ، فكان يبدأ الشّرح بقوله: « قال صاحب الكتاب » فيورد النّصّ كاملاً، فإذا انتهت الفقرة أورد شرحه بعد قَوْله:« قال الشّارح »، ولكنّه قد يستعين بالنّصّ ثانية فيُعيد أجزاء منه أثناء الشّرح.(١)

وفي الشّرح اهتمّ ابن يعيش بتحليل عبارة« صاحب الكتاب »، وبسطِها ليتَحَصّل الفَهْم بها، فشَرَح المفردات اللّغوية، وتمّم الشّواهد الشّعرية، ونَسَب غير المنسوب إلى صاحبه ما أمكن، وصَحّح في رواية بعض الأبياتِ ،ونسبتِها، ونصّ على مواضعِ الضّرورة ،والشّاذّ، ووجّه القراءات ،ولا سيّما الشّاذة منها، وبيّن وجه الاستشهاد بالآيات،والأبيات، وعَضَد المسألة بإيراد آراء النُّحاة، في ترجيح رأي،أو تضعيفه من الآراء التي ذكرها صاحب الكتاب(٢)

---

(١) انظر ابن يعيش- شرح المفصل، ج١، ص ٢٣ . ج٥، ص ٧٤ . ج٦، ص ٥٨،٦ .
(٢)انظر البحث، ص٤٣، ٧٥، ٩٢-١٠٥، ١١٢-١١٧

كما عَمد إلى مراجعة النّصوص ليتحقّق من سلامتها فنصّ على مَواضعَ سَهَا فيها المصنّف أوأخطأ، واستدرك ما فاته، وأخذ عليه تسامحه في بعض العبارات(١)، ولكنّه لم يرضَ كلّ الرّضا عن قسمة الكتاب الذي يشرح فأَوْمَأ إلى مواضعَ كان حقُّها أنْ تأتيَ سابقاً،أو لاحقاً، وصرّح بمصطلحات ما كان على المصنّف استعمالها.

فقد أخذ ابنُ يعيش على الزَّمخشريّ تسميته القسم الرّابع من كتابه« المفَصَّل » بالمشْتَرك، فقال:« وفي تسميته بالمشترك نظر؛ لأن المشْتَرك«اسم مفعول»وفعله« اشترَكَ »، ولا مفعول له، إذ كان لازماً، ولا يبنى من اللاّزم فعلٌ للمفعول إلاّ أنْ يكون معه ما يُقام مُقام الفاعل من جارٍ،أو مجرور،أو ظرف،أو مصدر »(٢).

ولكنّه- ابن يعيش- تأوّل ذلك بقوله:« وأحمل ما يحمل عليه أنْ يكونَ أراد المشتركَ فيه،وحَذَفَ حرف الجر،وأَسْنَدَ اسم المفعول إلى الضّمير فصار مرفوعاً به، وأمّا أن يكون قد حذف الجار والمجرور معاً فليس بالسّهل، لأنَّ ما أُقيم مُقام الفاعل يجري مَجْرى الفاعل، فكما لا يَحْسُن حَذْف الفاعل كذلك لا يَحْسُن حَذْف ما أُقيم مُقامه"(٣)

ولِيُحكمَ الرّبط بَيْن موضوعات الكتاب، ولِيُخرجَ كتاباً مُمَنْهجاً في عَرْض مسائله، لم يُغفل الإشارة إلى أبواب الكتاب ما مضى منها ، وما هو آتٍ؛ ولا سيّما المباحث التي يتكرّر البحث فيها لغرضين مُخْتَلفَيْن، مُتَجنّباً بإشارته مزالق التّكرار، فكان إذا أفاضَ البَحْث في المسألة، وتراءت له في

---

(١) انظر البحث، ص٧٦

(٢) ابن يعيش- شرح المفصل، ج٩، ص ٥٣ .

(٣) المصدر نفسه، ج٩، ص ٥٣ .

موضع لاحق، نصّ على أنّ في ذكرها سابقاً ما أغنى عن إعادتها.

ففي مبحث« الزّيادة »أسهب الحديث عن « حروف المضارعة» ،فلمّا وَقفَ على « زيادة التّاء » ،وهي من حروف المضارعة ذكر مواضع زيادتها فحسب وقال:« وقد مضى ذكر حروف المضارعة بما أغنى عن إعادتها »(١).

وإنْ أوجز في أخرى ذكر أنّه سَيُوَضّحُ ذلك لاحقاً، ففي مَبْحث أبنيةِ الأسماءِ ذَكَر وزن« فعْلَل » فقال:« وفِعْلَلٌ » يكون اسماً وصفة، فالاسم« دِرْهم ». والصفة قال سيبويه: « هِجْرَعٌ » و« هِبْلَعٌ » وفيهما نظر يأتي بيانه »(٢). فلمّا تحدّث عن زيادة الهاء فصّل القوْل فيهما(٣).

بل إنَّ خَشْية التّكرار جعلته- ابن يعيش- إنْ فصّل المسألة في كتاب بما أغنى عن إعادتها في الآخر أشار إلى ذلك.

ففي« شرح المفصّل » أَوْجَز الحديثَ عن معاني« أبنية الأفعال » لأنَّه قد استقصاها في « شَرْح الملوكيّ » قال: « وقد استقصَيْت معانيها في كتابي«شرح الملوكي في التّصريف»»(٤).

وأوجز شرحه لما طَرأ على« سَيِّد » و« مَيِّت » لأنّه قد استقصى ذلك في«شَرْح الملوكي»،قال:« وقد استَقْصَيْتَ هذا الموضع في«شرح الملوكيّ»»(٥).

---

(١) ابن يعيش- شرح الملوكيّ، ص ١٩٢ .
(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٦ .
(٣) المصدر نفسه، ص ٢٠٤
(٤) ابن يعيش- شرح المفصل، ج٧، ص ١٥٦ . وانظر ابن يعيش- شرح الملوكي، ص ٦٨-٨٧
(٥) المصدر نفسه، ج١٠، ص ٢٣ .وانظر المصدر نفسه، ص ٤٦٤- ٤٦٥

كما ابتَعَد عن عَرْض الجدل،والخلاف في مسألة« أشياء » « في شَرْح المفصّل »؛ لاستقصائه الكلام فيها في« شرح الملوكيّ » أيضاً. قال: « وفيه خلافٌ قد ذكرته في«شرح الملوكي» وقد استقصَيْت الكلام فيه،(١).

٤٩٤٨٨٦

وإنْ أوجز المسألة في كتاب على نيّة تفصيلها في الآخر نَصَّ على ذلك؛ ففي كتابه« شرح الملوكيّ » اختصر الحديث عن الأبنية الثُّلاثيّة للأفعال لأنّ الحديث فيها« يأتي مستقصىً بحُجَجِهِ في« شَرْح المفصَّل »(٢).

وأَوْجَز الكلام عن حَذْف اللّام من« أَمَة » في «شَرْح المفَصّل» لأنّه سيقفُ عَلَيها في« الملوكيّ »(٣)

ووقف ابن يعيش طويلاً عند ما حدَّ به المُصنّف موضوعه، فأخذه بالنَّقد والتَّمحيص، فإنْ رضي عنه أقرّه، وإلاّ قوّمه بحدٍ أكثر اطّراداً وانعكاساً.

ففي حدّ الاسم بيّن ابن يعيش تعدُّد الآراء فيه ،قال:« فأمّا سيبويه فإنّه لم يَحُدّه بحدّ ينفصل به من غيره، بل ذكر منه مثالاً اكتفى به عن الحدّ. فقال: الاسم رجل،وفرس؛ وكأنّه لما حدّ الفعل،والحرف تميّز عنده الاسم، ونحا أبو العبّاس قريباً من ذلك فقال: فأمّا الأسماء فما كان واقعاً على معانٍ نحو رجل وفرس،وزيد، وقد حدّه أبو بكر محمد بن السّريّ « ابن السّراج » الاسم فقال: الاسم ما دلّ على معنىً مفرد... »(٤) فناقش ابن

---

(١) ابن يعيش- شرح المفصل، ج٥، ص ١١٠. وانظر ابن يعيش - شرح الملوكي ،ص ٣٧٦-٣٨٠

(٢) ابن يعيش- شرح الملوكي، ص ٣١ وانظر ابن يعيش- شرح المفصل، ج٧، ص٦٩-١٥٢،٧٣ . ٧،ص٦٩-١٥٢،٧٣.

(٣) ابن يعيش- شرح المفصل، ج٤، ص ٧٠

(٤) المصدر نفسه، ج١، ص ٢٢

يعيش ابن السَّراج مُبَيّناً انكسارَ الحدّ عنده بالاستفهام(١).

ثمّ ذكر حَدَّ السِّيرافيّ للاسم وهو« كلمة دلت على معنىً في نفسها من غير اقترانٍ بزمانٍ مُحصّل »(٢) ،وبيّن اعتراضه على هذا الحدّ فقال:« والحدود يراعى فيها الأوضاع لا ما يفهم من طريق الاشتقاق،أو غيره ممّا هو من لوازمه، ألا ترى أنّ ضارباً يفهم منه الضَّرب لأنّه من لفظه، والمفعول لأنّه يقتضيه، ولم يوضع لواحد منهما بل وضع للفاعل لا غير »(٣)، ثم ذكر حدّ الاسم عند الزَّمخشري:« وهو ما دلّ على معنى في نفسه دلالة مجرّدة عن الاقتران »(٤)، وبيّن عدم الدّقة فيه« فقولُه ترجمة عن الحقيقة التي يشترك فيها القبيل الثّلاث نحو« كلمة »، ولو صرّح بها لكان أدلّ على الحقيقة لأنّه أقرب إلى المحدود، إذ ما عام يشمل كلّ دالّ من لفظ وغيره، والكلمة لفظ، والاسم المحدود من قبيل الألفاظ لكنّه وضع العام موضع الخاصّ... »(٥)

وفي حدّ الفعل أخذ ابن يعيش على الزّمخشري طريقته في الحدّ فقال:« وقوْل صاحب الكتاب في حدّه ما دلّ على اقتران حدث بزمانٍ رديءٌ من وجهين: أحدهما أنّ الحدّ ينبغي أنْ يؤتى فيه بالجنس القريب ،ثمّ بالفصل الذّاتي، وقوْله: ما دلّ فـ« ما » من ألفاظ العموم فهو جنس بعيد، والجيّد أنْ يُقال«كلمة»أو «لفظة»لأنهما أقرب إلى الفعل من« ما » فإن قُلْت« ما » ههنا وإن كان عامّاً، فالمراد به الخصوص، ووضع العامّ موضع الخاصّ جائز، قيل: حاصل ما ذكرتم المجاز، والحدّ المطلوب به إثبات حقيقة الشّيء، فلا تستعمل فيه مجاز،ولا استعارة. والآخر قوله على اقترانٍ حدث بزمان لأنَّ الفعل لم يوضع دليلاً على الاقتران بنفسه، وإنَّما وضع دليلاً على الحدث المقترن بالزّمان،

---

(١) ابن يعيش - شرح المفصل، ج١، ص ٢٢
(٢) المصدر نفسه، ج١، ص ٢٢
(٣) المصدر نفسه، ج١، ص ٢٢
(٤) المصدر نفسه، ج١، ص ٢٢-٢٣
(٥) المصدر نفسه، ج١، ص ٢٣

والاقتران وجد تبعاً فلا يؤخذ في الحدّ على ما تقدّم، ثمّ هذا يَبْطل بقولهم: «القتال اليوم»، فهذا حَدَث مقترنٌ بزمانٍ، وليس فعلاً فَوَجب أنْ يؤخذ في الحدّ كلمة حتى يندفع هذا الإشكال»(١).

وقد يُحلّل الحدود،ويفرقها عن مفاهيم أخرى موصولة بها بسبب؛ ففي مبحث« البَدَل » فرّق بَيْن البَدَل،والعِوَض بقوله: « البدل أنْ تُقيم حرفاً مُقام حرف في مَوْضعه إمّا ضرورة،وإمّا استحساناً، والفَرْق بَيْن البدل والعِوَض أنّ البَدَل أشبه بالمبدل منه من العِوَض بالمعوّض، ولذلك يقع موقعه نحو تاء« تُخمة » و« تُكأة » ،وهاء« هَرَقْت » ولا يُقال له: عِوَض؛ لأنّ العِوض أنْ تقيمَ حرفاً مُقام حرف في غير مَوْضعه نحو تاء« عدة »،و« زنة » وهمزة« ابن »،و« اسم »، ولا يُقال في ذلك بدل إلاّ تَجوُّزاً مع قلّته »(٢)

واندفعَ ابن يعيش وراء نزعته المنطقيّة، فجادلَ،وحاجج، وفرّع في الأدلّة،وولّد وشعّب، واستطرد في مناقشة الوجوه المحتملة للمسألة، حتى إذا اطمأن إلى رأي عَرَضه معتمداً ما بين يديه من أدلّة عقليّة أو نقليّة، وهذا ما نراه في« إبدال الهمزة من ألف التّأنيث » إذ يعرض له بقوله:« اعلم أنّ الهمزة في« صَحْراء »،و« أَصْدِقَاء »،و« صَفْراء »،و« عُشَراء » ،ونحو ذلك إنّما هي ألف التّأنيث كالتي في« حُبْلى »،و« بُشْرَى »،و «سكرى» وقعت بعد ألف زائدة للمدّ، فالتقى ألفان زائدتان فلم يكن بدّ من حذف إحداهما،أو حركتها، فلم يَجُز الحذف لأنّك لو حَذفْت لزالَ المدّ، وقد بُنيت الكلمة ممدودة، ولو حذفت الثّانية لزال علم التّأنيث،وهو أقبح من الأوّل، فلم يبقَ إلا تحريك إحداهما، فلم يَجُز تحريك الأولى؛ لأنّ حرفَ المدّ متى حُرّك فارق المدّ فوجب تحريك الثّانية. فلمّا حُرّكت انقلبت همزة،

(١) ابن يعيش- شرح المفصّل. ج٧، ص ٢-٣

(٢)ابن يعيش- شرح الملوكي، ص٢١٣- ٢١٤. وانظرابن يعيش- شرح المفصّل، ج ١٠، ص٧

فقلْت:« حَمْراء » و« صَفْراء »هذا مذهب سيبويه وعليه المعوّل(١)

فابن يعيش قد حدّد موضوعه، وهو البحث في قلب ألف التّأنيث همزة في نحو« صَحْراء »، فقسّم احتمالات المسألة، ثمّ سَبَرها احتمالاً احتمالاً حتى اطمأنّ إلى رأي أتْبَعه بالأدلة التي تثبتُه،وتؤكّده، وتنفي الأدلة المعارضة.

وقد يَسْتَدلّ ابن يعيش بمنهجِ المحقّقين(٢) من النّحاة بصريّين كانوا،أو كوفيّين،دعماً لرأيه، وتثبيتاً لحُجّته، من ذلك قوله:« وذَهَب قومٌ إلى أنَّ قولَهم:« لبّيت بالحجّ » أصله عنده « لبّبْتُ » « فَعّلْت » من قولهم« أَلَبَّ الرّجلُ بالمكان » إذا أقام به، والصّحيح عند المحقّقين أنّه مُشْتَقّ من لفظ « لَبَّيْك » كما قالوا: « سَبْحَلَ » من: سُبْحان اللّه، و« هَيْلَل » من: « لا إلهَ إلا اللّه ». فالياء في« لبّيْتُ » هي الياء في« لبّيْكَ » نفسها »(٣).

ب- السّماع:(٤)

السَّماع عامّة الأخذ المباشر للمادّة اللّغويّة عن النّاطقين بها أخذاً مَوْثوقاً صحيحاً، وهو بهذا المفهوم غَيْر السّماع الذي نعنيه عند ابن يعيش، فسماعُ ابن يعيش رواية؛ لأنّه لم يسمع بنفسه ،وإنّما روى عمّن سبقه من العلماء مُستعيناً بمن تتلمذ لهم، وبما خلّفوه من مُصَنّفات.

وتأتي أهميّة السّماع بوَصْفه الأصل الأوّل لتقعيد الدّرس اللُّغويّ بمستوياته الأربعة؛ لذا عُني به اللُّغويّون والتمسوا له

---

(١) ابن يعيش- شرح الملوكي، ص ٢٦٧- ٢٦٨.

(٢) هو المنهج الذي يقوم على اتخاذ سبيل تسلك بين طريقي البصرة والكوفة معتمدة على الاختيار المدعوم بالدليل
انظر فخر الدين قباوة- ابن عصفور التصريف، ص ١٤٠ .

(٣) ابن يعيش- شرح الملوكي، ص ٢٤٧،ص١٤٩.

(٤) انظر في السّماع تمّام حسّان- الأصول، ص ٧٤- ٩١. و محمود فجّال- الإصباح، ص ٦٥- ١٥٢ . و محمد خير الحلواني- أصول النحو العربي، ص١٥- ٨١

عياراً صارماً لاستخلاصِ نصوصٍ أكثر دقّةً،وتمثيلاً للعربيّة.

وقد وقف ابن يعيش من السَّماع مَوْقِفَ غيره من العُلَماء، فاحترمَ المسموع، ونصّ على بابه، فأسماء الأفعال بابها السّماع دون القياس(١)، وإبدال الهمزة هاء يسمع ولا يقاس عليه. قال ابن يعيش:« فلا تقول في أَحمد هَحْمد، ولا في إبراهيم هبْرهيم، ولا في أترجّة هترجّة، بل تتبع ما قالوا،وتَقف حَيْث انتَهوْا ».(٢)

والزّيادة بحروف« سألتمونيها » بابها السّماع(٣)، وتكسير(فِعْل) في القلّة على« أَفْعُل » قليل يسمع ولا يقاس عليه(٤)، وإبدال الهمزةِ من الواو المفتوحةِ قليلٌ يُؤخذ سماعاً(٥)، والإلحاق بزيادة حرف من حروف الزّيادة مقصور على السَّماع لقلّته(٦).

وقد نَتَج عن احترام ابن يعيش المسموعُ قبوله رأي الثّقة وإنْ خالفَ العُرْف، فقد أيّد ابن يعيش الأخفش في إضافته بناءً سادساً للأسماء هو« فُعْلَل »؛ لأنّ الفّراء حكى ذلك بالفتح. قال: « وإنْ كان الضّمّ فيه المشهور إلاّ أنّ الفتح جاء عن الثّقة فلا سَبيل إلى ردّه »(٧).

ودرأ ابن يعيش رأي المبرد في إحدى القراءات(٨) بقوْله:

(١) ابن يعيش- شرح المفصّل، ج٤، ص ٣٥
(٢) المصدر نفسه، ج ١٠، ص ٤٣
(٣) المصدر نفسه، ج٦، ص ١١٥
(٤) المصدر نفسه ، ج٥، ص ١٩
(٥) المصدر نفسه، ج٦، ص ٣١
(٦) ابن يعيش- شرح اللوكي، ص ٦٥
(٧) المصدر نفسه، ص ٢٧
(٨) وهي قوله تعالى﴿ اتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام ﴾
انظر سورة النّساء، آية(١)

« وهذا القَوْل غير مَرْضِيّ من أبي العبّاس،لأنّه قد رُوَاها إمام ثقة،ولا سبيل إلى ردّ نقل الثقة مع أنّه قد قرأتها جماعة من غيرِ السَّبعة كابن مسعود، وابن عبّاس ،والقاسم، وإبراهيم النّخعيّ ،والأعمش ،والحسن البصريّ،وقتادة ،ومجاهد، وإذا صحّت الرّواية لم يكن سبيل إلى ردّها »(١)

وإنْ كانَ ثمّة سماعان، نصّ عليهما وردّهما إلى باب« تداخل اللّغات »، من ذلك قَوْله:« فأمّا قَوْلُهم« ألا فعلت » في معنى« هلا فَعَلْت » فقد قيل: إنّ الهمزة فيه بدلٌ من الهاء ،والأَصْل« هلا » والحقّ أنّهما لغتان، لأنّ استعمالَهُما في هذا المعنى واحد من غيرِ غلبة لإحداهما على الأخرى،فلم تكن الهاء أصلاً بأولى من العكس »(٢).

ونحوه قوله مُفسِّراً سماعَيْن بمعنىً واحد من باب« فَعَلْت وأفعلْت » نحو: « جَدَّ في الأمر » و« أجدّ »، و« صَدَدْتُه »و« أَصْدَدْتُه »، و« قِلْتُه البَيْع »و« أَقَلْتُه »، وبَكَر وأَبْكَر، و« بدأَ اللّهُ الخلق وأَبْدَأهم »، وأصلُ ذلك أنّ كلّ واحدٍ منهما لغةُ لقوْمٍ، ثمّ تختلط فتستعمل اللّغتان.(٣)

وتَتّضح قيمةُ السَّماع عندَ ابنِ يعيش في وقوفِه عِنْد حدِّ ما سُمِع، فلَشُدّ ما قال:« وإنّما وجب اتّباع العرب فيما اسْتَعملوه »(٤) ،ولشُدَّ ما رفض أشياء لم تدعُ بها العرب(٥).

بل إنّه قد يَرْفضُ قياساً لعدم السَّماع كما في« دَحْرج » فمصدرها« دَحْرَجة » ويجوز « دِحْراج » قياساً،ولكنّه لم يسمع.

---

(١) ابن يعيش- شرح المفصّل، ج٣، ص ٧٨
(٢) المصدر نفسه، ج١٠، ص ١٦
(٣) ابن يعيش- شرح الملوكي، ص ٧٠
(٤) ابن يعيش- شرح المفصّل، ج١، ص ١٢١
(٥) المصدر نفسه، ج١، ص ١٢١

وقد جَعَلَتْه كثرة اطّلاعه على كلام العرب يحكم حكماً استقرائيّاً على المسموع. قال:« فالألف لا تكون أصلاً في الأسماء المتمكّنة، ولا في الأفعال، إنّما هي زيادة،أو بدل ممّا هو أصل، وذلك لأنّا قد استَقْرَينا جميع الأسماء،والأفعال،أو أكثرها فلم نجد الألف فيها إلا كذلك، فقَضَيْنا لها بهذا الحُكم»(١).

وقال:« حتّى إذا رأيْتَ حَرْفاً من هذه الحروف« أعني الواو والياء والألف » مع ثلاثة أحرف فصاعداً، وأنتَ تتيقّن أصالتها فاحكم بزيادته، وذلك لأنّا استقرينا كلام العرب، فوجدنا الأمر كذلك فيما ظهر اشتقاقه »(٢).

وقد يتأوّل المسموع ،ويسلكه في كلام العرب إن التمسَ فيه خروجاً على القياس، ولا سيّما في الشّواهد الشّعريّة؛ فقد أثبت ابن يعيش حُكم الأسماء السّتّة إذا أُضيفت إلى ياء النّفس وهو أن« لا يُعاد المحذوف، بل تُبْقى على حالها محذوفة اللّام كما لو لَمْ تُضِفْها، فتقول: هذا أخي، وأبي، وحمي »(٣)، وردّ قوْل المبرّد، وشاهده في جواز ردّها فقال:« وقد أجاز المبرد ردّ اللاّم إذا أُضيفت إلى ياء النّفس كإعادتها إذا أضيفت إلى غيرها، فيقول:« هذا أخي وأبي » وأنشد(٤)

قَدَرُ أحلَّكَ ذا المجازِ وقد أرى وأَبيَّ مالَكَ ذو المَجازِ بدارِ

والشّاهد فيه قوله«وأبيّ»بياء مُدغمة، على إعادة اللاّم المحذوفة، ولا حُجّة في ذلك لاحتمال أن يكون أراد جمع السّلامة؛ لأنّهم

---

(١) ابن يعيش- شرح الملوكي، ص ٦٦.
جعل ابن السّراج مصدر الرباعي« فَعْلَلَة وفعلال » ،وخالفه ابن يعيش بقوله: « والغالب الأوّل لأنّه لازم لجميعها، وربّما لم يأت(فِعلال) تقول: « دحرجته دحرجة » ولم يُسمع « دحراج ».»
انظر ابن يعيش- شرح المفصّل، ج٦، ص ٤٩ .
(٢) ابن يعيش- شرح الملوكي، ص ١٢٣.
(٣)ابن يعيش-شرح المفصّل،ج٣،ص٣٦.
(٤) البيت لمزرج السّدوسي.
انظر الأستراباذي- شرح الكافية، ج٢، ص ٢٧١

يقولون: أب،و أبون، وأخ،وأخون كما قال:(١)

فَلَمّا تبَيّنَّ أَصْوَاتَنَا بَكَيْنَ وَفَدَّيْنَنَا بالأَبينَا»(٢)

وقد دَفَعَهُ احترام المسموع لقبول الضّرورة الشّعريّة، وتسويغها ،فلربّما اضطُر إليها الشّاعر ،فعاوَدَ أصولاً مرفوضة في الاستعمال كما في قول الشّاعر:(٣)

وما النّاسُ إلّا كَالدِّيَارِ وأَهْلُها بِهَا يَوْمَ حلّوهاوغَدْوَاً بلاقعُ

ولكنّه وإنْ تأوّل الضّرورة دلّ على مراتبها، فنصّ على ما قبُح منها،وما حسُن، ونحو ذلك تعقيبه على قوْل الشّاعر:(٤)

فلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا ولا أَرْض أبْقَلَ إبْقَالَها

« و الشّاهد فيه حذف علامة التّأنيث مع إسناد الفعل إلى ضمير المؤنّث، وذلك قليلٌ قبيحٌ، ومجازُه على تأويلِ أنّ الأرضَ مكان فكأنّه قال: ولا مكان أبقلَ إبقالها،والمكان مذكر »(٥)

وقَوْله مُعَقّبا على قَوْل الشّاعر:(٦)

يا أَيُّهَا الرَّاكِبُ المُرْجِي مَطِيَّتَهُ سائلْ بني أَسَدٍ ما هَذه الصَّوْتُ

« فإنّه أنّث الصّوْت،وهو مذكّر؛ لأنّه مَصْدر كالضّرب،والقتل. كأنّه أرَاد الصَّيْحة،والاستغاثة، وهذا من أقبح الضّرورة، أعني تأنيث المذكر؛ لأنّ المذكّر هوالأصل ،ونظيره قول الشّاعر:(٧)

إذَا بعضُ السّنينَ تعرَّقَتْنا كَفَى الأيتامَ فَقْدُ أَبي اليتيمِ

لأنّه أنّث البعض ،وهو مذكر، وهو أسهل ممّا قَبْلَه،لأنّ بعض

---

(١) البيت مختلف في نسبته.
انظر الأستراباذي - شرح الشافية ، ج٢، ص ٢٧١
(٢) ابن يعيش- شرح المفصّل، ج٣، ص ٣٦- ٣٧.
(٣) البيت للبيد بن ربيعة.
انظر ابن منظور - اللسان، « عرق ».
(٤) البيت لعامر بن جوين.
انظر الأستراباذي. شرح الكافية، ج٣، ص ٣٤٢
(٥) ابن يعيش- شرح المفصّل، ج٥، ص٩٤- ٩٥.
(٦)عبد القادر البغدادي -خزانة الأدب، ج٤،ص٢٢١.
(٧) البيت لجرير.
انظر الأستراباذي- شرح الكافية، ج٢، ص ٢١٥

السّنين سنة، وليس كذلك الصّوت »(١).

ووقف ابن يعيش من الشّاهد مجهول القائل موقف السّابقين، فأنكره، وردّ الاحتجاج به إن لم يروه ثقة؛ لأنّه ربّما كان لمولّد، أو ممّن لا يوثق بفصاحته، ونحو ذلك ردّه قولهم:(٢)

إنّ المنايا يطّلعْـ نَ على الأناس الآمنينا

شاهدا على اجتماع العِوض والمعوض منه لجهل قائله(٣)

ولكنّ ابن يعيش تأوّل الشّاهد فرأى جواز الجمع بين المعوّض والمعوّض عنه ضرورة(٤).

ويعزّز موقف ابن يعيش من السّماع ،ونزوعه إلى احترام ما صدر عن الأوائل موقفه من تركيب الحروف، وهو رؤية عامّةاختطت منهجا واحدا لإبراز هذه المسألة التي كانت محلّ جدل وخلاف بين النحاة. إذ أسّس ابن يعيش أصلاً يقتضي القوْل ببساطة الحروف ما لم يكن سماع يشي بالتّركيب، فقد صرّح بأنّ« لكنّ »مفردة، وليست مركّبة كما ذهب الكوفيّون؛ لأنّ أحداً لم يقلْ ذلك. قال:« وأمّا « لكنّ »فحرف نادر البناء لا مثال له في الأسماء والأفعال، وألفهُ أصل؛ لأنّا لا نعلمُ أحداً يؤخذ بقوله ذهب إلى أنّ الألفات في الحروف زائدة فلو سميت به لصار زائداً وكانت ألفه زائدة ويكون وزنه« فاعلّ »؛ لأنّ الألف لا تكون أصلاً في ذوات الأربعة من الأسماء والأفعال، وذهب الكوفيّون إلى أنّها مركّبة، وأصلها إنّ زيدت عليها لا و الكاف، وخفّفت الهمزة فصارت« لكنّ ». وهو قول حسن لندرة البناء وعدم النّظير، ويؤيّده دخول اللاّم في خبره كما تدخل

---

(١) ابن يعيش- شرح المفصّل، ج٥، ص٩٥- ٩٦.
(٢) انظر البيت في عبد القادر البغدادي- خزانة الأدب، ج١، ٣٥١- ٣٥٧
(٣) ابن يعيش- شرح المفصل، ج٢، ص٩. وانظر محمود فجال- الإصباح، ص١٢٣، ١٥٥
(٤) ابن يعيش- شرح المفصّل، ج٢، ص٩.

في خبر« إنّ » نحو قوْل الكوفيّين:(١)

ولكنّني مِنْ حُبِّهَا لَعَميدُ.

والمذْهَب الأوّل لضَعْف تركيبِ ثلاثةِ أشياء،وجعلها حَرْفاً واحداً(٢).

وانتصرَ لرأي البصريّين في أنّ« منذ » بسيطة، وليست مركّبة من « من وذو » كما ذهب الفرّاء، ولا من« من وإذ » كما ذهب غيره من الكوفيّين؛ لأنّه ليسَ ثمّة نصٌّ يُؤَصِّل ذلك. قال: « وهذا لا يُطّلع عليه إلابنَصٍّ من الواضع »(٣).وقال:« وهذه دعاوى لا دليلَ عليها، والأَصْل عدم التّركيب »(٤) .و قال: « والصّواب أنّها مفردة غير مركّبة عَمَلاً بالظّاهر، ونحنُ إذا شاهَدْنا ظاهراً يكون مثله أَصْلاً قَضَيْنا بالشّاهد،وإن احتملَ غير ذلك إذا لم تَقُم بيِّنة على خِلافه »(٥)

وردّ رأي الفرّاء في تركيب« لَنْ » و« لَمْ »،وانتصر لسيبويه

---

(١) هذا عجز بيت صدره:« يلومونني في حب ليلى عواذلي » وهو مجهول القائل
انظر ابن الأنباري- الإنصاف في مسائل الخلاف، ج١، ص ٢٠٩

(٢) ابن يعيش- شرح المفصّل ج٨، ص٨٠ .وانظر ابن يعيش- شرح الملوكي، ص٣٤-٣٥.
ويرى بعض الباحثين أنه« لكنّ » مركّبة من « لا »« كن » المقابلة لـ ken العبريّة وken الآراميّة التي معناها هكذا، فمعنى« لكنّ »ليس هكذا.
كما رأى بعض الباحثين أنّ كلمة« كن » كانت في العربيّة ثمّ انقرضت منها
انظر مهدي المخزومي- مدرسة الكوفة، ص ٢٤٣
ويرى جرجي زيدان أنّها مركّبة من« لا »النافية،« كنّ » بمعنى« كذا » ويرى أيضاً أنّ « لَن » هذه منحوتة من« ألَن » في العبرانية بمعنى« حقيقة » بنفي ما ذكر وتأكيدها ما هو آت، وأنّ هذا الاختلاف بين مؤداها الأصلي وما هي عليه، فإنّ الاستعمال لا يزال يفعل عليها حتى الآن إذ إنّ العامّة تستعملها بمعني إذن.
انظر جرجي زيدان- الفلسفة اللغوية، ص ٧٧ -٧٦
وعزا زين الخويسكي كثرة الافتراضات في« لكنّ» كونها حرفاً نادر البناء كما استحسن ابن يعيش.
انظر زين الخويسكي- الصّيغ الرباعية والخماسيّة، ص١٣٣- ١٣٤.

(٣) ابن يعيش- شرح الملوكي، ص ٤٢٥.

(٤) ابن يعيش- شرح المفصّل، ج١٠، ص٩٥.

(٥) المصدر نفسه، ج٨، ص ٤٥.

عملاً بالظّاهر(١) ،ولعدم النّص. قال:« وكان الفرّاء يذهب إلى أنّ الأصل في« لنْ » و« لَمْ »، « لا » وإنّما أبدل من ألف لا النّون في« لَنْ »،والميم في« لم » ولا أدري كيف اطّلع على ذلك إذ ذلك شيءٌ لا يُطّلع عليه إلابنص من الواضع »(٢).

غير أن ابن يعيش يقرّ بالتّركيب ما دام ثابتاً في النّص المسموع ، فـ« لعلّ » أصلها« عَلّ » زيدت عليها اللاّم على حدّ زيادتها في قوْله تعالى﴿ إلا إنهم ليأكلون الطعام﴾(٣) في قراءة من فتح« أن »، ودلّ على ذلك حذفهم إياها كثيرا. قال الشاعر:(٤)

علّ الهَوى مِنْ بعيدٍ أن يُقَرِّبَهُ أَمُّ النُّجومِ ومَرّ القوْم بالعيسِ

وقال الآخر:(٥)

يا أبتا علّكَ أَوْ عَسَاكا»(٦)

و« إمّا » مركّبة من« إنّ » و« ما ». قال ابن يعيش:« والذي يدلّ على أنّ أصل« إمّا »، « إنّ » ضمّت إليها« ما » ولزمتها،

---

(١) لأن لها نظير أفي الحروف نحو(أن ولم وأم) .قال ابن يعيش «ونحن إذا شاهدنا ظاهراً يكون مثله أصلاً أمضينا الحكم على ما شاهدنا من حالة وإن أمكن الأمر في باطنه على خلافه».
انظر ابن يعيش- شرح المفصّل، ج٨، ص ١٢.
(٢) المصدر نفسه، ج٧ ص ١٦.
ورأى جرجي زيدان أنّ ما يجعلنا نقول بتركيب« لن » هو ما نجده من تقارب لفظي بين« لن » و« لا »و وأن » بالإضافة إلى تقاربهما المعنوي وهو النّفي والاستقبال. ومما يقوّي هذا ما أكّدته الدراسات الحديثة، فقد ذهب برجشتراسر إلى أنّ« لن » مركبة من« لا وأن ». وقال آخر:« « لن » منحوتة من« لا » النافية و« أن » المصدريّة، فقصدوا بها في بادئ أمرها نفي المصدر الذي يلمح فيه معنى الاستقبال ثم أطلقت لنفي الاستقبال.
انظر جرجي زيدان- الفلسفة اللّغويّة، ص ٧٨. و وبرجشتراسر- التطور النحوي، ص ١٦٩
(٣) سورة:الفرقان: آية(٢٠)
(٤) البيت لجزير.
انظر جرير- ديوانه، ص ٣٢٢.
(٥) البيت بلا نسبة في الإنصاف.
انظر ابن الأنباري- الإنصاف في مسائل الخلاف،ج١، ص ٢٢٢
(٦) ابن يعيش- شرح الملوكي، ص ٣٤.

الدّلالة على المعنى أنّ الشاعر لما اضْطُر إلى إلغاء ما منها عادت إلى أَصْلها وهو« إنّ » نحو قول الشّاعر:(١)

لَقَد كَذَبَتْكَ نَفْسُكَ فاكْذِبَنْها فإنْ جَزَعاً وإنْ إجمالَ صبرِ

فهذا على معنى: فإمّا جزعاً ،وإمّا إجمال صبر، لأن الجزاء لا معنى له ههنا »(٢)

وكذا القَوْل في« كأنَّ »(٣)، و« كأيّ »(٤)، و« حَيّهل »(٥)، و« هلمّ »(٦) و« اللّهمّ »(٧).

وموقف ابن يعيش من تركيب الحروف لا يُخْرجُ عن كوْنه اجتهاداتٍ نقليةً تتناقضُ مع ما يُعرف بالمنهج التاريخي؛ لأنّه نظر إلى العربيّة بوصفها ابنة الاحتجاج فحسب.(٨)

مراتب المسموع:

وللمسموع عند العرب مراتب، منها المطّرد، والكثير، والغالب والقليل، والنّادر، والشّاذ. ولم يَشِذّ ابنُ يعيش عن سابقيه في هذا التّقسيم العُرفيّ، فنصّ على الكثير المطّرد،واتّخذه تُكأة في تأصيل الظّاهرة الصّرفيّة عامّة، كما في صياغة اسم الفاعل، واسم المفعول، وصيغة المبالغة، وغيرها من مباحث الإبدال ،وصيغ الجموع ،والمصادر ،« فكلّ ذلك ثابت باستقراء كلام العرب أو أكثره »(٩) .

---

(١)البيت لدريد بن الصّمة.
انظر عبد القادر البغدادي-خزانة الأدب، ج١١،ص٨١،٩٣،٩٦.
(٢) ابن يعيش- شرح المفصل، ج٨، ص ١٠١
(٣) المصدر نفسه، ج٨، ص ٨١
(٤) المصدر نفسه، ج٤، ص ١٣٦
(٥) المصدر نفسه، ج٤، ص ٤٥
(٦) المصدر نفسه، ج٤، ص ٤٢- ٤٣
(٧) المصدر نفسه، ج١، ص ١٦- ١٧
(٨) انظرحسن الملخ- نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص ١٠٢- ١٠٨ « رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية ».
(٩) ابن يعيش- شرح المفصّل، ج١٠، ص ٥٤.

لكنّ ابن يعيش اجتهدَ في مراجعة تعدّد الكثرة عن العرب، فقد ورد عنهم إبدال تاء« الافتعال » من« ظلم » ظاء، فرجّح الإبدال مع التّحويل إلى الظّاء لتحصين سلامة« الظّاء » من الإبدال مع اعترافه بأنّ الوَجه الثّاني مقبول كثير فاشٍ في العربيّة(١) .

وتحفّظ على القليل فَصَرّح بكونه يُحفظ،ولا يقاس عليه، كَقَوْله« وقد يصوغون من حروف الاسمين ما يَنْسبون إليه، فقالوا:« عَبْشَميّ » في« عَبْد شَمْس »،و« عَبْدَريّ » في« عبد الدّار »،و « عبْقَسيّ » في« عبد القَيْس » كأنّهم أضافوا إلى « عَبْشم »،و« عَبْدَر » ،و« عَبْقَس » ،وذلك ليس بقياس ،وإنّما يُسمع ما قالوه ،ولا يُقاس عليه لقلّته »(٢)

وردّه- القليل- ناصّاً على خطئه كما في قوْله:« أمّا« ريح » فتكسيره« أَرْوَاح ». قال الشّاعر:(٣)

تلفُّهُ الأَرْوَاحُ والسُّمِيُّ

وربّما قالوا:« أُرْيَاح » ألزموه القلب، وهو قليل من قبيل الغلط »(٤)

ولكنّه قد يتأوّله داعماً ذلك بالقياس، كقوله:« فتقول عندي ثلاثة كتب، وخمسة شُسوع(٥) ورأيت عشرة مساجد، لأنه لا يسمع« أكتبة ولا أشساع » فأمّا ما حكاه عن أبي الحسن من « أَشْسع » فهو شاذّ قياساً،واستعمالاً. فأمّا الاستعمال فما أقله! وأمّا القياس فإنّ الباب في« فِعْل » بكسر الفاء أن يُجمع على

---

(١) ابن يعيش- شرح الملوكي، ص ٣١٨- ٣٢١.
(٢) ابن يعيش- شرح المفصّل، ج٦، ص٩.
(٣) البيت للعجّاج. انظر ابن منظور- اللسان «سمو».
(٤) ابن يعيش- شرح الملوكي، ص ٢٤٣.
(٥) واحده« شسْع »وهو أحد سيور النّعل
انظر ابن منظور- اللسان،(شسع)

« أَفْعال » نحو:« عِدْل »، و« أَعْدال »، فمجيئه على« أَفْعُل » على خلاف القياس، فلمّا لم يكن له بناء قلّة أضافوه إلى الكثير، وكان هذا من المواضع التي قد اتّسع فيها، فاستغني ببناء الكثير، وإذا جاز أن يُستغنى بلفظ الجمع القليل عن الكثير نحو قولهم:« رَسْن » و« أَرْسَان »، ولم يقولوا:« رُسُون »، و« قَلَم » و« أَقْلام » ولم يقولوا:« قُلوم »، فأحْرى،وأوْلى أن يُستغنى بجمع الكثير عن القليل لأنّه داخل في معناه »(١).

وصرّحَ بعدَم جَواز القياسِ على القليل؛ لقلّته كما في « التّمارين غير العمليّة » قال:« واعلم أنّ الأصلَ المحذوَّ لا بد أن يكونَ من كلامِ العَرَبِ لتبنيَ على ما بَنَت العرب، وتقيسَ على أصلٍ ثابتٍ. هذا مذهب الخليل،وسيبويه،والمازنيّ، وكان أبو الحَسَن الأخفش يجيز ذلك،ويبني على أيّ مثال سألته، وإن لم يكن من كلام العرب، ويقول: إنّما سألتني أنْ أُمَثّل لك، فمسألَتُك ليست بخطأ، وتمثيلي عليها صواب،و الصَّحيح الأوّل لأنّه إذا لم يجز القياس على مثل« جَهْوَر » و« قَسْوَر »و« بَيْطَر مع استعمال العرب له لقلّته، فألاّيقاس على ما لم يَرِد به سماع ولا استعمل له مثال كان أولى بالامتناع »(٢).

وأمّا النّادر فقد نصّ عليه، ووقفه على باب« يُحفظ ولا يقاس عليه »، ومنه قوْله في إبدال الواو المفتوحة همزة:
« وليس ذلك ممّا يُتّخذُ أَصْلاً، ولكنّه يُحفظ نادراً »(٣)، ويعلّل ذلك بقوله:« وإنّما كان ذلك في المفتوحة نادراً لخفّة الفتحة؛ ولأنّه إذا لم يطّرد في المكسورة على الأكثر مع ثقلها ففي المفتوحة، وذلك بطريق الأولى لخفّتها »(٤)

---

(١) ابن يعيش- شرح المفصّل، ج٦، ص٢٥
(٢) ابن يعيش- شرح الملوكي، ص ٥٠٥
(٣) االمصدر نفسه، ص ٢٧٦
(٤) المصدر نفسه، ص ٢٧٦

ووقف ابن يعيش عند الشّاذ، فتأوّله، وفسّره، واضعاً للوجه الشّاذّ ما يقبل من الاحتمالات، ونحوه قوله:« ولم يجمعوا « فاعلاً » صفة على« فَوَاعِل »، وإنْ كان هوالأصل، لأنّهم قد جمعوا عليه المؤنّث، فكرهوا التباس البناءين إذ لو قالوا « ضَوَارِب »،و« كَوَاتِب »لم يُعرف أَجَمْع« فاعل »هو أم جمع « فاعلة » وقد قالوا :« فارس » و« فوارس » قال الشّاعر:(١)

فَدَتْ نَفْسِي و ما ملكَتْ يميني ... فوارسَ صَدَّقَتْ فيهم ظُنُوني

فوارسَ لا يَمَلُّون المنايا ... إذا دارَتْ رَحَى الحَرْبِ الزّبونِ

وقالوا: هالك في الهوالك. قال:(٢)

فَأَيْقَنْتُ أنّي ثَائِرُ ابْن مُكدَّمٍ ... غَدَاتَئِذٍ أو هالكٌ في الهَوالكِ

وذلك قليل شاذّ، ومجازه أمران: أحدهما أنَّ « فارساً »قد جرى مجرى الأَسماء لكثرة استعماله مُفرداً غير موصوف، والآخر أنّ فارساً لا يكاد يُستعمل إلا للرّجال،ولم يكنْ في الأصل إلا لهم فلما لم يكن للمؤنّث فيه حظّ لم يخافوا التباساً، وأمّا « هوالك » فإنّه جرى مثلاً في كلامهم، والأمثال تجري على لفظ واحد، فلذلك جاء على أَصْله، فإن اضْطُر الشّاعر إليه جاز له أنْ يجمعه على« فَوَاعِل » لأنّه الأصل »(٣).ونحوه تعقيبُه على رواية البغداديّين« سَمِعْتُ لغاتَهم » بفتح التّاء:« وهذا الذي حكَوْه من هذه الحكاية، وأَنْشَدوه من هذا البَيْت لا يدلّ على فتح التّاء في الجمع، وذلك لأنّه يجوز أنْ تكون هي « لُغَة » على« فُعَلة » مثل« نُغَرة »،وإنْ كان قد استعمل محذوفاً فتمّموه كقولهم: « مُهاة » و« مُهاً »، و« حُكَاة » و« حُكاً »، و« طُلاة » و« طُلاً »(٤).

ولكنّه قد يردّ الشّاذّ إنْ خالف القياس، كردّه قولهم في

---

(١)البيتان بلا نسبة في الخصائص.
انظر ابن جنّي- الخصائص، ج٢،ص١٢١.
(٢)البيت لابن جَنْدل الطعّان
انظر ابن منظور-اللّسان،(هلك)
(٣) ابن يعيش- شرح المفصل، ج٥، ص٥٥- ٥٦.
(٤) ابن يعيش- شرح الملوكي، ص١٩٠

التّصغير:(١)

يا ما أُميلح غزلاناً

لأنّه « شاذّ خارج عن القياس، لأنّه لا يجوز تصغير الفعل، أو اسم الفاعل الدّال على الحال والاستقبال »(٢)

وقولهم:« محبب » اسم رجل شاذّ خارج عن القياس أيضاً؛ لأنّ القياس فيه« محبّ » بالإدْغام نحو:« مقرّ »، و« مردّ »؛ لأنّه « مفعل » من المحبّة، والميم زائدة؛ لقولك: « أحببت » و« حببْت »، ولو كان أصلاً لجاز أنْ يكون من قبيل« مَهْدد » ملحقاً بـ جعفر »، وإظهار التّضعيف لذلك، إلا أنّه ليس في كلام العرب تركيب « محبّ » »(٣).

ويتجلّى موقف ابن يعيش من الشّاذّ في موقفه من القراءات الشّاذّة، فقد احتجّ بها شاهداً على المسألة، وتأوّلها وعلّلها وفسّرها وقوّاها وضعّفها وردّها، ففي قراءة﴿ ولكل وجهة ﴾(٤) قال:« فهو من الشّاذّ كأنّه خرج منبهة على الأصل كـ« القَود » و« الحَوكة »،ويحتمل أنْ يكون المراد به الاسم لا المصدر فلذلك صحّ »(٥).

وفي قراءة أبي عمرو﴿ الرعب بما أشركوه بالله ﴾(٦) بإدغام « الباء » في« الباء » في« الرّعب بما »،ردّ ابن يعيش القراءة بقوله:« وهو غير جائز عندنا للجمع بَيْن ساكنين على غير شرطه وصحة محمله على الإخفاء ،وأجازه الكوفيّون »(٧)

(١) هذا جزء من بيت تمامه:
يا ما أميلح غزلانا شدَنّ لنا من هاؤ ليّائكنّ الضّالِ والسّمُرِ.
انظر ابن الأنباري- الإنصاف في مسائل الخلاف، ج١، ص ١٢٧.
(٢) ابن يعيش- شرح المفصّل، ج٧، ص١٤٣.
(٣) المصدر نفسه، ج١، ص٣٣.
(٤) سورة البقرة، آية (١٤٨).
(٥) ابن يعيش- شرح الملوكي، ص ٣٤١
(٦) سورة آل عمران، آية(١٥١)
(٧) ابن يعيش- شرح المفصل، ١٠،ص١٤٧

ونعت قراءة نافع﴿ محياي ﴾و﴿ مماتي ﴾(١) بسكون ياء محياي وتحريك ياء« مماتي »« بالغرابة لخروجها عن القياس ولمخالفتها ما عليه الجمهور »(٢)

جـ- القياس:

وهو محاكاة العرب في طرائقهم، وحمل كلامنا على كلامهم في صَوْغ أصول المادّة، وفروعها ،وضبط الحروف ،وتركيب الكلمات ،وما يتبع ذلك من إعلال ،وإبدال ،وإدغام، وحذف وزيادة(٣).

وهو أساسٌ في علوم العربيّة، شرعه النحاة لجبر النّقص في الاستقراء النّاقص(٤)، ولا سيما بعد اقتناعهم أنّ كلّ ما نطقته العرب أمر لا يتأتى لأحد ولا يحيط به نبيّ.

قال أبو عمرو بن العلاء:« ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقلّه، ولو جاءكم وافراً لجاءَكم علم وشعر كثير »(٥).

فالقياس ينمّي اللُغة، ويفسح المجال واسعاً لإنتاج صيغ وتراكيب لم تُسمع من العرب، كأن نبني من« ضَرَبَ » و« خَرَجَ » على مثال« جَعْفَر ».

قال ابن يعيش:« ومن أنواع الملحق الإلحاق بتكرير حرف من الفعل نحو« جَلْبَبَ » و« شَمْلَلَ »، إحدى اللاّمين زائدة، لأنّه

---

(١) سورة الأنعام، آية(١٦٢)
(٢) ابن يعيش، ج٣، ص٣١- ٣٤، ج٩، ص٣٨.
(٣) اللّبدي- معجم المصطلحات النّحويّة، ص١٩١- ١٩٢ .
وانظر في موضوع القياس:علي أبو المكارم- أصول التّفكير النحوي، ص٧١- ١٢٠. و تمام حسّان- الأصول، ص١٦٤- ١٩٧. ومحمد خير الحلواني- أصول النحو العربي، ص ٩١- ١٠٧. و محمود فجّال- الإصباح، ص١٧٣- ٢٦١.
(٤) تمام حسّان- الأصول، ص١٦٩.
(٥) ابن جنّي- الخصائص، ج١، ص ٣٨٦.

من « الجلب » و« الشّمل »، وإنّما كرّرت اللام فيهما للإلحاق بـ« دَحْرج »، و« سَرْهف »، فصار موازنا لهما في عدد حروفه، ومثلهما في حركاته وسكناته، ولذلك لم يدغم المثلان فيهما كما أدغم في« شدّ »، و« مدّ » لئلا تزول الموازنة فيكون نقضاً للغرض. وهذا القبيل من الإلحاق مطرد مقيس حتّى لو اضطُر شاعر أو ساجع إلى مثل « ضربب » و« خرجج » لجاز له الاستعمال، وإنْ لم يسمعْه من العرب لكثرة ما جاء عنهم ذلك »(١). فلو وُقف عند ما صدر عنهم لقضي على اللّغة بالجمود والتحجّر(٢).

والقياس ضابط مهمّ من ضوابط العربيّة؛ إذ يطرد القاعدة، ويسوّغها ،ويفسّرها بعد ترسيخ الكلّيّات العامّة والقوانين المطّردة للظاهرة اللغويّة.

والقياس ضربان: إلحاقيّ وشكليّ، أمّا الإلحاقيّ أو« القياس الصّوْغيّ » كما سمّاه الدّكتور تمام حسّان(٣) فهو الذي يبني الكلمات والجمل في ضوْء الأصول والقواعد بحيث يفسح المجال واسعاً لإنتاج جملٍ وتراكيب لا حصر لها باستضمار نظام اللّغة وطرق تركيبها،(٤)، كأن نبني من« ضرب » ،و« جاء » ،و« قال » على مثال« فاعل »، ومن « رأى » ،و « صان » على مثال« مفعول » ،ومن« تجر » ،و« زرع » على مثال « فعالة » وغيرها.

وهذا الضّرب نمطيّ تعليميّ يُنهضُ به لتعليم الأطفال والنّاشئة. وأمّا القياس الشكليّ فهو حمل المجهول على المعلوم لعلّة(٥)، وله عناصر أربعة هي: المقيس« الفرع »، والمقيس

---

(١) ابن يعيش- شرح الملوكي، ص٦٤-٦٥
(٢) حسن الهنداوي- مناهج الصرفيّين، ص ٢٧٢
(٣) تمام حسّان- الأصول، ص ١٧٦
(٤) المرجع نفسه، ص١٦٦.
(٥) ابن يعيش- شرح الملوكي، ص ١٣٦، ١٥٢.

عليه« الأصل» ، والعلّة، والحكم.

وقد استنّ ابن يعيش نهج السّابقين في القياس، فتوسّله في تعزيز كثير من الظّواهر اللّغويّة ،ولا سيّما الصّرفيّة منها، فقياساً على تكسير« جَعْفر» على« جعافر» جَعَل ابن يعيش « أراهط» جمعاً لـ« أرْهُط» لا« رَهْط» قال:« وليس القياس في « رَهْطَ» أنْ يجمع على« أراهط»؛ لأنّ هذا البناء من جموع الرّباعي،وما كان على عدته نحو« جَعْفَر»،و« جَعَافر»و جدول» « جَداوَل»و« أرْنَب»، و« أرَانب».و« رَهْط» ثلاثي فلا يُجمع عليه، فكأنّهم حين قالوا:« أراهط» جمعوا« أرْهُطاً» في معنى « رَهْط»، وإن لم يُستعمل، وليس« أرْهُطا» بجَمْع« رَهْط»؛ إذ لو كان كذلك لم يكن شاذّاً، ويدلّ على ذلك أنّ الشّاعر قد جاء به لما احتاج إليه، قال:(١)

وفاضخٍ مُفْتَضخٍ في أرْهُطِهْ من أرْقَعِ الوادي ولا مِنْ بُعثُطِهْ»(٢)

وقياساً على« دَلْو» ،و« حَقْو» رأى « جَرْو» بالفتح أقيس ،وإنْ كان الكسرُ فيه أفصح.(٣)

وسَلَكَ ابن يعيش القياس لدعم شواهد وردت ضعيفة السّماع، كقياسه« حلوبة حلبيّ» على « شنوءة شنَئيّ»(٤)

ولكنّه متى وقف على مسائل للسّماع نصٌّ فيها وقف عند حدّ المسموع ،ولم يتجاوزه، فسيبويه طرد القياس في صياغة « فَعالَ» من كلّ فعلٍ ثلاثي، ولكنّ ابن يعيش وجَدَ أنّ القياس في ذلك أنْ تكون صيغة« فَعالِ» تعني:« افْعَل»، فإذا لم تعْنِ ذلك

---

(١)البيت بلا نسبة في اللسان.
انظر ابن منظور-اللسان، (رهط).
(٢)ابن يعيش- شرح المفصل، ج٥، ص ٧٣.
(٣) ابن يعيش- شرح الملوكي، ص ٤٦٩.
(٤) ابن يعيش- شرح المفصل، ج٥، ص ١٤٦- ١٤٧

لم تجزْ صياغتُها فلا يُقال:« قَوَامٍ » في مَعْنى" قُمْ»، ولا« قَعَادٍ » في معنى« اقْعُد »،وهو القياس؛ لأنّ« فَعَالٍ» اسمٌ وَضَعَتْه العرب مَوْضِعَ« افْعَلْ » ،وليس لأحَدٍ أنْ يَبْتَدِعَ اسْمَاً لم يَتَكَلَّم به العرب »(١)

والزّمخشريّ في مَبْحَث صيغ الجموع يقول:« ويُجْمَع الجَمْع فيُقال في كلّ« أفْعُل » و « أَفْعِلَة »:« أفَاعِل »، وفي كُلِّ« أفْعَال » « أفَاعيل » نحو« أكَالِب » و« أساوِر » و« أنَاعِيم »(٢) ،ولكنّ ابن يعيش اعترض على ذلك؛ لأنّ جمع الجَمْع ليس بقياس، فلا يُجمع كلّ جَمْع ،وإنّما يوقف عند ما جمعوه من ذلك، ولا يُتجاوز إلى غيره، وذلك لأنّ الغرضَ من الجَمْع الدّلالة على الكثرة، وذلك يَحْصل بلفظ الجمع، فلم يكن بنا حاجة إلى جمع ثانٍ. قال سيبويه: اعلم أنّه ليس كلّ جمع يُجمع، كما أنّه ليس كلّ مصدر يجمع كالأشغال،والحلوم. وقال أبوعمرالجَرْميّ: لو قلْنا في« أفْلُس »:« أفَالِس » ،وفي« أكْلُب »:« أكالِب » وفي« أدْل » « أدَال » لم يَجُز، فإذن جَمْع الجمع شاذّ، وأمّا قوْل صاحب الكتاب: فيُقال في كلّ« أفْعُل » و« أَفْعِلَة »: « أفَاعل »، وفي كلّ« أَفْعَال » « أَفَاعِيل » فتَسَمُّح في العبارة، والصّواب ما ذكرناه، فأمّا تمثيله بـ « أَكَالِب » فكأنّه قاسه، وما أظُنّه ورد، ولذلك قال الجرمي: لو قلت:« أكَالِب » لم يجُز.(٣)

فابن يعيش وإن كان قيّاساً ،فإنّه يقفُ عند ما سمع، لأنّه يتعاملُ مع ظاهرة موجودة لا تخضع للانسجام المنطقيّ، فهو يقعّد وفق الموجود لا وَفْق التّصوّر ممّا يجعل القاعدة تصويراً للّغة لا صُنعاً لها.

---

(١) ابن يعيش- شرح المفصل.ج٤، ص ٥٢.
(٢) المصدر نفسه، ج٥، ص ٧٤.
(٣) المصدر نفسه، ج٥، ص ٧٤- ٧٥(بتصرّف)

ضوابط القياس عند ابن يعيش:

-أن يكون للمقيس نظير من المقيس عليه.

قال ابن يعيش:« فالممدود والمقصور منه ما يدرك قياساً، ومنه ما يُدرك سماعاً، فأمّا الذي يدركُ قياساً فهو ما له نظير من الصّحيح يُعتبربه، فإنْ كان قبلَ آخره ألفٌ زائدة كان في المعتلّ ممدوداً، وإنْ كان قبل آخره فتحةٌ كان في المعتلّ مقصوراً. مثال ذلك أنّك تقول: أَعْطَى إِعْطَاء، وزيد معطىً، فتمدّ المقصور ؛لأنّ نظيره من الصّحيح أحسن إحساناً، وتقصر المفعول لأنّ نظيرَهُ من الصّحيح مُحْسَن إليه، فهذا وأشباهه هو الأصل المعتمد عليه، وما لم يكن له نظير فهو من باب المسموع »(١).

فإنْ لم يكن للمقيس نظيرٌ رُدّ كَقوْل ابن يعيش:« و« فِعَلٌ » بكسر الأوّل، وفتح الثّاني يكون اسماً ،وصفه، فالاسم« ضِلَعٌ » و« عِنَبٌ » والصفة قالوا:« قوْمٌ عدىً »، ولا نعلمه جاء صفة إلاّ في هذا وحْدَه من المعتلّ. وهو اسم جنس وصف به الجمع كـ « السَّفْر »، و« الرّكْب »، وليس بتكسير لأنّه لا نظير له في الجموع المكسّرة »(٢)

فإنْ كان الدّليل عقلياً يتّفق مع أحكام اللّغة ،وقوانينها قُبل القياس مع عدم النّظير، كقوله: «وقد ذهب بعضهم إلى أنّ « شِيراز » أصلها:« شِرّاز »، وأنّ الياء بدل من الرّاء، لقولهم في تكسيره:« شراريز ». ومن قال:« شواريز » فالياء عنده بدل من الواو لسكونها وانكسار ما قبلها وأصلها« شِوْراز » على « فِوْعال »،ولا يضير عدم النّظير مع قيام الدّليل »(٣)

---

(١) ابن يعيش- شرح المفصل، ج٦، ص ٣٨.
(٢) ابن يغيش- شرح الملوكي، ص٢١-٢٢.
(٣) المصدر نفسه، ص ٢٤٩- ٢٥٠.

فالذي ساعد على القياس مع عدم النّظير قيام الدّليل العقليّ على صحّة القياس مع سلامته من المعارضة مع أحكام الصّرف، وهي السّلامة التي يركّز عليها القياس القويّ.

واعتدّ ابن يعيش بالنّظير مع الكثرة أصلاً لجواز القياس،فإنْ كان قليلاً لم يجُز؛ ولهذا جَعَل إبدال الهاء همزة سماعاً. قال:« إنّ هذا نزرٌ يسير بالنّسبة إلى ما لم يُبدل فلا يجوز القياس عليه »(١)

الاشتراك اللّفظيّ أو المعنويّ

فقد يقاس الشّيء على ما أشبهه في معناه،أو لفظه، فمن الاشتراك المعنوي قوْله:« كما أَجْرَوا » « يَذَر » مجرى« يَدَع » في حذف الواو التي هي فاء ؛لأنّها مثلُها في المعنى وإن لم يكن في« يَذَر » حرف حلقيّ »(٢).

وقوْله:« وقالوا:« رأْد و أرآد » ،و« زَنْد وأَزْناد »، و« فَرْخ وأفراخ » ،و« أَنْف وآناف » جمعوا هذه الأسماء على« أفْعال »، حَمْلاً على ما هي قي معناه، وذلك أنّ« رأْداً » في معنى ذَقْن »، و« زَنْدا » في معنى« عَوْد »و« فَرْخا » في معنى« طَير » أو « ولد »و« أنفا » في معنى« عضو »، فكما قالوا:« أذْقان »، و « أعْواد »،و« أطْيار »،و« أعْضاء » فكذلك قالوا:« أفْراخ »،و « أزْناد » لأنّها في معناها، وأعطَوْها حُكمها »(٣)

ومن الاشتراك اللّفظيّ أنّه كان يقيس التّكسير على التّصغير بجامع أنّنا في كلٍّ منهما نغيّر الحرف الأوّل، إلاّ أنّ تغيير أوّل المكبّرِ بالفتح، وتغيير أوّل المصغّر بالضّمّ، ففتحة

---

(١) ابن يعيش- شرح المفصّل، ج١٠، ص٤٣

(٢) المصدر نفسه، ج٢، ص ١١٢

(٣) المصدر نفسه، ج٥، ص ١٦« بتصرّف »

الميم في « مَسَاجد » ليست هي فتحة الميم في« مَسْجد »؛ لأنّ فتحة الباء في« بَراثن » أتَتْ لأجْل الجمع ، وكذلك في « زَبارج »(١)

- القياس على القاعدة:

فلا يجوز تحريك ياء التّصغير لأنّها رسيلة ألف التّكسير وأختها، فكما أنّ الألف لا تتحرّك فكذلك هذه الياء أيضاً لا تتحرّك(٢).

- طرد القاعدة:

فقد ذكر اختلاف النّحويّين في« هناه »؛ إذ ذهب ابن جنّي إلى أنّ الهاء بدل من الواو التي هي لام الكلمة في« هنوك » من قوْله:(٣)

على هَنَوات شَأْنُها مُتَتَابِعُ

وكان أصلها« هناو » على زِنة« فَعَال » فأبدلت الواو هاء فقالوا:« هَنَاه ». وذهب أبو زيد، وأبو الحسن إلى أنّ الهاء لحقت بعد الألف في الوقف؛ لخفاء الألف كما لحقت النّدبة في نحو « وازيداه »، وحُرّكت تشبيهاً بالهاء الأصليّة، والألف عندهما بدل من الواو التي هي لام الكلمة(٤)، فانتصَر ابن يعيش لابن جني ،وردّ مذهب أبي زيد ،وأبي الحسن من قبل« أن هاء السّكت إنّما تلحقُ في الوقف، فإذا صرْت إلى الوصل حذفتها البتة. فلم توجد لا ساكنة ولا متحرّكة؛ ولذلك ردّ قوْل المتنبيّ(٥)

واحَرَّ قَلْبَاهُ مِمَّن قَلْبُهُ شَبِمُ

---

(١) ابن يعيش- شرح المفصل، ج٥، ص ١١٨

(٢) ابن يعيش- شرح الملوكي، ص٢٤٥

(٣) هذا عجز بيت صدره:« أرى ابن نزار قد جفاني وملّني » وهو بلا نسبة.
انظر المبرّد- المقتضب ج٢، ص٢٧٠، ابن جني- سر صناعة الإعراب، ج١، ص١٦٧

(٤) ابن يعيش- شرح الملوكي، ص٣٠٩- ٣١٠« بتصرف »

(٥) المتنبي- ديوانه، ج٣، ص٣٦٢

لكونه أثبت هاء السّكت وحرّكها »(١)

- احتواء الشّاذّ:

فـ« بدويّ » في النّسب إلى« البادية » غير قياسيّ ،وإنّما القياس« باديّ » ،أو« باديّ » على حدّ « قاضٍ » ،و« قاضية » ،و« غازٍ » ،و« غازية » كأنّهم بَنَوْا من لفظه اسماً على « فَعَل » حملوه على ضدّه،وهو « الحَضَر » ، فقالوا« بَدَويّ »كما قالوا « حَضَريّ ». (٢). ونظيره النّسب إلى« العالية » فقالوا: « عَلَويّ » كأنّهم بَنَوْه على« فَعَل » ،ونسبوا إليه حَمْلاً على ضدّه وهو السّفل(٣)

- الاجتهاد في إطار الإرْث النّحويّ:

فقد اختطّ ابن يعيش طريقاً وسطاً بَيْن السّماع،والقياس باستخدام ضوابط الحسّ،والذّوق؛لتسويغ الظّاهرة الصّرفيّة، فقضى على« لكنّ » بالبساطة وعدم التّركيب وعدّ ألفها أصلا « لأنّ أحداً لم يَقُل إنّ الألفات في الحروف زائدة، فلو سمّيْت به لصارت اسماً، وكانت ألفه زائدة، ويكون وزنه« فاعلّا » لأنّ الألف لا تكون أصلاً في ذوات الأربعة من الأفعال والأسماء »(٤)

د- التّعارض والتّرجيح:

هو تعارض الأدلّة ،وتعارض الأقيسة، وترجيح أحد المتعارضين من هذا وذاك.(٥)

وهو دليل المرونة التي انتهجها النّحاة لتوصيف الظّاهرة اللّغويّة ،وضبطها بالأدلّة الرّاجحة.

---

(١) ابن يعيش- شرح الملوكي، ص ٣١٠
(٢) ابن يعيش- شرح المفصّل، ج٦، ص ١٠
(٣) المصدر نفسه، ج٦، ص١٠
(٤) المصدر نفسه، ج٨، ص٧٩
(٥) تمام حسّان- الأصول، ص٢٠٠

وقد أسّس ابن يعيش تراثه على هذا المبدأ، فاعتمده في تصحيح ما يرجّح، وإفساد ما يدفع معرباً عن اطّلاعه الواسع،وقدرته على الجَدَل والحجاج ،ولا سيّما في هذه المرحلة التي يمكن القول إنّ العُرف النّحويّ قد استقرّ فيها.

وقد تسلّح ابن يعيش بالسّماع،والقياس في تحليله الآراء المتعارضة، ومحاولة التّوفيق بينها، أو ترجيح رأي على آخر معتمداً على السّماع ما وجد إلى ذلك سبيلاً.
فإذا ورد في المسألة مذهبان أحدهما قياسيّ ،والآخر سماعيّ قدّم ابن يعيش الثّاني مع استحسانه الأول.

فـ« فَعُولة » حكمها في النَّسب عند سيبويه حكم« فَعيلة » فتسقط الواو كما سقطت الياء، ويَفتح عين الفعل المضمومة كما فتحَ المكسورة ،وحُجَّتُه في ذلك أنّه قد وجد في« فَعُولة » من الثّقل ما وجد في« فَعِيلة »، فكانت مثلها مع أنّ العرب قد قالت في النَّسب إلى« شَنوءة » « شنئيّ ».

وأمّا أبو العبّاس فإنّه كان يخالفه في هذا الأصل ،ويجعل « شَنَئِيّاً » من الشّاذّ فلا يُجيز القياس عليه، وفرّق بين الواو والياء بأشياء منها أنّه قال:لا خَلافَ بَيْنَهُم أنّه ينسب إلى « عديّ »« عَدَوِيّ »،وإلى« عَدُوّ »« عَدَوِيّ »، فَفَصَلوا بين الواو والياء، فأقرّوا الواو على حالها، وغيّروا الياء. ومن ذلك أنّهم يقولون في النِّسبة إلى« سَمُرة »:« سمريّ » وإلى« نَمِر »:« نمريّ » فغيّروا في« نمِر » من أجل الكسرة، ولم يغيّروا في« سمرة »؛ لأنّ المستثقل اجتماع الياءات، والكَسْرات، فلمّا خالفت الضّمّة الكسرة في« نَمِر »، و« سَمُرة »، والواو، والياء في« عَدَيّ »، و« عَدُوّ » وجب أنْ تخالف الياء في« فَعِيلَة »، الواو في«فعولة(١).

---

(١) ابن يعيش- شرح المفصّل، ج٥، ص١٤٦- ١٤٧

فعقّب ابن يعيش على المذهَبيْن بقوله:« فقول أبي العبّاس متين من جهة القياس، وقوْل سيبويه أشدّ من جهة السّماع.(١)

ورأى سيبويه أنّك تبني من« البَيْع » مثل« تُرتُب » فتقول: « تُبْيُع » كأنّك تقلب ضمّة الياء إلى ما قبلها ،ثمّ أبدلت من الضّمّة كسرة لتصحّ الياء، ورأى الأخفش أنّك تقول:« تُبُوُع» تبدل الياء واواً لسكونها ،وانضمام ما قبلَها على حدّ قلبها في : « مُوسر »،و« مُوقِن » لأنّه يُبدل من الضّمّة كسرة فيما كان واحداً(٢). فرجّح ابن يعيش مذهب سيبويه لقُوّته من جهة السّماع فقال:« ولولا قَوْل العرب« مَعيِب » و« مَبِيع » لكان قياسُه صحيحاً شديداً، لكنّه أورد السّماع ما أرغب عن قياسه »(٣)

وإذا تعارض في المسألة سماعان تفاوتا في القوّة كانت الغلبة للأقوى؛ فقد أَضَافَ الرُّمانيّ إلى حروف البدل الصّاد والزّاي؛ لقولهم: « الصّراط » و« الزّراط » في« السّراط » فرجّح ابن يعيش مذهب سيبويه لكثرته.(٤)

فإنْ لم يرد في المسألة سماع كان القياس فيصلاً فيها. فقد اختلف النّحويون في المحذوف من« إطاقة »،و« إجازة » فذهب الخليل وسيبويه إلى أنّ المحذوف ألف« إفعال » لأنّها زائدة فهي أولى بالحذف، وذهب أبو الحسن الأخفش،والفرّاء إلى أنّ المحذوف الألف المبدلة من العين، فاحتكم ابن يعيش إلى القياس ورجّح مذهب الأخفش والفرّاء فقال:« وهو القياس ولذلك

---

(١) ابن يعيش- شرح المفصل، ج٥، ص١٤٧.
(٢) المصدر نفسه، ج١٠، ص٨١.
(٣) المصدر نفسه، ج١٠، ص٨١.
(٤) وهو أنّ حروف البدل اثنا عشر حرفاً يجمعها« طال يوم أنجدته » لا أربعة عشر حرفاً كما ذهب الرمّاني.
انظر ابن يعيش- شرح اللوكي، ص٢١٦- ٢١٧.

اختاره صاحب الكتاب(١) يعني الزمخشري.

وإذا تعارض قياسان رجّح الأقوى بالحجّة كقوله:« الّذي »و« الّتي »تُصَغّران« اللّذيّا » و « اللّتيّا »، فتترك أوّلهما على حاله من الفتح ،وتزيد ياء التّصغير ثالثة، وتدغمها في الياء التي هي لام الكلمة ،وتزيد الألف المزيدة للتّصغير آخراً. وقد حُكي« اللُّذيّا » و« اللُّتيّا » بضمّ الأوّل منهما، والأوّل أقيس لأنّ هؤلاء يجمعون بين العوَض،والمعوّض، فإذا ثنّيت أو جمعت شيئاً من هذه الأسماء لم تلحقه ألفاً في آخره من أجل الزّيادة التي لحقته(٢).

وقد يحتكم ابن يعيش للمسألة بالسّماع،والقياس معاً لعلوّ مرتبتهما في الحجّة، فقد قال الكوفيّون بقلب الألف ياء لو سمّيت بـ« إلى » و« لدى » و« إذا » ،ورأى البصريّون قلبها واواً؛ لأنّ أمرها مجهول ولم يسمع فيهن الإمالة، فرجّح ابن يعيش مَذْهب البصريّين من جهة السّماع،والقياس، قال:« والحقّ مع البصريّين للقياس،والسّماع ،أمّا القياس فقد ذُكر، وأمّا السّماع فما حكاه أبو الخطّاب أنّه سمع في تثنية « كبا » وهو العود الذي يُتبخّر به« كَبَوَان » وحكى الكسائيّ منهم أنه سمع في« حِمىً »« حَمَوان » ،وفي« رِضا »« رضوان »(٣).

وروى الأصمعيّ« البداء » و« الغراء » مقصورين، ومدّهما سيبويه، فانتصر ابن يعيش للأصمعيّ قياساً وسماعاً، قال:« والقياس مع الأصمعيّ رواية »(٤).

وتوسّل ابن يعيش بالمعنى في ترجيح بعض المسائل، فقد

---

(١) ابن يعيش- شرح المفصّل، ج٦، ص ٥٨.
(٢) انظر المصدر نفسه، ج٥، ص ١٤١.
(٣) ابن يعيش- شرح المفصّل، ج٨، ص ١٤٨.
(٤) المصدر نفسه، ج٦، ص٣٩.

اختلف في زيادة الهمزة وأصالتها في« ضهْيَأة » للّتي لا تحيض فرجّح ابن يعيش زيادتها لروايتها من غير همز من جهة، ولتّقارب المعاني من جهة أخرى»(١).

كما رجّح مَذْهب الخليل في تركيب« مهما » الشّرطيّة التي هي « ما » الشرطية في قوله تعالى﴿ وما تفعلوا من خير يعلمه الله ﴾(٢) زيدت عليها« ما » أخرى توكيداً ،ثمّ أبدلت الألف الأولى هاء لقرب الهاء من الألف في المخرج لأنّه يلزم أنْ يكون في كلّ موضع جاء فيه « مهما » أريد فيه معنى الكفّ. وليس على ذلك قول الشّاعر:(٣)

وأنّك مهما تأمري القلب يفعلِ

وعضد المعنى بالرّسم الإملائي من جهة، وبالدّليل النّحوي من جهة أخرى، قال:« ولو كانت كلمة واحدة لكُتبت بالياء؛ لأنّ الألف إذا وقعت رابعة كتبت ياء، والدّليل على أنّ« مهما » فيها معنى« ما » أنّه يجوز أنْ يعود إليه الضّمير، والضّمير لا يعود إلاّ إلى الاسم كقولك:« مهما تعمل من صالح تجازَ عليه » فالها ءفي عليه تعود إلى مهما(٤).

واعتلّ ابن يعيش بالظّواهر الصّوتيّة في ترجيح رأي على آخر، فقد رجّح رأي الفارسيّ« أنّ النّون في« صنعانيّ » بدل من الواو على من رأى النّون بدلاً من الهمزة من أجل أنّ النّون لا تقارب الهمزة فتبدل منها، لأنّ النّون من الفمّ، والهمزة من أقصى الحَلْق، وإنّما النّون تقارب الواو في المخرج، فأبدلت

---

(١) ابن يعيش- شرح الملوكي، ص١٤٨.
(٢) سورة البقرة، آية(١٩٧).
(٣) هذا عجز بيت لامرئ صدره:
أغرّك مني أنّ حبك قاتلي.
انظر امرأ القيس- ديوانه، ص٤٩.
(٤) ابن يعيش- شرح المفصّل، ج٧، ص٤٣.

منها كما أبدلت الواو من النّون في قولك:﴿ من وّالٍ ﴾(١) ، و﴿ من وّاقٍ ﴾(٢) و« إن وّقفت وقفت »(٣)

وجعل ابن يعيش إجماع العرب على المسألة دليلاً على صحّة مذهبه في التّرجيح، ففي الخلاف حول أصل الألف في« دام » أواويّ هو أو يائي ؟ قطع ابن يعيش أنّه من الواو لإجماع العرب طُرّاً على الدوام ،ولقولهم :« هو أَدْوَم من هذا »، وعلّل قلبهم الواو ياء بقوله:« وإنّما قلبوا الواو ياء إذا سكنت ما قبلها تشبيهاً بالألف من حيث إنّ الواو والياء متى سكنتا،وكان ما قبلهما حركة من جنسيهما كانتا مدّتين كالألف، فكما أنّ الألف منقلبة إذا انكسر ما قبلها أو انضمّ نحو « ضُوَيْرب »،و« مَفَاتِيح »فكذلك انقلبت الواو والياء إذ أشبهتاها، إلا أنّ النُّطق بالكسرة قبل الواو السّاكنة ليس مستحيلاً كاستحالة ذلك مع الألف بل هو مستثقل، وكذلك النّطق بالضّمّة قبل الياء السّاكنة »(٤).

ونظر في رأي النّحويّ المنفرد، فإن افتقد الحجّة ردّه والتزم موقف الجمهور ، وعَضَده. ففي النّسب قال ابن يعيش:« ويونس يقول « بِنْتي » و« أُخْتي » ويجري التاء فيهما مَجْرى الأصل فكان يلازمه أنْ يقول في النّسب إلى« هنْت » و« منْت »« هنْتيّ »و« منْتيّ » ولم يقل ذلك أحد »(٥)

هـ- التّعليل:

تسلّح ابن يعيش كغيره من النّحاة بالتّعليل يثبت فيه صحّة القاعدة الصّرفيّة، ويبيّن حدودها، ويحلّل أبعادها، حتى

---

(١) سورة الرعد، آية(١)
(٢) سورة الرعد، آية (٣٤)، (٣٧). سورة غافر، آية (٢١).
(٣) ابن يعيش- شرح اللوكي، ص ٢٨٦
(٤) المصدر نفسه، ص ٢٤٢- ٢٤٣
(٥) ابن يعيش- شرح المفصّل، ج٦، ص٥.

غدا أظهر مناحي منهجه في النّحو والصّرف على السّواء.

فنصّ على علّة المشاكلة(١)، والأصل(٢)، والطّول(٣)، والاستقراء(٤)،والإجماع(٥)،والقوّة(٦)،والشّبه(٧) والاستغناء(٨)، والسّماع(٩)، والتّعويض(١٠).
وكانت الخفّة، والثّقل، وأمن اللّبس، والتّحليل أبرز هذه العِلل دوراناً في الدّرس الصرفي عند ابن يعيش.

- الخفّة:

توسّل الصّرفيّون الخفّة علّة لتفسير كثير من الظّواهر اللغويّة كالإعلال ،والإدغام، والإمالة، والخفّة، وتخفيف الهمز، وتوالي الأمثال، فغدا حديثهم« من أجل الخفّة »و« لضرب من التّخفيف »و« طلباً للخفّة »و« لأنّه أخفّ »و« استخفافاً » من أكثر الأحاديث دوراناً في كتبهم؛ إذ رَأَوْا في الخفّة نزوعاً من المتكلّم إلى إيصال ما في ذهنه من أفكار ،أو ما في نفسه من إحساسات مع أقلّ جُهد عَضَليّ مبذول(١١)، وهو ما يعرف في علم اللّغة الحديث بـ« قانون الاقتصاد في الجُهد »(١٢)

ولعلّ ذلك ما جَعَل أهل الحجاز يجنحون إلى التّخفيف في

---

(١) انظر ابن يعيش- شرح المفصّل، ج٩، ص٥٧، ٦٤.
(٢) انظر ابن يعيش- شرح الملوكي، ص٢٢٢-٢٢٣، ٣٣٧. وابن يعيش- شرح المفصّل، ج١٠، ص١٦، ٦١
(٣) انظر بن يعيش- شرح الملوكي، ص٨٤
(٤) انظر المصدر نفسه، ص١٢٣
(٥) انظر المصدر نفسه، ص٢٤٢
(٦) انظر المصدر نفسه، ص١٥٩، ٢٤٤. و ابن يعيش- شرح المفصّل، ج٧، ص١٥٢
(٧) انظر المصدر نفسه، ص ٤٢-٤٣، ١١٥ . والمصدر نفسه، ج١٠، ص١٥
(٨) انظر ابن يعيش- شرح المفصّل، ج٥، ص٩٦، ج٦، ص٢، ٢٥٥، ج٥، ص ١٢
(٩) انظر المصدر نفسه، ج٤، ص١٤٨، ج٥، ص ٩٣، ج٦، ص٥٦، ج١٠، ص١١١
(١٠) انظر المصدر نفسه، ج١، ص ٣١٢، ج١٠، ص٤٢.
(١١) محمد خير الحلواني- أصول النحو العربي، ص١١٤.
(١٢) انظر تمام حسّان-الأصول،ص١٤٤،١٤٧. وتمام حسان- اللّغة والحداثة، فصول، ج٤، عدد٣، ١٩٨٤، ص٧.

صيغة« افتعل » فيقلبون كلّ واو أو ياء ألفاً وإنْ كانت ساكنة نحو« يا تعد » و« يا تزن ».(١)

وارتبطت خفّة الصّوْت ارتباطاً وثيقاً بالمجهود النّاجم عن عدد الأعضاء العاملة فيه، «فما عمل فيه عضو واحد أخفّ مما عمل فيه عضوان؛ لذا كانت الفتحة أخفّ من الضمّة لما تحتاجه الضمّة من تحريك الشّفتين وضمّهما وتدويرهما ومطّهما في حين تحتاج الفتحة إلى تحريك وسط الفم من إطلاق النّفس حرّاً ».(٢)

كما ارتبطت الخفّة بالكثرة في الاستعمال فغدت ضابطاً في صوغ كثير من الأبنية الصرفيّة. وقد التفت إلى ذلك ابن جنّي فرأى الثّلاثي أعدل الأبنية لقلّته فقال:« اعلم أنّ واضع اللّغة لمّا أراد صوغها وترتيب أحوالها هجم بفكره على جميعها،ورأى بعَيْن تصورّه وجوه جملها وتفاصيلها، وعلم أنّه لا بدّ من رفض ما شنع تآلفه منها نحو:« هع » و« قج » و« كق » فنفاه عن نفسه، ولم يمررْه بشيء من لفظه، وعلم أيضاً أنّ ما طال، وأملّ بكثرة حروفه لا يمكن فيه من التّصرّف ما أمكن في أعدل الأصول، وأخفّها وهو الثّلاثي »(٣)

كما قال:« وذلك أنّ الأصول ثلاثة ثلاثي ورباعي وخماسي فأكثره استعمالاً وأعدلها تركيباً الثلاثي، وذلك لأنّه حرف يُبتدأ به، وحرف يُحشى به، وحرف يوقف عليه، وليس اعتدال الثّلاثي لقلّه حروفه حسب؛ إذ لو كان كذلك لكان الثّنائي أكثر منه لأنّه أقلّ حروفاً وليس الأمر كذلك »(٤).

وعدّ الصّرفيّون الخفّة علّة توجّه رؤاهم المختلفة تجاه أصل

(١) ابن يعيش- شرح المفصّل، ج١٠، ص٣٧.
(٢) السيوطي- الأشباه والنظائر، ج ٢ ، ص ٤٣.
(٣) ابن جنّي- الخصائص، ج١، ص٦٥
(٤) المصدر نفسه، ج١ ص٥٦

الوضع ،وما ينشأ عنه من صور فرعيّة، فـ« فَاعِل» يكسّر على « فَعَلة» ،والواجب أنْ يتمّ هذا في كلّ الأحوال، ولكن لإيمان الواضع بأنّ اللّام المعتلّة أضعف من العين نجد أثناء التّطبيق العمليّ لممارسة اللغة هذا التّفريق بين أنواع المعتلات المختلفة،« فمعتل العين يُجمع مثل الصّحيح على« فَعَلة» مثل « كافر »« كَفَرة»، و« بارّ »« بَرَرَة» ،كذلك معتل العَيْن لقوّتها عن اللاّم تكون على الوزن نفسه فيُقال:« خائِن »« خَوَنة»، و« بائِع »« باعَة»، و « سَائِد »« سَادَة» أمّا معتلّ اللام فتأتي جمعاً على وزن« فُعَلة» لضعف لامها، فيقال:« قاضٍ» « قُضاة» ،وأصلها« قُضْوَة»، واللّغة بهذا تصنع شَيْئاً من التّعادل حينما تقابل ضعف اللّام بضَمّ الحرف الأوّل وهو حركة ثقيلة؛ لتقوى الكلمة، أمّا العين لقوّتها عن اللّام في اعتلالها نترك معها الحرف الأوّل على الفتح لخفّته(١). يقول ابن جنّي:« أفلا ترى كيف اعتدّ اعتلال اللاّم ، فجاء مخالفاً للصّحيح، ولم يحفلوا باعتلال العين لأنّها لقوّتها بالتقدّم لحقت بالصّحيح»(٢).

بل إنّ الخفّة غَدَت ضابطاً قويّاً لاتصاغ الأبنية على أساسه فقط، وإنما تهمل تماماً إذا كان استعمالها سيخرجهم من الخفّة إلى الثّقل وتكلّف المشقّة(٣)، وذلك ما جعل ابن يعيش يقول: « إذا أدى التّخفيف إلى فساد عُدل عنه إلى الأصل وكان احتمال التّثقيل أسهل عندهم»(٤).

وقد اعتل ابن يعيش- كغيره من الصّرفيين- بالخفّة في المستويين الصّرفيّ،والصّوتي خاصّة، والنّحوي عامّة، منبّهاً أنّ

---

(١) أحمد عفيفي- ظاهرة التّخفيف في النحو العربي، ص١٧٥

(٢) ابن جنّي- الخصائص، ج٢، ٤٨٥

(٣)انظر لطيفة النّجار- دور البنية الصرفية في وصف الظّاهرة النّحويّة وتقعيدها، ص٧٥.

(٤) ابن يعيش- شرح المفصل، ج٥، ص١٢٦

ما يحذف للخفّة في حكم المنطوق به، فهو جوازيّ يختلف عن المحذوف للاشتقاق والتّصريف(١). ذلك أنّ ذائقة المتكلّم في نفورها من الثّقل وسعيها وراء الخفّة جعلته ينحو هذا النحو.

وقد تعدّدت أشكال الخفّة ومظاهرها عند ابن يعيش، فَنَصّ على الخفّة لطول الاسم كما في حَذْف الياء من« اشْهيباب »(٢)، والياء من« جُوارٍ »، و« غُواشٍ »(٣)، واسْتَشعر ذلك في تكسير « فَعِيل » نحو« طَويل »، و« قَويم» على« فِعال »(٤)، ونفورهم من« فَعْلاء »، و« أَفْعِلاء ».(٥)

ووقف على الخفّة لكثرة الاستعمال، ففسّر حذف الهمزة من« يَرَى »، و« أَرَى» والأصل « يَرْأَى »، و« أَرْأَى» بكثرة الاستعمال(٦) .

وعلّل كثرة أبنية الثّلاثي وكوْنه أقعدَ في التّصغير(٧) بين

(١) قال:« وليس كذلك ما ينحذف للاشتقاق والتّصريف، فإنّك إذا حذفته لم تكن تريده ألبتة، ألا ترى أنّك تقول:« ضارب » فالألف فيه مزيدة لتدل على معنى الفاعل، فإذا لم ترد هذا المعنى وأردت معنى، غيره حذفته وجئت بما يدّل على ذلك المعنى كقولك:« مضروب » فالحذف ههنا ليس كالحذف فيما تقدّم لأنّ كلّ واحد من« ضارب »، و« مضروب » وشبههما بناء لازم يغاير بناء الآخر، والأصل فيهما واحد وهو الضاد والراء والباء والصور مختلفة بحسب تغيّر الزيادات الدّالة على المعاني»
انظر ابن يعيش- شرح الملوكي، ص١١١
(٢) ابن يعيش- شرح المفصّل، ج١٠، ص١٢
(٣) قال ابن يعيش:« أمّا »« جوارٍ »، و« غواشٍ » فالقياس فيهما وفي نظائرهما ألا تنصرف: لأنّها على زنة « مساجدَ » و« دراهمَ» إلا أنّه لمّا كان جمعاً، والجمع أثقل من الواحد وكان في آخره ياء قبلها كسرة، وذلك مما يزيده ثقلاً مع ثقل من الضمّة والكسرة المقدّرة فيه في حال الرّفع والجرّ فحذفوا ياءه تخفيفاً. فلما حذفت الياء نقص الاسم.
انظر ابن يعيش- شرح الملوكي، ص٣٥
(٤) قال ابن يعيش:« طويل » يكسّر على« فعال » نحو« طوال » و« قوام » و« طيال » و« قيام »، والكثير« طُوال » ولم يقولوا فيه« فعلاء » ولا « أفعلاء » استغنَوْا عنهما بـ« فَعال » لأنّه أخفّ»
انظر ابن يعيش- شرح المفصّل، ج٥، ص٤٦
(٥) انظر المصدر نفسه، ج٩، ص١١٠
(٦) انظر المصدر نفسه، ج٥، ص١١٦
(٧) انظر المصدر نفسه، ج٥، ص١١

جموع القلّة،والكثرة فيه دون الرّباعيّ والخماسيّ بكثرة دوره.

كما عَلَّل وقوفهم على« مَفاعِل» وَزْناً يُكَسّر عليه الرّباعيّ لخفّته. قال:« وذلك أنّه لما كثرت حُروف الرُّباعيّ فطَال،وثَقُل وَجَبَ طَلَبُ الخفّة له »(١).

وبيّن الخفّة لضرب من الثّقل كثقل الحركة على حَرْف من جنسها ،فالقياس في تكسير « نَوَار » ،و« جَواد »، و« عَوان »:« فَعُل » بالتّحريك، وإنّما سكّنوه تخفيفاً؛لثقل الضّمّة على حرف العلّة(٢) ،والقياس في« خُذْ » ،و« كُلْ » ،و« مُرْ »: « أُؤْخُذْ » ،و« أُؤْكُلْ » ،و« أُؤْمُرْ » حذفت الهمزة لاجتماع الهمزتين فيما يكثر استعماله، فحينئذ استغني عن همزة الوصل لزوال السّاكن، وتحرّك ما يُبتدأ به وهو الخاء في« خُذْ » ،و« الكاف » في« كُلْ » ،والميم في« مُرْ »(٣).

كما استثقلت الضّمّة على« وُراث » فأبدلت الواو تاء لضرب من التّخفيف(٤).

فثِقَل الحركة على الحرف تبعها ثقل صَوْتيّ دفع النّاطق للتّسكين تارة، والحذف ثانية، والإبدال ثالثة.

وقد تطلب الخفّة لتوالي الأمثال فينزع المتكلّم إلى حَذْف أحدها كما في باب« النّسب »، فقد قيل في النّسبة إلى« سُليم» ،و« خُثَيم »: « سُلَميّ »،و« خُثَميّ » بحذف الياء لاجتماع الياء مع الكسرة ،ويأتيّ النّسب باعتبار الحرف ههنا حاجزاً غير حصين(٥) .

---

(١) ابن يعيش- شرح المفصّل، ج٥، ص٣٩
(٢) انظر المصدر نفسه، ج٥، ص٤٩
(٣) انظر المصدر نفسه،ج٩ ص١١٥
(٤) انظر المصدر نفسه، ج٥، ص ١٢٣- ١٢٤
(٥) انظر المصدر نفسه، ج٦، ص١١

والتمسَ ابن يعيش الخفّة في بعض الحروف فنصّ على ذلك غير مرّة، فقد علّل النّسب بالياء بأنّ الياء من حروف الزّيادة وهي خفيفة، ومألوف زيادتها، فالأصل في الزّيادة حروف المدّ، فالألف تجعل الاسم شبيهاً بالمقصور فيمتنع، والواو فيها ثقل، فصارت الياء وهي الأنسب، وضُعّفت لئلا تلتبس بياء المتكلّم ولكي تقوى على حَمْل الحركات(١).

كما علّل عَدَم الحَذْف في نحو:« يَيْمِن » و« يَيْسِر » و« يَيْنِع » من« يَمُن »،و« يسر »،و« ينَع » كما تحذف الواو في« يعِد » وأخواته لخفَّة الياء(٢) وإنْ كان عدم الحذف للفَرْق أحرى ؛لما في اجتماع اليائين من ثقل يأنفه الذّوق اللّغويّ، يعضد ذلك تفسير ابن يعيش ميل بعض العرب إلى إبدال الألف من الواو،والياء مع سكونها،وذلك إذا انفتح ما قبلها. قال« قالوا:« وَجِل » « يا جَل » أجْرَوْا السّاكن مجرى المتحرّك من اجتماع اليائين،واجتماع الواو مع الياء(٣). وذلك بدهيّ لأنّ مطل الحركة أخفّ على النّطق من حَرْف جديد بعيد في المخرج.

كما قاس ابن يعيش الخفّة بمقدار المجهود الذي يبذله المتكلّم أثناء التلّفظ بالصّوْت أو الكلمة، فعدّ بعض الحروف أثقل من بعض أو دونها خفّة(٤)، فكانت الهمزة أثقل الحروف الحلقيّة لتباعدها.(٥)

- الثّقل

ينشأ الثّقل الصّرفيّ عن عجز كلّيّ،أو جزئيّ في جهاز النّطق عند إنتاج بعض الأصوات، فيميل الناطق إلى القلب ،أو

---

(١) انظر ابن يعيش- شرح المفصّل، ج٥، ص ١٤٢.
(٢) انظر ابن يعيش- شرح اللوكي، ص٥١.
(٣) انظر المصدر نفسه، ص٢٢٦.
(٤) انظر المهيري،-التّعليل ونظام اللّغة، ص١٢٠.
(٥) انظر ابن يعيش- شرح المفصل، ج١٠، ص١٢٤.

الإبدال ،أو الحذف ،أو إدراج حركة ،أو حرف تخلّصا من الجهد المبذول في إنتاج الصّوْت ،ونزوعاً إلى الخفّة فيعتلّ بها توسّلاً لتقليل الجهد والمشقّة، فيغدوان- الخفّة والثّقل- على تناقضهما كوجهي العملة الواحدة(١).

وقد كان الثّقل أي الكُلفة عند النّطق(٢) من أبرز العلل التي اتّكأ عليها ابن يعيش في الدّرس الصرفي ،وتبيّن أسبابه ومظاهره. وكان التّضعيف وهو التقاء مثلين من غير فاصل من أبرز مظاهر الثقل الصرفي عنده، ولئن كان سيبويه وابن جنّي قد ألمحا إليه في كتبهما حيث قال سيبويه:« اعلم أنّ التّضعيف يثقل على ألسنتهم وأنّ اختلاف الحروف أخفّ عليهم من أنْ يكون من موضع واحد »(٣) وقال ابن جنّي:« ولم يكونوا ليضّعفوا الفاء ولا اللام لكراهية التّضعيف في أوّل الكلمة والإشفاق على الحرف المضعّف أنْ يجيء في آخرها وهو مكان الحذف وموضع الإعلال »(٤) فإنّ ابن يعيش قد زاد قوليهما بسطاً وتوضيحاً؛ إذ فسّر هذا الثّقل وشرحه، فهم- العرب- يستثقلون أنْ يميلوا ألسنتهم عن موضع ثمّ يعيدوها إليه لما في ذلك من الكلفة على اللّسان(٥)؛ لأن إعادة اللّسان إلى مَوْضع قريب ممّا رفعته عنه كإعادته إلى نفس الموضع الذي رفعته عنه(٦)، ولذلك فهو- كما قال الخليل -كمشي المقيّدلأنّه يرفع رجله ويضعها في مَوْضعها أو قريب منها، لأنّ القيد يمنعه من الانبعاث وامتداد الخطوة(٧).

فـي إقحام العرب اليـاء وهو حرف خفيف في

(١) أحمد عفيفي- ظاهرة التّخفيف في النّحو العربيّ، ص١٦
(٢) انظر ابن يعيش- شرح الملوكي، ص٤١٠
(٣) سيبويه- الكتاب، ج٤، ص٤١٧.
(٤) ابن جنيّ- الخصائص، ج٢، ص١٥٥
(٥) انظر ابن يعيش- شرح الملوكي، ص٤٥١- ٤٥٢
(٦) ابن يعيش- شرح المفصل، ج١٠، ص١٣٢.
(٧) انظر المصدر نفسه، ج١٠، ص١٣٢

نحو:« أَمْلَلْتُ »و« قَصَصْتُ »(١)، وفصلهم بَيْن الأمثال بالألف في نحو:« اضْرِبْنَان » يزول الثّقل،وتقلّ المشقّة(٢) .

ووقف ابن يعيش على الحركات، فرأى في اجتماع الحركة على حرف من جنسها نحو :« يَدْعو »،و« يُغْزو » ثقلاً(٣) تخلّص منه النّاطق بحذف الحركة، مثلما تخلّص منها بتغييرها إلى أخرى أخف منها، ففي الثّلاثي مكسور العين نحو« إبِل » ذكر ابن يعيش أنّ العرب تفتح العين في النّسب استثقالاً لتوالي الكسرتين واليائين في اسم ليس فيه حرف مكسور إلا واحد(٤)..

وأدرك ابن يعيش صعوبة الانتقال من حركة ثقيلة إلى أخرى أثقل منها، فبيّن ما لذلك من أثر في نزوع النّاطق إلى صيغة دون أخرى، فصعوبة الانتقال من كسر إلى ضمّ دفعته إلى هجر وزن« فِعُل »(٥) وإلقاء حركة الضّمّ عن الياء في « يَرْمي »(٦).

ولعلّ هذا ما جعل ابن يعيش يقرّر الكثرة في استخدام « وَيْح »،و« ويْس »،وماعلى شاكلتهما،ونُدرة« يَوْم » و« يَوْخ » ونحوهما، فالانتقال من الواو إلى الياء أخفّ من الانتقال من : « الياء»إلى«الواو»(٧) .

بَيْد أنّ النّاطق قد يَعْدِل عن الثّقيل إلى ما هو أثقل منه لضرب من الاستخفاف كما في لفظ« الحَيَوان » فأصله« حَيَيَان »

(١) انظر ابن يعيش- شرح الملوكي، ص٢٥.
(٢) انظر المصدر نفسه، ج٩، ص٣٨
(٣) انظر ابن يعيش- شرح الملوكي، ص٣٤٥
(٤) انظر ابن يعيش- شرح المفصل، ج٥، ص١٤٥.
(٥)انظر ابن يعيش- شرح الملوكي، ص٢٤.
(٦) انظر المصدر نفسه، ص٣٤٥.
(٧) انظر ابن يعيش- شرح المفصل، ج١٠، ص٥٥.

قُلبت ياؤه التي هي لام واواً كراهية التّضعيف،واجتماع الأمثال، وعُدل عنها إلى ما هو أثقل منها،وهو الواو ليختلف اللّفظان فيخفّا على اللّسان(١).

وبيّن ابن يعيش العلاقة بين الثّقل،وطول الكلمة فردّ قلّة استخدام الخماسيّ وعدم تكسيره لإفراطه في الطّول، وكثرة حروفه، فبتكسيره يزداد ثقلاً على ثقله(٢).

كما حال طول الكلمة في نحو« ضَفَادِع » و« ثعالب » عن اشتقاق اسم المكان منها على« مُفْعلة » فاستُغْني عنه بـ« كثيرة الضّفادع والثّعالب »(٣)

ونصّ ابن يعيش على الثّقل النّاجم عن طول المقطع لالتقاء السّاكنين في نحو« شابّة »،و « دابّة » وبيّن تخلّص النّاطق منه بهمز الألف لمّا اضْطُروا إلى التّحريك. وعليه كانت قراءة السُّختياني﴿ ولا ضالين ﴾(٤): إذ همز لأنّه كره اجتماع السّاكنين: الألف واللّام الأولى(٥).

أمن اللّبس(٦)

تستمد العربيّة بلاغتها،وبيانها من كونها لغة حضاريّة قادرة على إيصال الأفكار،والمعلومات المنَشّأة في عقل المتكلّم دون لَبْس،أو غموض،ولا سيّما في الجُمل،والتراكيب ذات الصّيغ والمباني السّطحية المشتركة نحو:« فعيل » من« سمع »

---

(١) انظر ابن يعيش- شرح الملوكي، ص١٠٨.
(٢) انظر ابن يعيش- شرح المفصل، ج٥، ص٣٩ .وانظر ابن جني- الخصائص، ج١، ص٦٢
(٣) انظر ابن يعيش- شرح الملوكي، ص١٥١.
(٤) سورة الفاتحة، آية(٧)
(٥) انظر ابن يعيش- شرح المفصّل، ج٩، ص١٢٩- ١٣٠.
(٦) انظر عبد الفتاح الحموز- مواضع اللّبس في العربيّة وأمن لبسها، مؤتة للبحوث والدراسات، ج٢، عدد١، الأردن، ١٩٨٧، ص٩- ٦٢. وتمام حسّان- أمن اللبس

و« بخُل »و« صَهَل »، و« فواعل » من« كاتب »و« كاتبة »و« فاعل » من« سال »و« سأل » .

وقد نشد العربيّ بسليقته،وفطرته أمن اللّبس وهو رفع الاشتراك بين شيئين،أو أكثر في كلامه المنطوق منه والمكتوب، فعَدَل عن كثير من الأبنية،والصّيغ فراراً من أمن اللّبس وتحرّياً للدّقّة في العبارة، والإصابة في الوصف، حتى غدا« اللّبس محذور »(١) وهو ما عبر عنه ابن مالك بقوله:(٢)

وإنْ بشكل خِيفَ لَبْسٌ يُجتنب

ضابطاً من أهم ضوابط الدّرس اللّغوي ولا سيما الصّرفيّ منه.

فصيغة« امّحى » حين أمنوا اللّبس فيها أدغموا« لأنّ هذا المثال لا يضاعف منه الميم. قال سيبويه: وسمعت الخليل يقول في « انْفَعَل » من« وَجِل » « اوّجل »، كما قالوا:« امّحى »؛ لأنّها نون زيدت في مثال لا يُضاف فيه الواو، وقالوا:« همّرش »(٣) في« هَنْمرش » فأدغموا حيث لم يخافوا الإلباس، لأنّه لم يأتِ من بنات الأربعة مضاعف العين »(٤)

وكان التّفريق بين صيغة وأخرى بالحركة نحو:« فعِل » من « فرِح » للدلالة على الثّبوت، و« فَعَل » منه للدلالة على المصدر ،والاستناد إلى السّياق مستفيدين من القرائن المعنويّة للدّلالة على الصّيغة نحو:« هذا محتّل الديار » للدلالة على الفاعل، و« هذا وَطنٌ محتلّ » للدلالة على المفعول، وزيادة حرف في الكلمة ،أو حذف حرف ،أو الحذف ،والتّعويض معاً ،أو الإدغام ،أو الفكّ أبرز السّبل التي التمسها العربي دفعاً للّبس في كلامه.

---

(١) السّيوطي- الأشباه والنظائر، ج٢، ص٣١٦

(٢)انظر ابن عقيل-شرح ابن عقيل،ج١،ص٥٥.

(٣) الهَمرش المرأة العجوز.

انظر ابن منظور- اللسان،(هرش)

(٤) انظر ابن يعيش- شرح المفصّل، ج١٠، ص١٢٢

ولمّا كان أمن اللبس غاية تحكم نشاط النّحويّين جميعاً فقد تردّد على غير صورة في التّراث الصّرفي عند ابن يعيش، ومن أبرز هذه الصّور:

- المعنى وأمن اللّبس:

فلعدم التباس معنى بآخر لاشتراك في البنية بيّن ابن يعيش مَيْل العربيّ لإقحام حرف في إحدى الصّيغ بشكل يُؤمَن معه اللّبس. فقياس النّسبة إلى« البَحْرين »:« بَحْرِيّ » وقولهم: « بَحْرانيّ » شاذّ سوّغه كراهية اللّبس بَيْنه وبين« بَحْريّ » في النّسبة إلى« بَحْر »(١).

وقد ينزع النّاطق إلى تكسير المفرد على غير أصله فرقاً بَينَه وبَيْن آخر يَتّحد معه في الجذر، فمنه تكسيرهم« عِيد » على« أَعْيَاد » لئلاّ يلتبس بـ« أَعْوَاد » جَمْع« عُود »(٢). وقوْلهم: « بناء حَصِين »، و« امْرَأةٌ حَصَان »، فرّقوا بين البناء والمرأة والمعنى واحد: لأنهما مُشْتقّان من شيءٍ واحد.(٣)

ونحوه تكسيرهم« ثَوْر » على« ثِيرة »، والقياس« ثَوَرة » فرقاً بين هذا الحَيَوان، وبين« ثَوَرَة » جمع« ثَوْر » وهي القطعة من الأقط(٤).

-العدد وأمن اللّبس:

فقد ذكر ابن يعيش أنّ العربي لا يقول « حَمَام »، و« حَمَامة » للمذكّر والمؤنّث، فكلاهما « حمامة »، يميّز بين الذّكر فيها والأُنثى بالوصف، فيُقال « حَمامة ذكر » ولا يُقال: « حَمَام » للمذكّر لئلاّ يلتبس المفرد بالجمع. (٥)

---

(١) انظر ابن يعيش- شرح المفصّل، ج٦، ص١١

(٢) انظر المصدر نفسه، ج٥، ص١٢٤. وانظر ابن يعيش- شرح الملوكي، ص٢٤٣.

(٣) انظر ابن يعيش- شرح الملوكي، ص ٩٤.

(٤) انظر ابن يعيش- شرح المفصل، ج١٠، ص٢٤.

(٥) انظر المصدر نفسه، ج٥، ص١٠٦.

واحتمل النّاطق ثقل الرّد إلى الأصل في نحو « رميا » و « غزوا » و عدم الحذف لئلاّ يلتبس الواحد بالمثنّى (١).

- التّشابه اللّفظيّ وأمن اللّبس:

إذ هجر النّاطق وزن « فُعِل » نحو « دُئِل » ،و « رُئِم » في أبنية الاسم لالتباسه بـ « فُعِل » من المبنيّ للمجهول. (٢)

كما نصّ على عدم جواز التّعجّب من المجهول لئلاّ يُشكل بَيْن التّعجّب من الفاعل،و التّعجّب من المفعول.(٣)

و لم يُعَلّ « البَيعْ »،و « القَوْل » إذا بُنيا على « يَفْعُل » بفتح العَيْن،أو ضمّها من قبل أنّ الزّوائد زوائد الأفعال،و البناء بناء الأفعال ، فلو أُعِلّ لم يُعْلم أ سم هو أم فِعْل .(٤)

-تحصين الصّيغة وأمن اللّبس:

فقد عَدَل العربيّ عَنْ جمع « فعيل » بمعنى « مَفْعول » كـ « جَريح » ،و « جَرْحَى »، و « أَسِير » و« أَسْرَى » جمع تصحيح لئلاّ يلتبس بـ « فَعِيل » بمعنى « فَاعِل ».(٥)

ولم تُقلب الياء والواو في « الغَلَيان » ،و « النَّزَوان » لأنّهما لوقلبتا ألفين،وبعدهما ألف « فَعَلان » ؛لوجب حذف أحدهما،وأن يُقال : « غَلان » و « نَزَان » فيلتبس « فَعَلان » معتلّ اللاّم بـ « فَعَال » ممّا لامه نون. (٦)

ولم تنقل حركة العَيْن إلى الفاء في « بَاعَ » ،و « قَام » مثلما تنقل في « قُمْت »،و « بِعْت » ،وذلك من قِبَل أنّهم لو

---

(١) انظر ابن يعيش- شرح المفصّل،ج٩، ص١٢٣
(٢) انظر ابن يعيش- شرح الملوكي، ص٢٤
(٣) انظر ابن يعيش- شرح المفصّل، ج٦، ص٩٤.
(٤) انظر المصدر نفسه، ج١٠، ص٧٢.
(٥) انظر ابن يعيش- شرح المفصّل، ج٥، ص١٠٢
(٦) ابن يعيش- شرح الملوكي، ص٢٢٢.

نقلوا حركتها إلى الفاء لانضمّت في « قام » ،وانكسرت في « باع » ،و بعدها العَيْن ساكنة فكان يلتبس في « فعل » ممّا لم يُسمّ فاعله في « بِيع زيد » ،و « قول القول » على لغة من يقول ذلك .(١)

-تعارض القواعد وأمن اللّبس:

فبعض العرب لم يحرّكوا « جَوْزات » و « بَيْضات »مثلما حرّكوا « تَمَرات »و « جَفَنات » لئلاّ تُقلب فتُصبح : « جازات و « باضات » فتلتبس «فَعْلة » ساكنة العين ب « فَعْلة » مفتوحة العَين نحو : «دارة » و « دارات » .(٢)

و كان حكم المضموم الفاء ، والمكسورة في إسكان عيْنه كحكم المفتوح نحو : « ديمات » و « دولات » ، حملوه في الإسكان على «بَيْضات » و « عَوْرات » فأمّا المعتلّ اللاّم من نحو « غَدْوَة » و « قَرْيَة » فإنّك تحرّك و تجري فيه على قياس الصّحيح نحو « غدوات » و «قريات » لتحصّن حرف العلّة عن القلب بوقوع ألف الجمع بعده ؛ إذ لو قلبته لزمك حذف أحدهما لاجتماع الألفين ، و كان يلتبس بالواحد ممّا هو على «فَعْلة » بتحريك العَيْن نحو « قناة » و « فتاة » (٣)وا متنع الإدغام في الملحق بـ « دَحْرج » نحو : « جلبب » ، و « شملل » لئلاّ يبطل بالإدغام غرض الإلحاق. (٤)

- السّياق وأمن اللّبس:

إذ تذكر التّاء في « صبور » ،و « جريح » إذا حذف الموصوف لأمن اللّبس .(٥)

---

(١) انظر ابن يعيش- شرح المفصّل، ج١٠، ص٧٢.
(٢) انظر المصدر نفسه، ج٥، ص٣٠.
(٣) انظر المصدر نفسه، ج٥، ص٣١.
(٤) انظر المصدر نفسه، ج١٠، ص١٢٣.
(٥) انظر المصدر نفسه، ج٣، ص١٣٢.

- الجنس وأمن اللّبس:

فالغالب في الوصف من « فاعلة » بالتّكسير على « فواعل » للإناث نحو« ضاربة »« ضوارب » لئلاّ يلتبس بجمع « فاعل » للمذّكر.(١)

-تحليل العلة

اكتسب تحليل العلة حضوره في الدّرس الصّرفيّ بفعل الزّمن ؛ إذ تعهّد الخلف جهود السّلف بالتّفتيش والمذاكرة ؛ ولا سيّما حين استشعروا عُسراً في فهم تراث السّابقين واستيعابه لغةً وأسلوباً ؛ ففصّلوا ماأُجمل عندهم ، ووقفوا على عللهم يُفَسّرونها ،ويوضّحون أوصافها و مسالكها .

وقد أغنى تحليل العلة تراث ابن يعيش الصّرفيّ ، فعوّل عليه في المباحث الصّوتيّةوالصرفيّة كالإبدال والإعلال.

فقد ذكر النّحويّون أنّ أصل حروف الزّيادة حروف المدّ واللّين الّتي هي: الواو والياء والألف؛ لأنّها أخفّ الحروف ؛ إذ كانت أوسعها مخرجاً ، فحللّ ابن يعيش هذا الكلام بقوله : « فأمّا قول النّحويّين إنّ الواو والياء ثقيلتان فبالنّسبة إلى الألف ، وأمّا بالنّسبة إلى غيرها فخفيفتان - ولأنّها مأنوس بزيادتها - إذ كلّ كلمة لا تخلو منها أو من بعضها ، ألا ترى أنّ الكلمة إن خلت من زيادة أحد هذه الحروف ،فلن تخلو من حركة إمّا فتحة ،وإمّا ضمّة ،وإمّا كسرة . و الحركات أبعاض هذه الحروف و هي زوائد لا محالة . فلمّا احتيج إلى حروف تزاد في كلامهم لغرض كانت هذه الحروف أولى ؛ إذ لو زيد غيرها لم تؤمن نفرة الطّبع و الاستيحاش من زيادته إذ لم تكن زيادته مألوفة »(٢)

---

(١) انظر ابن يعيش - شرح المفصل، ج٥، ص٥٧.
(٢) ابن يعيش- شرح الملوكي، ص١٠١- ١٠٢.

وذكر ابن يعيش أن الواو لا تُزاد أوّلاً في حكم التّصريف مفسّراً ذلك بقوله : « لأنّها لم تخلُ إمّا أن تزاد ساكنة،أو متحرّكة ، و لا يجوز زيادتها ساكنة لأنّ السّاكن لا يُبتدأ به،وإن زيدت متحرّكة فلا يخلو من أن تكون مضمومة ،أو مكسورة أو مفتوحة فلو زيدت مضمومة لاطّرد فيها الهمز على حدّ « وُقّتّتُ »، و « أُقّتّتُ » ، و كذلك لو كانت مكسورة على حدّ « وِسَادَة »،و« إِسَادَة »و « وِشَاح »، و « إِشَاح » وإن كان الأوّل أكثر . و لو زيدت مفتوحة لتطرّق إليها الهمز لأنّها لا تخلو من أن تزاد في أول « اسم » أو « فعل » . فالاسم بعرضيّة التّصغير والفعل بعرضيّة ألاّ يُسمّى فاعله ، و كلاهما يُضمّ أوّله، وإذا ضُمّ تطرّق إليه الهمز حينئذ مع أنّهم قد همزوا الواو المفتوحة في نحو « وَحَد »،و « أَحَد »، و « وَنَاة »،و « أَناة » و هو قليل . فلمّا كان زيادتها أوّلاً تؤدّي إلى قلبها همزة ، وقلبها همزة ربّما أوقع لَبْساً ،أو أحدث شكّاً في أنّ الهمزة أصل ،أو منقلبة مع أنّ زيادة الحرف إنّما المطلوب منها نفسه ، فإذا لم يسلم لفظه لم يحصل الغرض ».(١)

و لحظ ابن يعيش كيفيّة انتاج الصّوت اللّغوي فوصف تلوّناته ،و تنوّعاته وصفاً منهجيّاً دقيقاً ، فقد سوّغ لقلب السّين صاداً إذا وقعت قبل الغين، والخاء ،والقاف ، والطّاء من قبل « أنّ هذه الحروف مجهورة مستعلية ، و السّين مهموس مستفل، فكرهوا الخروج منه إلى المستعلي،لأنّ ذلك ممّا يثقل فأبدلوا من السّين صاداً لأنّ الصّاد توافق السّين في الهمس والصّفير، و توافق هذه الحروف في الاستعلاء فيتجانس الصّوت و لا يختلف ، وهذا العمل شبيه بالإمالة في تقريب الصّوت بعضه من بعض » (٢).

---

(١) ابن يعيش- شرح الملوكي، ص١٣١- ١٣٢.
(٢) ابن يعيش- شرح المفصل، ج.١، ص ٥١-٥٢.

و لم يقف ابن يعيش عند سرد التلوّنات الصّوتيّة للظّاهرة الصّرفيّة وإنّما دأب على تحليلها و تفسيرها ضمن القوانين الصّرفيّة و الصّوتيّة المطّردة ، فقد بسط رؤية الصّرفيّين في إبدال التّاء في « افتعل » طاء بعد الطّاء ،والظّاء والصّاد، و الضّاد بقوله : « والعلّة في هذا الإبدال أنّ الصّاد ، و الضّاد ، و الطّاء ، و الظّاء من حروف الاستعلاء ، وهي مطبقة والتّاء حرف مهموس مُنْفَتح غير مُسْتعلٍ ، فكرهوا الإتيان بحرف بعد حرف يضادّه،وينافيه، فأبدلوا من التّاء طاء لأنّهما من مخرج واحد.ألا ترى أنّه لولا إطباق الطّاء لكانت دالا ، و لولاجهر الدّال لكانت تاء فمخرج هذه الحروف واحد ، إلاّ أنّ ثمّة أحوالاً تفرّق بينهنّ من الإطباق، و الجهر ،والهمس ، و في الطّاء استعلاء،و إطباق يوافق ما قبله ليتجانس الصّوت و يكون العمل من وجه واحد أخفّ عليهم » (١).

وربّما فرّع،و عدّد في العلل فاعتلّ للمسألة بغير علّة الأولى أقربها ،وما يليها تفسير ،وإتمام لها .

من ذلك قَوْله في حرف القَسَم : « والواو بدلاً من الباء لأنّهم أرادوا التّوسّع لكثرة الأيمان ، و كان الواو أقرب إلى الباب من جهة أنّها من مخرجها ؛لأنّهما من الشّفتين،و من جهةالمعنى »(٢).

و قَوْله في « يابا فلان » : « العلّة في حذف الهمزة، ثقل الهمزة وإيثار تخفيفها و طول الكلمة بكونها مضافة »(٣)

و قَوْله : « و قد كان ينبغي أن يكون العوَض أحد حروف المد و اللّين لخفّتها ،و كثرة زيادتها ، وكونها أمّهات الزّوائد ...غير

---

(١) ابن يعيش- شرح اللوكي، ٣١٧- ٣١٨.
(٢) ابن يعيش- شرح المفصّل، ج٩، ص٩٩
(٣) ابن يعيش- شرح اللوكي، ص٣٧٠

أنّهم لو جعلوا حرف مدّ للزم منه قلبه لمكان حرف التثنية، و الجمع قبله ،أو حذفه لالتقاء السّاكنين فجَعَلوا العِوَض نوناً لأنّها أشبه بها » (١)

فابن يعيش بوقوفه على علل السّابقين يكون قد حلّل، و فسّر، و عدّد، وبيّن مرامي الكلم، و أبعاده مظهراً أن المصطلح الصّرفيّ يكتسب حضوره الدّلالي وفق قرائن السّياق اللّغوي، والموازاة مع الأنظار الأخرى على ما يقتضي منهاج الحكمة والعدل .(٢)

و ابن يعيش في تعليله، و موقفه من السّماع ،والقياس ، والتّعارض ،و التّرجيح لم يكن مجدّداً بمعنى توصّله إلى ضوابط ،أو قواعد، أو علل، أو آراء جديدة تمثّل اجتهاده ، بل كان قوام رأيه التّقريب بين الآراء بترجيح الصّواب ، و تقوية الثّابت من آراء النّحاة أو اجتهاداتهم .

و هكذا نستطيع أن نقرّر أنّ الاجتهاد عند ابن يعيش اجتهاد في إطار الموروث الصّرفيّ و النّحويّ دلّل على استيعابه لذلك التّراث استيعاباً ظهر تناسبه على صفحات كتبه واعترافات المشتغلين بالنّحو بعده بفضله.

---

(١) االبن يعيش - شرح الملوكي ،ص١٧٥.
(٢) ابن يعيش- شرح المفصّل، ج١، ص٧٥.

الفصل الرابع

الدّراسات الصّرفية والصّوتية عند ابن يعيش

بسط ابن يعيش الحديث عن قضايا الزيادة،والإلحاق والحذف، والإعلال،والإبدال،والإدغام بسطاً أفقيّا ،استقصى فيه آراء الصرفيين في هذه المسائل وبسطا عمودياً ،ناقش فيها الآراء ورجّح بينها، وتخيّر منها ما رآه أوْلى بالقبول لثبوت حُجّته، واطّراد معياره، فاستأهلت هذه القضايا إفرادها بالبحث ،ولا سيّما أنّها محاور أساسيّة في صرف العربيّة.

الزّيادة

تنزع العربيّة إلى التّعبير عن المكنونات النّفسيّة، والذّهنيّة بطرائق غير مُلبسة تكسبها دقّة وانتظاماً، وهذا يرجع إلى الخاصيّة الاشتقاقيّة التي تُتيح للعربيّة تحميل الجذر زوائد لفظيّة،تسمح بإيجاد سلسلة ممتدّة من التّلوّنات الصّوتيّة ذات القيم الوظيفيّة المختلفة المتفرّعة من حقل دلاليّ عامّ ،منه ما هو مستعمل وما هو مهمل.(١)

فالكلمات« ضَرَب »، و« يَضْرب » و« اضْرِب »، و« ضَارِب »، و« مضروب »، و« مُسْتَضرب »، و« ضَروب » و« ضَرّاب » تعود إلى المادّة « ض ر ب » ذات المعنى المعجميّ العامّ الذي تحصّل له بالزّيادة معنىً صرفيٌّ جديد ،اكتسب حضوره،ودلالته من القرائن اللّفظيّة،والمعنويّة في السّياق اللّغويّ، بيد أنّ هذه الزّيادة لا تضاف إلى متن اللّغة اعتباطاً؛ فهي مقيّدة بالذّوق العربيّ(٢)، وبطابع الصّوْت وكّميّته(٣).

فقد هجرت كلمة نحو« مُسْتَشْزِرات » لتقارب القيم

---

(١) السّيوطي- المزهر ،ج١، ص ٣٤٦
(٢) أمين علي السّيّد- في علم الصّرف، ص ٣٤
(٣) هنري فليش- العربيّة الفصحى، ص ٥٦

الصّوْتية المخرجيّة للحرف، كما هُجرت كلمات أخر أصلاً وزيادة لما يعتورها من موانع صوتيّة.

وقد بدا هذا الهجر واضحاً في الأصْل« المجرّد » والمزيد في فكرة التّقاليب المعجميّة، كما في معجم العين. فالمادة« ر ط ل » تهمل منها المادّة « ل ط ر » مع أنها قلب لها؛ لتنافر حروفها صوتيّاً، بسببِ قوانينِ الائتلافِ الصّوْتي في الكلمة؛ إذ لا يكفي أنْ تكونَ الكَلمة على وزن من أوزان العربيّة حتى تكون مُسْتَعملة.

مفهوم الزّيادة:

والزيادة ضَرْب من التّصرّف، وهي كما عرّفها ابن يعيش: « إلحاق كلمة من الحروف ما ليس منها وذلك؛ لإفادة معنى، أو لضرب من التّوسّع في اللّغة »(١)

وحروف الزّيادة عشرة(٢) هي: السّين، والهمزة، واللاّم، والتّاء، والميم، والواو، والنّون، والياء، الهاء، والألف. وقد جمعها الصّرفيّون بقولهم:« سألتمونيها » و« أسلمني وتاه » و« الموت ينساه » وغيرها.

وذكرها المازني في بَيْت من الشّعر هو:(٣)

هويتُ السّمان فشيّبنني وما كنْت قدْماً هويت السمانا.

وقد بيّن ابن يعيش أنّ خفّة هذه الحروف، وقلّة الكُلفة عند النّطق بها هما العلّة في كوْن هذه الحروف زوائد دون غيرها.(٤)

---

(١) ابن يعيش- شرح الملوكي، ص١٠١.

(٢) وقد تكون الزّيادة في غير حروف سألتمونيها؛ إذ كلّ حرف معرّض للزّيادة لمعنى نحو الحاء في« دحرج » والزاي في« زغرد » والشين في« شقلب » وغيرها.
انظر تمّام حسّان- اللّغة العربيّة معناها و مبناها، ص١٥٣

(٣) ابن جنيّ- المنصف، ج١، ص ٩٨

(٤) ابن يعيش- شرح الملوكي، ص١٠١

على أنّ زيادتها لا تعني أنّ دخولها كخروجها، فـ« ضَرَبَ » بالماضي المجرّد تختلف دلالياً عن« يَضْرِب » بهَيْئَتها الدّالة على الحاضر، والمستقبل،و« ضَارِب » الدّالّة على الفاعل، و« مَضْروب » الدّالّة على المفعول، و« ضَرّاب » الدّالّة على الكثرة،والمبالغة، وإنّما الزّيادة أنّ هذه الحروف المزيدة« سَأَلْتمونيها » ليست بفاء ولا عَيْن،ولا لام(١)؛ أي ليست أصلاً من أصول الجذر، لأنّ الجذر هو أصغر بنية صوتيّة تتقاطع في أحد الأوزان المجرّدة التّالية:« فَعَلَ »، فَعْلَلَ »، « فعلَّل » وتشكّل معنىً عامّاً أوّلَ عند تخصيصها بواحدٍ من الأوزان السّابقة.

أغراض الزّيادة

بدا من مفهوم الزّيادة عند ابن يعيش أنّ للزّيادة غَرَضَيْن: معنوياً ولفظياً، أمّا المعنويّ:« فنحو: ألف « فاعِل » إذا قلْت: « ضارِب »، ونحو حروف المضارعة، يختلف اللّفظ بها لاختلاف المعنى »(٢)

وأمّا اللّفظيّ فغايته التّوسّع في اللغة(٢) وهي على أنواع منها:

-مدّ الصّوْت وتطويله، وهو ما عبر عنه ابن يعيش بزيادة البناء نحو: ألف« حِمَار »، وواو« عَجُوز » و« ثَمُود » ونحو ياء « سَعيدِ » و« صَحِيفَة »(٣)

-تكثير أحرف الكلمة وإتمام بنائها نحو زيادة الألف في « قَبَعْثَرىً » للعظيم الخلق، و« كُمَّثْرىً »،و« باقِلّىً »و« سُمَانىً » لضَرْب من الطيّر.

---

(١) ابن يعيش- شرح الملوكيّ. ص١١٣. وانظر ابن جني- سر الصناعة، ج١، ص٦٩. وعلي أبو المكارم- أصول التفكير النحوي، ص٣٠٩- ٣١٠.
(٢) ابن يعيش- شرح الملوكي. ص١٠٧
(٣) المصدر نفسه، ص١٠١

قال ابن يعيش:« فالألف فيهنّ زائدة لأنّها لا تكون مع ثلاثة أحرف أصول فصاعداً إلا زائدة، وليست للتّأنيث لانصرافها، مع أنّه قد حُكي:« باقِلّاة »،و« سُمَاناة ». وهذا ثبت أنها ليست للتّأنيث ولا تكون للإلحاق لأنّه ليس في الأصول ما هو على هذه العدّة،والزّنة فيكون مُلْحقاً به. وإذا لم تكن زائدة للتّأنيث،ولا للإلحاق كانت زائدة لتكثير الكلمة،وإتمام بنائها »(١)

- التّعويض عن محذوف كما في زيادة تاء« صِلَة » و « إطالة » عِوَضاً عن فاء الكلمة في الأولى، وعينها في الثّانية(٢)، وزيادة الهَمْزة في« ابن »و« اسم » عِوضاً عن لام الكلمة(٣).

- الزّيادة في أَصْل الوَضْع(٤) وتأتي على شكلين:

الأوّل: قيام المزيد مقام المجرّد نحو:

« افْتَعَل » بمعنى« فَعُل » نحو:« اقْتَقَر » و« فَقُر »(٥)

« أَفْعَل » بمعنى« فَعَل » نحو:« أَجَدَّ » و« جَدَّ »(٦)

« اسْتَفْعَل » بمعنى « فَعِل » نحو:« اسْتَسْخَر » و« سَخِر »(٧)

« تفعّل » بمعنى« فَعَل » نحو: « تَظَلَّم » و« ظَلَم »(٨)

« تَفَاعَل » بمعنى« فَعَل » نحو:« تجاوز » و« جَازَ »(٩)

« انْفَعَل » بمعنى« فَعَل » نحو:« انْقَطَع » و« قَطَع »(١٠)

---

(١) ابن يعيش- شرح الملوكي، ص١٣٠- ١٣١

(٢) ابن يعيش- شرح المفصّل، ج٦، ص٥٨

(٣) ابن يعيش- شرح الملوكي، ص٤٠٠، ٤٠٣

(٤) انظر أحمد حسن حامد- دراسات في أسرار اللّغة، ص١١٤. وعبد الرحمن شاهين- في تصريف الأفعال، ص٧٢.

(٥) ابن يعش- شرح الملوكي. ص٨١.

(٦) المصدر نفسه، ص٧٠.

(٧) المصدر نفسه، ص٨٣- ٨٤.

(٨) المصدر نفسه، ص٧٧.

(٩) المصدر نفسه، ص٧٨.

(١٠) المصدر نفسه، ص٧٩.

وقد ردّ ابن يعيش هذه الزّيادة إلى الأصل المهمل تارة، وتداخل اللّغات أخرى.

الثّاني: تبادل المزيد معنى مزيد آخر نحو:

« اسْتَفْعَل » بمعنى « تَفعَّل » نحو: « اسْتَعْظَم »،و « تَعَظَّم »(١)

« تفاعَلَ » بمعنى « اسْتَفْعَل » نحو: « تَقَاضى »،و « اسْتَقْضَى »(٢)

« افْتَعَل » بمعنى « تَفَاعَل » نحو: « اقْتَتَل »،و « تَقَاتَل »(٣)

ونحو ذلك ثَبَتَ بالسّماع، ويردّ إلى باب تداخل اللغات أو تطوّرها.

- التّمييز بين الأصيل،والدّخيل مثل: « دَوَّنَ تَدْويناً » فهما مُشْتقّان من كلمة « دِيوان » الفارسيّة الأصل(٤)، ولكنّ العربيّة بمرونتها أخضعتها لمقاييسها وأوزانها.

- الإلحاق(٥).

أدلّة الزّيادة

وأمارات الزّيادة عند ابن يعيش ثلاث: « الاشتقاق، والمثال، والكثرة »(٦)

١ - الاشتقاق(٧)

وهو أخذ صيغة من أخرى مع اتّفاقهما معنى،ومادّة أصليّة

---

(١) ابن يعيش- شرح الملوكي، ص٧٦

(٢) المصدر نفسه، ص٧٩

(٣) المصدر نفسه، ص٨١

(٤) المصدر نفسه، ص٧٩

(٥) انظر البحث، ص.١٥، ١٥١.

(٦) ابن يعيش- شرح الملوكي، ص١١٩

(٧) انظر في الاشتقاق الميداني- نزهة الطّرف،ج١، ص٧٨. و العيني- شرح المراح في التّصريف، ص.٣- ٣١ . والجرجاني- التّعريفات، ص٣٧ . والسيوطي- الأشباه والنّظائر، ج١، ص١٤١ .
وابن عصفور- الممتع، ج١، ص٥٢ . والقنوجي- العلم الخفاق من علم الاشتقاق، ص٦٧- ٦٨ . وطنطاوي دراز- الاشتقاق، ص٥٥

وهيئة تركيب لها، ليدلّ بالثّانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة »(١).

وهذا يعني أنّ الكلمة في العربيّة تتكوّن من عناصر ثلاثة أساسيّة:(٢)

- الجذر« الأَصْل» وهو ما يتكوّن من وحدات صوتيّة ثلاثيّة أو رباعيّة،أو خماسيّة تدور في تصاريف الكلمة بترتيب ثابت دون أن يسقط منها شيء؛ لأنّها كما يقول ابن يعيش:« كالجَوْهر تجري مجرى الجنس للأنواع نحو الحياة للإنسان،والفرس والطّائر،... وكالمادّة للمُصْنوعات نحو الخشب للباب،والكرسيّ والسّرير »(٣) فالأصل واحد موجود في كلّ منها لكنّه مختلف الأشكال.

- البنية وهي النّظام أو الوزن الذي يُصاغ عليه الأصل فيحمل قيمة دلالية عامّة نحو:« فَاعِل» و« مَفْعُول» و« فَعِيل» و« مُسْتَفْعِل» وغيرها.

- الدّلالة الوظيفيّة التي تكتسبها الكلمة بعد صَوْغها وائتلافها في سياق معيّن.

والاشتقاق ظاهرة« حتميّة الحضور في اللّغة العربيّة، وهو إحدى مسلّمات وجودها، به تنمو العربية ،وتتفرّع منها مفردات كثيرة بدلالات متعددة(٤)، وهو« أهم وسيلة واجهت بها العربيّة حاجاتها في استيعاب المعاني الجديدة، فقد أخذت

---

(١) السّيوطي- المزهر، ج١،ص٢٤٦.
(٢) انظر حلمي خليل- الكلمة، ص ٧٠ . وانظر جعفر عبابنة، مسألة الصّرف والأصوات، أفكار، عدد ٧٠، عمّان، ١٩٨٤، ص٣٨.
(٣) ابن يعيش- شرح الملوكي، ص١٠٩ . وانظر ابن السّراج- رسالة الاشتقاق، ص٢٠
(٤) عبد السّلام المسدّي. اللّسانيات وعلم المصطلح العربي، ص٣٤- ٣٥ .

في صدر الإسلام مثلاً من بعض الأصول المعروفة ما يسدّ حاجتها إلى استيعاب المعاني الجديدة كالصّلاة والزّكاة.... وقد تمكنّت بفضله أنْ تعبّر عن الشّيء الواحد بألفاظ ذات دلالة تصويريّة بارعة »(١).

وبالاشتقاق تَتَحَصَّل للمرء فائدة جليلة، قال ابن السرّاج « لأنّ من تعاطى علْمه سَهُل عليه حفظ كثير من اللّغة؛ لأنّ أكثر الكلام بعضه منْ بعض؛ فإذا مرّت ألفاظ منتشرة بأبنية مختلفة جمعها،وجعل ذلك رباطا لها فلم تعجزه، وحفظ الكثير بالقليل »(٢).

كما قال:

« ومن المنفعة أيضاً به أنّه ربّما سمع العالم الكلمة لا يعرفها من أجل بنائها، وصيغتها ويعرف ما يساوي حروفها، فيطلب لها مخرجاً منه، فكثيراً ما يظفر. وعلى هذا سائر العلماء في تفسير الأشعار وكلام العرب ،من ذلك أنّه متى روى بعض الرّواة حرفاً لا تعرفه بذلك البناء فردّه إلى ما تشتقّه منه وثِقَ بصحة الرّواية وأمِنَ التّصْحيف »(٣)

وهو-الاشتقاق- فضلاً عن ذلك سبيل للقطع بما هو أَصْل أو زائد. قال ابن يعيش:« فأمّا الاشتقاق فهو أقواها دليلاً، وأَعْدَلُها شاهداً، والعلم الحاصل بدلالته قطعيّ... فإذا شَهِدَ الاشتقاق بزيادة حرف فاقْطَع به وأَمْضه »(٤)

ويتحصّل الاستدلال بالاشتقاق على الأصل من الزّائد بسبل منها:-سقوط الحرف الزّائد من بعض التّصاريف؛ إذ الأصل

---

(١) إسماعيل عمايرة- الاشتقاق، ص٢٨١

(٢) ابن السّراج- رسالة الاشتقاق، ص٣٠

(٣) المصدر نفسه، ص٣٠.

(٤) ابن يعيش- شرح اللوكي، ص١١٩

ثابت لا يسقط(١) فالهمزة في« شَأْمل » و« شَمْأَل »(٢) و« أُفْعُوان »(٣) زائدة لقولهم: « شَمَلَت الرّيح » من الشّمال، و« أرض مَفْعَاة » إذا كثر فيها الأفاعي ،و الألف في« أرْطَى »، و« مِعْزَى » مُلْحَقَتَيْن بـ « جَعْفَر » زائدة لقولهم :« أديم مأروط »إذادُبِغَ بالأرطى، و« مَعْز » و« مَعِيز »، فسقوط الألف في« مَأْرُوط » و« مَعْز » و« مَعيز » دليل على زيادتها(٤)

ـ المعنى فقد كان لدوران المعنى في تقاليب الكلمة وتصاريفها دور في قطعيّة الزّيادة، ففي نحو« جَعْفَر » لا تتحقّق الدّلالة العامّة للكلمة بحذف الرّاء مثلاً فيُحكم عليها بالأصالة، غير أنّنا في نحو« كَوْثَر »(٥) و« زُرْقُم »(٦) و« عَنْبَس »(٧) نقطع بزيادة الواو،والميم،والنّون؛ لأنّ سقوطها لا يغيّر في الحقل الدّلاليّ العامّ للكلمة، فـ« كَوْثَر » من الكثرة؛ إذ الكوثر الرّجل الكثير العَطاء، و« زُرْقُم » من الزُّرْقة، و« عَنْبس » من العُبُوس. وبناء على هذا أصدر ابن يعيش حكمه بالزّيادة على كثير من الأحرف.

فالهمزة في« جُرَائِض » للبعير الضّخم زائدة لقولهم في معناه« جمل جِرْواض » أي شديد، فسقوط الهمزة من« جِرْوَاض » و« هو من معناه ولفظه دليل على زيادتها »(٨).

وهي زائدة أيضاً في امرأة« ضَهْيَأَة » للتي لا تحيض لقولهم:« امرأة ضَهْيَا » من غير همز، فالمعاني متقاربة وكذلك

---

(١) ابن يعيش – شرح اللوكي،ص١١١
(٢) المصدر نفسه، ص١٤٤
(٣) المصدر نفسه، ص.١٤ وابن يعيش- شرح المفصل، ج٦، ص١٣٤
(٤) المصدر نفسه، ص١٢٩
(٥) المصدر نفسه، ص١١٩
(٦) المصدر نفسه، ص١١٩
(٧) المصدر نفسه، ص١٢١
(٨) المصدر نفسه، ص١٤٦

اللّفظ(١)

والميم في« قُمَارِص » أَيْ حَامِض كأنّه يَقْرِصُ اللسان زائدة لتقارب المعاني(٢) وكذلك زيادة النّون في« نِفْرِجة » للجبان الذي لا جلادة عنده،ولا صبر له، فهو قريب من معنى« رَجُلٌ أَفْرَجُ »، و« فَرِجٌ » للذي لا يكتم السّرّ(٣) وزيادةاللّام في« عَبْدل » و« فَحْجَل » و« زَيْدَل » لأنّهم من « عَبْدٌ » و« فَحْجٌ » و« زَيْدٌ »(٤) والتّاء في« رَحموت » و« رَهبوت » لأنهما من معنى« رَحم »، و« رَهب »(٥) .

على أنّه إذا اشتبهت الكلمة بَيْن الزّيادة والأصالة رجع الصَّرفيّون إلى الأصل العامّ الذي يحكمون به على الزّيادة والأصالة؛ كما في « هِجْرَع »(٦)، و« هِبْلَع » (٧)، فالهاء تحتمل الزّيادة والأصالة، لهذا يَسْتَعْصِم الصّرفيّون بالأصل الذي يعتمدونه، وهو أنّ الأحرف الزّائدة تحملُ معاني جديدة تضيفها إلى المعنى العام. فالميم في« مِضْرَب » تحمّل الكلمة «ضَرَبَ » معنى الآلة، ولكن الهاء في« هِجْرع »، و« هِبْلَع »، لا تزيد على معنى« الجَرْع »، و« البَلْع » أيّ زيادة مخصوصة بالمعنى؛ ك« اسم الفاعل »،و« اسم المفعول »، و« المصدر الميمي »، و« اسم الآلة »، و« اسم الزّمان »، و« اسم المكان »، وغيرها، ولهذا فهي أصليّة لا مزيدة، أي حرف مبنى لا حرف معنى كما قرّر ابن يعيش بقوله:« والذي عليه أكثر النّاس القوْل إنّ هذه الهاء أصل في ذلك كلّه؛ لقلّة زيادتها أوّلاً، وما ذهب إليه الخليل

(١)ابن يعيش-شرح الملوكي، ص١٤٨ .وللزجاج وابن عصفور رأي في الهمزة في « ضهيأة » أصل هي أو زائدة ؟
انظر ابن عصفور – الممتع ، ج١،ص٢٢٨ – ٢٣٠.
(٢)ابن يعيش – شرح الملوكي ، ص١٦٢
(٣)المصدر نفسه ، ١٨٤
(٤)المصدر نفسه ، ٢١٠
(٥) ابن يعيش – شرح المفصل ،ج١٣١،٦
(٦)ابن يعيش ، شرح الملوكي،ص ٢٠٤
(٧)المصدر نفسه، ص٢٠٤

سديد(١)؛ لأنّه إذا شهد الاشتقاق بشيءٍ عُمل به، ولا التفات إلى قلّته،أو عدم نظيره مع أنّهم قد حَكَوْا :« هذا أهْجَرُ من هذا » أي أطْوَل. حكاه أحمد بن يحيى(٢) وهذا ثَبَت في كَوْن الهاء هنا أصلاً في« هِجْرَع » وثبت في أخواته لأنّه بابٌ واحد »(٣)

ولكنَّ بعض الصَّرفيّين،وبعض المحدثين لم يتمثلوا هذا الأصل النّظري في الزيادة فذهبوا إلى أنّ الهاء زائدة تعبّر عن صيغة قياسيّة مهجورة هي« هفْعَل » التي تقابل الهمزة في صيغة أَفعل(٤).

٣- المثال.

و هو :« أنْ ترِدَ الكلمة وفيها حرف من حروف الزّيادة، وقد أُبهم أمره لعدم الاشتقاق، وذلك الحرف يمكن أن يكون أصلاً ويكون زائداً، إلا أنّك إنْ جعلته أصلاً لم يكن له نظير في الأصول فيُحكم عليه بالزّيادة وإنْ كان له نظير في الأصول لم يحكم بزيادته لأنّ الأصل عدم الزّيادة ».والمثال من أدلة الزيادة الظنيّة.(٥) قال ابن يعيش:« والاستدلال به ظنّيّ »(٦)

وذلك نحو« عَنْتَر » فليس ثمّ اشتقاق يدلّ على الأصل من الزّائد، فقد جاء التّاء والنّون في مقابلة الأصول؛ إذ النّون بإزاء العين من« جَعْفَر » والتّاء بإزاء الفاء منه، فلذلك قضي عليهما بأنّهما أصلان؛لأنّ الأصل عدم الزّيادة، ووزن الكلمة

---

(١) ذهب الخليل إلى أن الهاء زائدة.
انظر ابن يعيش شرح الملوكي، ص٢٠٥
(٢)هو أبو العباس ثعلب.
(٣) ابن يعيش- شرح الملوكي، ص٢٠٥
(٤) انظر إسماعيل عمايرة- الأقيسة الفعلية المهجورة، ص٢٢ . وزين الخويسكي- الزوائد في الصّيغ، ص٥٤
(٥) ابن يعيش- شرح الملوكي، ص ١٢٠
(٦) المصدر نفسه، ص ١١٩

لذلك« فَعْلل » كـ « جَعْفَر ».(١)

وكذا التّاء أصليّة في« صَعْتَر » لأنّها بإزاء الفاء من « جَعْفَر »(٢) والنُّون في« جِنْزَقْر » أصل لأنها بإزاء راء « جِرْدَحل »، والتاء في« فِرْتَاج » لإنّها بإزاء طاء« قِرْطَاس »(٣). أما « نَرْجِس » فالنّون فيها زائدة لأنّه ليس في الكلام« فَعْلِل » كـ« جَعْفِر ».

قال ابن يعيش:« ومن كسرَ النّون فقال:« نِرْجس » فهي زائدة عنده أيضاً وإنْ كان نظيره« زِبْرجاً »؛ لأنّه قد ثبت زيادتها في لغة من فتحها، فلا يجوز أنْ تكون زائدة في لغة قوْم أصلاً في لغة الآخرين، لأنّه يكون حُكْماً عليها بالزّيادة والأصالة في حال واحدة وهو مُحال »(٤) .

ويعْضُد رأيَ ابنِ يعيش في عدّ النّون من« نَرْجِس » زائدة أنّ الفتح فيه لُغة مُسْتعملة وأنّ الكسرَ يُمكن أن يفسّر على الإتباع ،والإتباع تخفيف لا يَخْرم القاعدة.

وخِنْثَعْبَة كـ« نَرْجِس » نونها زائدة،وإنْ كانت بزنة« قِرْطَعْبَة »؛ لأنّهم قد قالوا فيه« خُنْثَعْبَة » وليس في كلامهم مثل « قُرْطَعْبَة » بضمّ القاف، ولا تكون زائدة في لغة أصلاً في لغة آخرين(٥)

---

(١) ابن يعيش - شرح الملوكي، ص١٦٨

(٢)المصدر نفسه ،ص١٦٨

(٣) المصدر نفسه، ص١٦٨- ١٦٩

(٤)المصدر نفسه، ص١٦٩.

(٥) المصدر نفسه ص١٨٣. وانظر ابن الخباز - الغرّة المخفيّة، ج٢، ص٧٣٦ . وإسماعيل عمايرة- الأقيسة الفعلية المهجورة، ص٣٨- ٣٩ إذ قال:« ولا أحسب النّون زائدة في نرجس، ومنها النّرجس، فقد ذكرها ابن سيده في الثلاثي، وذكرها صاحب اللسان في الرّباعي، والكلمة من الدخيل والنّون فيها أصليّة، والفعل مشتق من الاسم فهي على وزن« فعْلِل » وليس على وزن« نفعل » كما زعم ابن عصفور ».

٣- الكثرة

« وهي أنْ تجدَ حَرْفَ الزِّيادة يكثر زائداً في موضع من المواضع فيما وضُع أمره فتحكم عليه بالزّيادة هناك إذا أُبهم أمره حَمْلاً على الأكثر إلى أنْ يجيءَ ثبت بخلافه »(١)

ونحو ذلك زيادة الهمزة في« أَفْكَل » للرِّعدة » و« أَيْدَع » صِبغ أحمر، و« أُبْلُمة » و« إِصْبَع » حملاً على الأكثر.

قال ابن يعيش:« وهو من حَمْل المجهول على المعلوم مع ما في الحكم بذلك من تحصيل البناء المعتدل وهو الثّلاثي، فلذلك حكمت بزيادة الهمزة في أوّل ذلك كلّه ،واعتقدت أنّ لها أصولاً ثلاثيّة أخذت منها،وإنْ لم يُنطق بها »(٢) .

ونحوه زيادة النّون ثالثة في كلمة من خمسة أحرف كما في« جَحَنْفَل » و« شَرَنْبَث » و« عُصَنْصَر »(٣).

فإن رجعت الكلمة إلى اشتقاقين واضحين جاز ردّ الكلمة إلى أحدهما نحو« هَيْقَل » فقد تكون من« هَيَق »، وقد تكون من« هَقَل » والأوّل أكثر »(٤)

ونحوه« ضَيْفَن » قد تكون من« ضَيَفَ » وقد تكون من :

---

(١) ابن يعيش- شرح الملوكي، ص١٢١
(٢) المصدر نفسه، ص١٣٦- ١٣٧
(٣) المصدر نفسه، ص١٨٠
(٤) ابن يعيش- شرح المفصّل، ج١٠، ص٧
ويرى جرجي زيدان أن ما كان على وزن« فَعْلن » هو من السّريانية أو العبرانية مأخوذ عن صفة، كـ« شيطن » و« قطرن » من« قطران » من « قطران » و« عربن » من« عربون » وينتهي إلى القوْل بأنّ الأصول الرّباعية مزيدة والأصل فيها ثلاثي ،وأنّ الثلاثي أيضاً مزيد ،والأصل فيه ثنائي غالباً »
انظر جرجي زيدان- الفلسة اللغوية، ص٩٩

«ضَفَن» والأوّل أكثر(١). وكذا«طَيْسَل»(٢) و« عَنْسَل»(٣) .

فأمّا نحو« تَنْضُب» فالتّاء فيه زائدة لأنّه ليس في الكلام مثل« جَعْفُر» بضمّ الفاء، وحكم على التّاء بالزّيادة دون النّون من قبَل أن« تَفْعُل» في الكلام نحو« تَتْفُل» و« تَذْرُج» أكثر من مثال« فَنْعُل» فعُمِل بالأكثر.(٤)

ومن ذلك« كَنَهْبُل» و« قَرَنْفُل» النّون فيهما زائدة لأنّك لو جَعَلْتَها فيهما أصلاً صار وزنهما« فَعَلُّلاً» مثل« سَفَرْجُل» بضمّ الجيم وذلك معدوم، فلذلك قضي عليها بالزّيادة وأنّ وزنهما «فَنَعْلُل»،و« فَعَنْلُل»(٥)

ويتّخذ ابن يعيش من الكثرة عياراً يضبط فيه حكمه بالزّيادة، فيجعل حمل النّون في« كَنَهْبُل» و« قَرَنْفُل» على الزّيادة مع أنّه ليس في الكلام« فَنَعْلُل» و« فَعَنْلُل» كما أنّه ليس في الكلام مثل« سَفَرْجُل» بضمّ الجيم، لأنّ ما زيد فيه من الكلم أكثر من المجرَّد من الزّيادة.

قال ابن يعيش:« ألا تَرَى أنَّ الأسماء المجرّدة من الزّيادة محصورة معلومة، والمزيد فيه كثير لا يكاد ينحصر، فلمّا أبهم الأمر حُمل على الأكثر(٦).

وأمّا القوْل بأصالة النُّون في« قَرَنْفُل» حَمْلاً على ما ورد عند ابنِ منظور من أنّ« القَرَنْفُل» شجر هنديّ ليس من نبات

---

(١) ابن يعيش- شرح اللوكي، ص١٨٥- ١٨٦
(٢) ابن يعيش- شرح المفصّل، ج٦، ص١١٨
(٣) ابن يعيش- شرح اللوكي، ص٢١٢
(٤) المصدر نفسه، ص١٦٩- ١٧٠
(٥) المصدر نفسه، ص١٧٠
(٦) المصدر نفسه، ص١٧٠

العرب(١)، ففيه نظر، لأنّ عروبة اللّفظة تُعرف ببنيتها العربيّة لا بالأصل التّاريخي، فما يخضع لمقاييس الاشتقاق والبناء المقطعيّ للعربيّة فهو عربيّ في في الاستعمال وإنْ كان أعجمياً في الأصل التّاريخيّ.

وممّا يُلحظ في دراسة ابن يعيش مَبْحث الزّيادة أنّه انتحى منهجين:

الأوّل: عَدّ الزّيادة في المشتقّات المعروفة من قبيل اسم الفاعل،واسم المفعول،وغيرها زيادة لوَحْدة صوتية أو أكثر زيادة لمعنىً دلاليّ جديد، فألف اسم الفاعل فونيمٌ يدلّ على الاسميّة،والفاعليّة،والتّجدّد أي أنّه ينقل مادّة« ضَرَبَ » إلى مادّة جديدة بمعانٍ صوتيّة،ودلاليّة،وصرفيّة جديدة.

والثّاني: بحث أحرف الزّيادة ومواضعها وطرق التّحقّق منها اعتماداً على عُنْصري الاشتقاق والمعنى، أي عنصري اللواصق،واللواحق وإعادة البناء الدّاخليّ، وهي العناصر التي تؤدّي إلى إلباس الكلمة معنىً جديداً، فهي عناصر فونيميّة تركيبيّة.

أمّا عنصر المعنى فهو المحدّد الدّلالي في الوصول إلى الجذر باعتبار الجذر المعنى الأوليّ للبنية الصّوتيّة، وهذان العنصران :الاشتقاق والمعنى مشيران لا محدّدان، فيكون ابن يعيش قد بنى بحثه في الزّيادة على منهجين: منهج الثّبات المتمثّل فيما قعّد من أبنية الصّرف بلا خلاف، ومنهج التحوّل الذي يمثّل السّعة في تناول المادّة الصّوْتيّة وفق مقياس معنويّ وآخر دلاليّ.

---

(١) انظر ابن منظور-اللسان، «قرنفل»

الإلحاق:

« وهو أنْ تزيد على الكلمة حَرْفاً زائداً ليس من أصل البناء لتبلغ بناء من أبنية الأصول أزيد منها »(١) فتتصرّف تصرّفه، وتجري مجراه. وذلك كزيادتهم الباء في« جَلْبَبَ »، والياء في« بَيْطَر »والواو في« حَوْقَل » لتلحق بـ« دَحْرَج » فتتوازن معه في عدد الحروف والسّكنات والتّصاريف.(٢)

ويختلف الملحق عن الأصل في أنّ الملحق يجب أنْ يكون فيه ما زيد للإلحاق دون الملحق به الذي هو الأصل، مثلاً يجب في باب« حَوْقَلَ » زيادة الواو بين« الفَاء والعَيْن » دون« دَحْرَجَ »، وفي باب« اقْعَنْسَسَ »و« تَجَلْبَبَ » و« جَلْبَبَ » تكرير اللاّم دون باب« احْرَنْجَمَ »و« تَدَحْرَج » وعلى هذا القياس(٣).

ويعدّ الإلحاق مدْخلاً من مداخل تنمية العربيّة قديماً وحديثاً، فقد عَوّل عليه الصّرفيّون في امتحان فهم الطّالب، وتقوية منّته على القياس(٤)، وزيادة المفردات اللّغويّة، وجعلها أكثر طواعية لمعطيات الحضارة الجديدة ،ولا سيّما بعد حركة المدّ الإسلاميّ،وما صحبها من نشوء ألفاظ ومصطلحات جديدة بفعل اختلاط الأجناس وتداخل اللّغات، وبعد الثّورة المعرفيّة الحديثة، إذ استحدثت صيغ موازنة لصيغ أخرى تلبية لحاجة العصر. وهي صيغ سماعيّة(٥) تضبط بأمارات منها :اتّحاد

(١) ابن يعيش- شرح المفصل، ج٦، ص٣٧. وانظر ابن عقيل- شرح ابن عقيل،ج٢، ص٥٩٩. واطفيش- شرح لامية الأفعال، ج٢، ص١٥٦. ومحمد محمود هلال- الوافي الحديث في من التّصريف، ص٦٤.

(٢) ابن يعيش- شرح الملوكي، ص٦٥- ٦٧.

(٣) الشيخ عبد الحق- تدريج الأداني، ص٢٣-٢٤. واطفيش- شرح لامية الأفعال، ج٢، ص١٥٥- ١٥٦.

(٤) ابن يعيش- شرح الملوكي، ص٥٠٣. وانظرعبد الحميد عنتر - تصريف الأفعال ومقدّمة التصريف. ص٧٠ قال:« زيادة الإلحاق سماعية لا يسوغ لك أن تقيس عليها إلا ما حكي عن سيبويه في مضعّف اللام من صيغ التمرين خاصّة كأن يُقال ابن من «ضرب » و«دخل » على زنة« دحرج » و« برقع » فتقول:« ضربّبَ » و «دخْلَل» وهلمّ جرا ».

(٥) ما عدا« فعلل » نحو« جلبب » =

المصادر، فمثلما يقال:« دحْرَجَة »و« تَدَحْرُج »و« احْرِنْجَام »، يقال:« جَلْبَبَة »و« تَجَلْبُبَ »و« اقْعَنْساس »، ومنها ألّا يُدْغم المثلان في نحو« جَلْبَبَ » و« شَمْلَل » كما أُدغم في« شَدَّ » و« مَدّ » لئلّا تزول الموازنة نَقْضاً للغَرَض(١).

ويقسم الملحق باعتبار الوزن الملحق به إلى أقسام ثلاثة هي:(٢)

١- ما ألحق بـ« فَعْلَل » ويجيء على:

« فَيْعَل » نحو« بَيْطَر ».
« فَعْلل » نحو« جَلْبَبَ » و« شَمْلَلَ ».
« فَوْعل » نحو« حَوْقَل ».
« فَعْوَل » نحو« جَهْوَر ».
« فَعْنَل » نحو« قَلْنَس ».
« يَفْعَل » نحو« يَرْنَأ لحيته ».
« فَعْلى » نحو« قَلْسى ».

٢- الملحق بـ« تفعْلَل » ويجيء على:

« تَفَعْلى » نحو« تَقَلْسى » و« تَجَعْبى ».
« تَفَعْلَت » نحو« تَعَفْرت ».
« تَفَعْنَل » نحو« تَقَلْنَس ».
« تَفَعْلَل » نحو« تَجَلْبَب ».
« تَفَيْعَل » نحو« تَشَيْطن ».
« تَفَوْعَل » نحو« تَجَوْرَب ».

=انظر ابن يعيش- شرح الملوكي، ص٦٤- ٦٥ قال:« وهذا القبيل من الإلحاق مطرّد مقيس حتى لو اضطر شاعر أو ساجع إلى مثل« ضربب » و« خرجج » لجاز له الاستعمال، وإن لم يسمعه من العرب لكثرة ما جاء عنهم ذلك »

(١) ابن يعيش- شرح الملوكي، ص٦٤- ٦٥. وانظر ابن جنّي- الخصائص، ج٣، ص٢٣٥- ٢٣٦.

(٢) انظر ابن عصفور- الممتع، ج١، ص١٦٦- ١٦٨

« تَفَعْوَل » نحو« تَرَهْوَك ».
« تَفَاعَل » نحو« تَغَافل ».
« تَفَعّل » نحو« تَكَرَّم ».
« تَمَفْعَل » نحو« تَمَسْكن ».

٣- الملحق بـ« افعنلل » ويجيء على:

« افْعَنْلَلَ » نحو« اقْعَنْسَس »
« افعَنْلى » نحو« اسْلَنْقى »

ومؤدّى فكرة الإلحاق عند ابن يعيش أنّه صناعة لفظيّة، فما زيد للإلحاق ليس الغرضُ منه إلا إتباع لفظ للفظ لا غير، نحو واو« جَهْوَر »، دخلت لإلحاق هذا البناء الثّلاثي ببناء « دَحْرَج » الرباعي فهو شيء يَخُصُّ اللّفظ من غير أنْ يُحدث معنىً(١).

ويبدو أنّ هذه النّظرة التي تجرّد الصّيغة الجديدة« المُلْحَقَة » من أيّ قيمةٍ وظيفيّة دالّة تحتاج إلى إعادة نظر؛ إذ ليس المراد من زيادة الإلحاق أن لا يصحبها معنىً أصلا كما قيل؛ لأنّ معنى « حَوْقَل » مخالف لمعنى« حَقَل »(٢)، بل ألاّ يكونَ لإفادة معنى مَخْصُوص، كزيادةِ همزةِ« أَكْرَم »، وراء« فَرَّح » بالتّشديد، وألف« فاعل » بفَتْح العين، فلا يُقال إنّها للإلحاق،وإنْ صار اللّفظ بوساطتها على وزن الرّباعي، وذلك لظهورها في معنى آخر، فلا يجوز حملها على الغرض اللّفظي مع إمكان الغرض المعنوي. لأنّ المزيد لغير الإلحاق لا بدّ لزيادته من معنى.

وقد أدرك بعض القدماء ما يصحب اللّفظ من تغيير في

(١) قال ابن يعيش:« ألا ترى أنّ معنى الإلحاق تكثير الكلمة وتطويلها، فإذا كل إلحاق تكثير، وليس كلّ تكثير إلحاقاً.
انظر ابن يعيش- شرح الملوكي، ص٦٧- ٦٨، ١٣٠. وابن يعيش- شرح المفصّل، ج٥، ص١٠٩. وابن جنّي- الخصائص، ج٢، ص٣٤٥. وابن عقيل- شرح ابن عقيل، ج٢، ص٥٩٩.
(٢) ابن جنّي- المنصف، ج١، ص٣٨- ٣٩.

المعنى؛ فذهب ثعلب إلى أنّه لا بدّ لكل زائدٍ من معنى(١)، وعبّر عن ذلك الإستراباذي بقوله:« ولا نحتّم بعدم تغير المعنى بزيادة الإلحاق على ما يتوهم، كيف وإنّ معنى« حَوْقَل» مخالف لمعنى« حَقَل» و« شَمْلَل» مخالف لـ« شَمَل» معنى، وكذا« كَوْثَر» ليس بمعنى« كَثُر» بل يكفي أنْ لا تكون تلك الزّيادة في مثل ذلك الموضع مُطّردة في إفادة معنى»(٢).

وربّما لا يكون لأصل الملحق معنىً في كلامهم فيصير بالزّيادة للإلحاق ذا معنى نحو« كَوْكَب» و« زَيْنَب» فإنّهما قبل زيادة الواو والياء لا معنى لهما إذ لا معنى لـ« ككب» و« زنب» دون حرف الإلحاق(٣).

وهذا يعني أنّ معنى الزّيادة يرتبط بحصول الانتقال من معنى إلى آخر يُدلّ عليه بتحوّل في الصّيغة، وبلَحْظ المعنيين في الاستعمال الجاري في العربيّة، فإذا لُحظ الانتقال في المعنى،والصّيغة من صيغة مُهْمَلة إلى صيغة مستعملة، عُدّ هذا الانتقال إلحاقاً لأنّه تحوّل عقليّ،وزيادة عقليّة .

ولعلّ المسوّغ للقَوْل بالإلحاق اللّفظي فحسب في نحو « جَلْبَب »،و« حَوْقَل »،و« بَيْطر » وعدم الإقرار بالزّيادة مردّهُ ما استقرّ عليه العُرف بالاستقراء أنّ الأفعال قسمان: ثلاثيّ ورباعيّ.

أمّا الثّلاثيّ فله أبنية ثلاثة هي« فَعَل» و« فَعِلَ» و« فَعُلَ» وله زيادات قياسيّة مطّردة كثيرة تحمل دلالات متعدّدة.

وأمّا الرّباعي فله بناء واحد هو« فَعْلَلَ» ويتصرّف

(١) الإستراباذي- شرح الشّافية، ج١، ص٦٦- ٦٧.
(٢) المصدر نفسه، ج١، ص٥٣ - ٥٣ .
(٣) المصدر نفسه، ج١، ص٥٤.

بالزّيادة إلى بناءَين هما« افْعَنْلَلَ »و« افْعَلَلّ ».

فلمّا اصطدم الصّرفيّون بصيغة نحو« جَلْبَبَ »،و« حَوْقَل » و« بَيْطَر »،و« جَهْوَر »،و« قَلْنَس » أثناء التّقعيد مع إمكان ردّها إلى الثّلاثي« جَلَبَ » و« حَقَل » و« بَطِر » و« جَهَر » و« قَلَس » وعدم القول بإمكانيّة زيادتها لخروجها على الأوزان المقيسة المطّردة للثّلاثي، قالوا بإلحاقها بـ« فَعْلَلَ » وجرّدوها من أي دلالية معنويّة، لأنّها لو حملت معنى كالذي نجده في« فَعَّل » و« أَفْعَلَ »؛ لتأكدّ كونها زيادة أخرى للثّلاثي المجرّد. ولم ينصّ على ذلك.

وقد ردّ ابن يعيش جَرْيَاً على سنّة سابقيه صيغة« تَمَفْعَلَ » نحو« تَمَسْكَنَ » و« تَمَدْرَعَ » وعدّها شاذّة من قبيل الغلط، فالفصيح « تَسَكَّن » و« تَدَرّع » والميم زائدة(١)، لأنّ زيادة الميم أوّلاً لمعنى وهذه غير طريق الإلحاق.(٢)

ولعلّ القوْل بإلحاق« تَمَفْعَل » بـ« تَفَعْلَل » كما ذهب إليه ابن عصفور صوابٌ يتّفق ومعطيات الدّرس اللغويّ الحديث، فصيغة «تَمَفْعَلَ» اشتقاق من المصدر الميمي يعبّر عن صيغة

---

(١) انظر ابن يعيش- شرح المفصل، ج١، ص٥٧. وابن يعيش- شرح الملوكي، ص١٥٤. وابن جنّي- سرّ صناعة الإعراب، ج١، ص ٤٣٣. والإستراباذي- شرح الشافية، ج١، ص٢٩. واطفيش- شرح لامية الأفعال، ج٢، ص٢٥٤، ٢٥٥، ج٣. ص٣٢، ٣٤.

(٢) وقد عدّ هنري فليش سابقة الميم من أقدم السّوابق وأهمّها في صرف السّامية، فهي تلزم أسماء الآلة والزّمان والمكان وأسماء الذوات والأسماء الوصفيّة للتكبير، واسم المفعول من الفعل المجرّد وجميع مشتقّات الصّيغ الفرعيّة في الفعل، يضاف إلى هذا أن سابقة الميم من أقدم الأدوات في صرف السّاميّة، بل إنّها ترجع بأصلها إلى ما هو أبعد من ذلك إلى الخاصيّة السّامية.

كما رأى أن المبدأ العام الذي وصفه H.s.Nyster للتفسير هو أن الأسماء ذات السّامية (م. M) تأتي جملة قديمة مركبة من« الاسم الموصول« ما »+ جملة فعلية أو اسميّة » فهي جملة متجمّدة التقى فيها الموصول بالصّلة. فمثلا عبارة« ما رحب »"Marhab" بمعنى ما كان واسعاً قد أصبحت « مَرْحب »بمعنى مكان واسع فسيح اسم مكان. وهناك في العربية عبارات متلاحقة وشبيهة بذلك لا غرابة فيها ».

انظر هنري فليش- العربية الفصحى، ص١١٢- ١١٣.

قِيَاسيَّة مَهْجُورة(١) عادت إلى الاستعمال اللغويّ الفصيح في بعض العلوم ،ولا سيما اللّسانيات مثل« تَمْوضَع »و« تمفْصل » و« تَمَحْوَر »و« تَمَرْكز »، كما أخذ العامّة يَبْنون عليها نحو« تمجلس » و« تمختر ».

ويبدو أنّ دواعي التّحديث والنّظر اللّغوي المختلف المناهج تفتح أمامنا السّبيل لإعادة النّظر في هذه الأوزان ومناقشة مدى سماعيّتها، فمنها ما يصلح للقياس نحو« تَفَعَّلَ » و« تَفَعْلَتَ »و« تَفَوْعل »و« فَعْوَل »وغيرها، لأنّ هذه الصّيغ يمكن أن تُشْتَقَّ من الأعْيَان(٢) نحو« جَلْبَبَ » من« الجِلْبَاب »، أو من الأصوات نحو« بَعْبَعَ »و« بَقْبَق »، أو من الأسماء الأعجميّة التي عُرّبت نحو« بَكْتَر »و« بَسْتَر »و« تَلْفَزَ » كما يمكن أنْ تكون مَنْحُوتة تختزلُ تركيباً نحو« سَبْحَل » من«سُبْحانَ اللّه» و« حَوْقَل » من«لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلا باللّه» .

الحذف:

الحذف(٣) ظاهرة مُحقَّقة في العربيّة نحواً وصرفاً، أفرد لها ابن يعيش حيّزاً كبيراً من شرحيه:« المفصّل »و« الملوكي » لارتباطها بعدّة أبواب صرفيّة كالإعلال، والاشتقاق، والنّسب، والتصغير وغيرها. وهي في مُجملها تتحقّق استجابة للمؤثّرات الموقعيّة في الكلمة، أو لأصل الصّيغة، وقد تكون اعتباطيّة عُرفيّة هدفها التّخفيف بتقليل الجهد المبذول في

---

(١) انظر إسماعيل عمايرة- الأقيسة الفعلية المهجورة، ص١٧. وعبد الصّبور شاهين- المنهج الصّوتي، ص٧٧. وأسعد علي- تهذيب المقدّمة اللّغويّة، ص١٥٦- ١٥٧.

(٢) انظر جعفر عبابنة- مسألة الصّرف والأصوات، ص٤٠ وتمام حسّان- مناهج البحث في اللّغة، ص٢١٩. وعلي عبد الواحد- فقه اللّغة، ص١٧٩- ١٨٠.

(٣) انظر طاهر حمودة- ظاهرة الحذف في الدّرس اللّغوي. ومحمد أمين الرّوابدة- الحذف الصّرفي اللّغة العربيّة، رسالة دكتوراة، الجامعة الأردنية،١٩٩٤. وعبد الفتاح الحموز- ظاهرة كثرة الاستعمال ومسائلها في العربيّة، المجلّة العربيّة للعلوم الإنسانية، عدد ٢٥، الكويت، ١٩٨٧، ص٤٢- ٥٣.

عمليّة النّطق.

أ- التّأثر الموقعيّ

وهو أنْ يطرأ على الكلمة طارئ يوجب الحذف. وقد عدّه ابن يعيش. عارضاً« لا يُعتدّ حذفاً،ويكون في حكم الموجود وإنْ لم يُنطق به »؛(١) لأنّ زوالَ المؤثّر يقضي بزوال الأثر، ونحو ذلك:

- التقاء السّاكنين:

قال ابن يعيش:« واعلم أنّ التقاء السّاكنين لا يجوز بل هو غير ممكن، وذلك من قبل أنّ الحرف السّاكن كالموقوف عليه، وما بعده كالمبدوء به، ومحال الابتداء بساكن فلذلك امتنع التقاؤهما(٢) فإذا التقى ساكنان على غير شرطه« فلا بدّ من تحريك أحدهما(٣) أو حذفه، فإن كان السّاكن الأوّل حرف مدّ ولين وهو أنْ يكون ألفاً أو ياء ساكنة قبلها كسرة أو واواً ساكنة قبلها ضمّة فإنّه إذا لقيها ساكن بعدها حذفتها »(٤)ومن ذلك قولهم:« قُمْ» و« بِعْ» و« خَفْ» من أفعال الأمر.

قال ابن يعيش:« فأصْل« قُمْ» و« بِعْ» هو« تَقْوُمُ» و« تَبْيِعُ» بضمّ الواو وسكون القاف وكسر الياء وسكون الباء... ثمّ حذفْتَ حرف المضارعة لأنّ المواجهة تغني عن حرف الخطاب، ولئلاّ يشبه الأمر لفظ الخبر فجئْتَ بهمزة الوصل لسكون ما بَعْد

---

(١) ابن يعيش- شرح اللوكي،ص٣٤٤.

(٢) ابن يعيش- شرح المفصّل، ج٩، ص١٢٠.

(٣) ومثاله تحريك« دابّة»، « شابّة».
قال ابن يعيش:« همزوا الألف كأنّهم كرهوا اجتماع السّاكنين فحرّكت الألف لالتقاء السّاكنين، فانقلبت همزة لأنّ الألف حرف ضعيف واسع المخرج لا يحتمل الحركة؛ فإذا اضطروا إلى تحريكه قلبوه إلى أقرب الحروف إليه وهو الهمزة.
انظر ابن يعيش- شرح المفصل، ج٩، ص١٢٩- ١٣٠. ج١٠، ص١٢.
انظر في تفسير الهمزة في «شابة» و«دابة» . وإسماعيل عمايرة- الأقيسة الفعلية المهجورة، ص٥٠-٥٢. وحسام النعيمي- الدراسات اللّهجية والصّوتيّة. عند ابن جنّي ص١٠٢- ١٠٣.

(٤) ابن يعيش- شرح المفصّل. ج٩، ص١٢٢.

حرف المضارعة ،وهي القاف مثلاً، فصار« اقْوُم» ، فأرادوا إعلاله حملاً على الماضي لتجري الأفعال على منهاج واحد في الصّحّة والإعلال، فنقلوا الضّمّة من عينه إلى فائه ،فحصلت الغنية عن همزة الوصل بحركة الفاء فحذفت، فصار« قُوْمْ» فحذفوا الواو لسكونها،وسكون الميم بعدها فصار« قُمْ». وكذلك نظائره« قُلْ» و« بِعْ». هذا مقتضى القياس فيها، إلاّ أنّها ما استعملت مرّة على الأصل ثمّ أُعلّت »(١) ونحو ذلك قولهم: «قَاضٍ»،و« مُسْتَقْضٍ»،و« ساعٍ» منَ« قَاضِي» و« مُسْتَقْضِي» و «سَاعِي» في حَالَيْ الرّفع والجرّ.

قال ابن يعيش: إلاّ أنَّ آخرها لمّا كان ياءً مكسوراً ما قبلها استُثقلت عليها الضّمّة،والكسرة في حال الرّفع والجرّ، فَحُذفت وبقيت الياء ساكنة،وكان التّنوين بعدها ساكناً فحذفت لالتقاء السّاكنين، وخُصّت الياء بذلك لكثرة اعتلالها،وكوْن الكسرة قبلها تدل عليها »(٢)

ونحوه قولهم:« قُلْت» و« بِعْت» بحذف عين الكلمة عند إسنادها إلى ضمير رفع متحرّك، والتّعويض عن الحرف المحذوف بحركة من جنسه.

قال ابن يعيش:« جَعُلوا ما قبل العَيْن حركة من جنسها، وإنّما فعلوا... ذلك لأنّهم أرادوا أنْ يغيّروا حركة الفاء عمّا كانت عليه ليكون ذلك دلالة على حذف العين، وأمارة على التّصرّف، لا كالحرف الذي يلزم طريقاً واحدة »(٣)

ومثله حذف العين من« رَمَتْ»و« سَعَتْ» بإسنادها إلى تاء

---

(١) ابن يعيش- شرح الملوكي، ص٣٤٨- ٣٤٩.
(٢) المصدر نفسه، ص.٣٥- ٣٥١.
(٣) ابن يعيش- شرح المفصّل، ج.١، ص٧٢.

التّأنيث السّاكنة، وحَذْف اللام من« رَضُوا »،و« سَعَوْا » بإسنادها إلى واو الجماعة، وحذف الياء في جمع المنقوص جمعاً سالماً في حال الرفع،والنّصب،والجرّ. وغيرها.

أمّا حذف العَيْن من« قُمْ» و« بِعْ» و« خَفْ» و« قُلْتُ» و « بِعْتُ»، وحذف اللام من« سَعَتْ» و «رَمَتْ» لالتقاء السّاكنين فقد يفسّر تفسيراً صوتيّاً يرمي إلى تقصير حَرْف العلّة لا حذفه؛لأنّه في مَقْطعٍ مغلقٍ أي منتهٍ بحرف صحيح، واللّغة العربيّة تميل إلى تقصير حرف العلّة في المقطع المغلق ما لم يكن ذلك الحرف جزءاً من لاحقة لإفادة معنىً من المعاني كما في المقطع الأخير من« مُعَلّمون » في حالة الوَقْف أو سمة أساسيّة في وزن من الأوزان كما في المقطع الأوّل من «ضَالّين »....»(١) فالذين قالوا بالحذف إنّما قالوا ذلك متأثرين بنظام الكتابة في العربيّة(٢).

وأمّا التّعويض عن الحرف المحذوف بحركة من جنسه نحو حذف الواو من« قال »،والياء من« باع» بعد إسنادها إلى ضمير الرّفع التّاء كما ذهب ابن يعيش وغيره من النّحويين فقد عزاه الدكتور داود عبده إلى تأثير حركة المقطع المنبور في نحو« قُولْتُ» و« بِيعْتُ»... فتماثل حركة الفاء حركة المقطع المنبور ومن ثمّ تصبح« قُوُلْتُ» و« بِيِعْتُ»... ثم يخالف بين الحركات،وأشباه الحركات بإسقاط شبه الحركة فتصبح

---

(١) جعفر عبابنة- مسألة الصّرف والأصوات، ص٣٦.

(٢) انظر داود عبده- أبحاث في اللّغة، ص٤٨،
وأخذ الدكتور كمال بشر على القدماء قولهم بالحذف لالتقاء السّاكنين. قال: فحقيقة الأمر أنّ« قُل» جاءت على هذه الصورة من بداية الأمر، و لم يكن المستطاع أن تأتي بالصّورة الثانية « قولْ» في النّطق الفعليّ لسبب صوتي ظاهر يرتبط بخواص التركيب المقطعي في العربيّة الفصحى: إذ ثبت بالدراسة أنّ التركيب المقطعي صوت صامت+ حركة طويلة+ صوت صامت cvvc تركيب ممتنع في هذه اللّغة إلا في حالتين اثنتين هما الوقف، وأنْ تكون الحركة الطّويلة متلوّة بمثلين مدغمين من أصل الكلمة مثل« شابة »... وما ذهب إليه الصرفيون افتراض.
انظر كمال بشر- دراسات في علم اللغة، قسم٢، ص١١٠.

« قُولْتُ » و« بِيعْتُ » ثمّ تقصّر الحركة الطّويلة فتنهي إلى « قُلْتُ »و« بِعْتُ »(١) .

غير أنّ الدكتور فوزي حسن الشّايب عَدّ قوْل ابن يعيش ومن ذهب مذهبه، ورأيَ الدكتور داود عبده ظنّاً وتخميناً ودعاوى يعوزها الدّليل،وأنّ« قُلْتُ » و« بِعْتُ » ونحوهما أصلهما « قَوَلَ » و« بَيَعَ » ، فتشكّل من الحركتين المتماثلتين حركة طويلة، فأصبحا« قَالَ »و« بَاعَ » ثمّ أصبحا« قَالْتُ »و« بَاعْتُ » عند إسنادهما إلى التّاء، فتكوّن مقطعٌ طويلٌ مُغلقٌ تَخَلَّصتْ منه العربيّة بتقصير الحركة الطويلة إلى حركة قصيرة فأصبحت« قَلْتُ » و« بَعْتُ » ثم عمدت العربيّة إلى التّمييز بينهما .« فما كانت عينه ياء أو مَحرّكة بالكسر تكسر فاؤها لأنّ الكسرة والياء متجانسان، وتضمّ فاء ما عدا ذلك من الأفعال » فتصبح« قُلْتُ » و« بِعْتُ » (٢) .ورأي الدكتور فوزي مراوحة ،في التّحليل بين الشّكْل والجَذْر، أمّا قول ابن يعيش فاحتكام إلى الجذر وهو الصواب لأنّ البنيةَ السّطحيّة نتيجة تغييرات في البنية العميقة.

وأما حَذْف الياء منْ« قَاضٍ» و« مُسْتَقْضٍ» و« سَاعٍ» فمردّه إلى أنّ ياء« قَاضٍ» صائت طويل« حركة طويلة » والحركة لا تهجم على الحركة(٣) فوجب تغيير طبيعة الصّائت إلى صامت يقبل الحركة نحو« قاضِياً » أو الجرّ والرّفع، فلا يظهر التّنوين عليهما لهذا تقصّر الياء فَتُصْبح الكلمة« قَاضٍ» وتنّون تنويناً يجانس الكسرة التي هي« هُنا » أَمَارة على المحذوف ولا يمكن تحويلها إلى علامة رفعٍ أو جرٍّ لهذا تصبح الكلمة« قَاضٍ» وهو ما سُمّي بتَنْوين العوضِ.

---

(١) داود عبده- أبحاث في اللغة، ص٤٦.
(٢) فوزي حسن الشّايب- تأمّلات في بعض ظواهر الحذف الصّرفي، ص٥٩.
(٣)ابن جنّي-الخصائص، ج٣، ص٣١٢.

- الجَزْم

ويتحقّق بدخول جازم على المضارع معتلّ العين، فينبني على ذلك تسكين اللاّم، فيلتقي ساكنان: لام الكلمة،وحرف المدّ قبله، فيحذف المدّ ويعوّض عن المحذوف بحركة من جنسه، ونحوه قولك:« لم يخَفْ » و« لم يَهْب » في معتلّ الألف، و« لم يَبِعْ » و« لم يَصِرْ » في مُعتلّ الياء، و« لم يقُم » في معتل الواو.

فأمّا حذف الألف من « لَمْ يَخَفْ » و« لم يَهَبْ » فقد قال ابن يعيش:« والأصل » يَخَاف » ويَهَاب »، فلمّا دخل الجازم أسكن اللاّم التي هي الفاء والباء، فاجتَمَعت مع الألف قبلها،فحذفت لالتقاء السّاكنين؛ إذ لا سبيل إلى تحريكها؛ لأنّ تحريكها يؤدّي إلى ردّها إلى أُصلها الذي هو الواو والياء،وردّها إلى أصلها يؤدي إلى ثقل استعمالها »(١) .

وعزا ابن يعيش حَذْف الياء من« لم يَبِعْ » و« لم يَصِرْ » و« لم يَقُل » و« لم يَقُم » للسّبب نفسه؛ إذ يلتقي ساكنان لام الكلمة والمدّ قبله فيحذف المدّ(٢) وقد تحذف اللاّم من مضارع المعتلّ الناقص نحو:« لم يغْزُ » و« لم يخشَ » و« لم يرمِ » بتأثير الجازم فرقاً بَيْن حالتي الرّفع والجزم(٣).وحذف العَيْن واللام في مضارع الأجوف والنّاقص، كحذفهما في الأمر منهما، فهو تقصير للصّائت الطّويل وليس حذفاً؛ إذ إنّ جهلَ القدماء بنظام المقاطع(٤) وتأثّرهم بنظام الكتابة العربيّة سبب قولهم بالحذف(٥)

- الوقف

وهو قطع النّطق بالكلمة عند آخرها قَصْداً، فيلزم الكلمات

---

(١) ابن يعيش- شرح المفصل، ج٩، ص١٢٢.
(٢) المصدر نفسه، ج٩، ص١٢٢- ١٢٣.
(٣) انظر المصدر نفسه،ج٩،ص١٢٣.
(٤) عبد القادر عبد الجليل- التّنوّعات اللّغويّة، ص٩٨.
(٥) داود عبده- أبحاث في اللغة، ص٤٨.

تغييرات عدّة منها الحذف. ومن أبرز مظاهر الحذف التي ذكرها ابن يعيش في الوقف :حذف الياء من الاسم المنقوص في حالي الرّفع والجرّ.

قال ابن يعيش:« فما كان من ذلك فَلَك في الوقف عليه إذا كان مرفوعاً،أو مجروراً وجهان: أجودهما حذف الياء؛ لأنّها لم تكن موجودة في حال الوصل؛ لأنّ التّنوين كان قد أسقطها وهو وإن أسقط في الوقف فهو في حكم الثّابت لأنّ الوقف عارض، فلذلك لا تردّها في الوَقْف، هذا مع ثقلها. والوقف محلّ استراحة فتقول: هذا قَاضْ، ومَرَرْت بقاضْ، وهذا عَمْ، ومَرَرْتُ بعَمْ»(١).

ومنه حذف التّنوين في الوَقْف على المقصور. قال ابن يعيش:« فإذا وقفْت عادت الألف،وكان الوَقْف عليها بخلاف الياء في« قَاضٍ» وذلك قولك:« هذه عصا » و « رأيْتُ عصا » و« مررتُ بعصا»، ذلك لخفّة الالف »(٢).

ومنه حذف الواو والياء في الفواصل والقوافي، ونحوه قوْله تعالى:﴿ يوم التناد ﴾(٣) و﴿ الكبير المتعال ﴾(٤) إذ حذفت الياء في الأسماء و كان فيها حسناً ، وإنْ كان الحذف في نحو القاضي مرجوحاً قبيحاً »(٥) ونحوه الحذف في الفعل كقوْله تعالى:﴿ والليل إذ يسر ﴾(٦) و﴿ ذلك ما كنا نبغ ﴾(٧) ولا يجوز في الكلام« زيدٌ يرمِ» و« لا يغزُ » لأنّ الأفعال لا يلحقها تنوين يوجب الحذف »(٨)

ومثل هذا الحذف حذف صَوْتيّ يهدف إلى تحقيق الانسجام

---

(١) ابن يعيش- شرح المفصّل، ج٩، ص٧٥.
(٢) المصدر نفسه، ج٩، ص٧٦.
(٣) سورة غافر، آية (٣٢).
(٤) سورة الرعد، آية(٩).
(٥) ابن يعيش- شرح المفصّل، ج٩،ص٧٩.
(٦) سورة الفجر، آية(٤).
(٧) سورة الكهف، آية (٦٤).
(٨) ابن يعيش- شرح المفصّل، ج٩، ص٧٩.

الموسيقي بين الآي القرآنيّ، وقد ألمح ابن يعيش إلى ذلك بقوْله:« المراد بالفواصل رءوس الآي ومقاطع الكلام، وذلك أنّهم قد يطلبون منها التّماثل كما يطلب في القوافي »(١)

وقد يحذف التّنوين في الاسم الموقوف عليه بعد تسكين آخره نحو« هذا بكْر » و« مَرَرْتُ ببكرْ » وإبدال تنوينه ألفاً بعد الفتحة نحو« رَأَيْتُ بكرا ». والأصل« هذا بكْرٌ » و« مَرَرْت بِبَكْرٍ » و« رأيْتُ بكراً ».(٢)

ب- الصّيغة

وهو أنْ تؤدّي صيغة الكلمة إلى حذف أحد الأحرف الأصول لعلّة يُستدلّ عليها بالميزان الصّرفي. ومن مواضع ذلك:

- الاشتقاق

فثمّة كلمات نحو:« غُد »و« حَم »و« أَب »و« يَد »و« دَم »و« مِئَة »و« شَفَة » و« عِضَه » و« فَم » شاع استعمالها محذوفة اللاّم حتى غلبت الأصل، ولم يجُز إتمامها إلا ضرورة في شعر.(٣)

فقد حذفت الواو من« غَدٍ »(٤) بدليل أنّ الشّاعر لمّا اضطرّ عاود الأصل في قوْله:(٥)

وما النّاسُ إلا كالدِّيارِ وأَهْلُها بها يَوْمَ حَلّوهَا وغَدْوَاً بَلاقِعُ

وحذفت من« حَمٍ » لقولهم في التّثنية:« حَمَوَان »(٦) ومن « أَبٍ » لقولهم:« أَبُون » إذا جَمَعُوها جَمْعَ سلامة(٧).

(١) المصدر نفسه، ج٩، ص٧٨.
(٢) المصدر نفسه، ج٩، ص٧٢.
(٣) ابن يعيش- شرح الملوكي، ص٣٩٣. وانظر ابن يعيش- شرح المفصّل، ج٥، ص٢٧.
(٤) المصدر نفسه، ص٣٩٤.
(٥) البيت للبيد. انظر ابن منظور اللسان« بلقعَ ».
(٦) انظر ابن يعيش- شرح الملوكي، ص٣٩٥- ٣٩٧.
(٧) انظر المصدر نفسه، ص٣٩٧- ٣٩٨.

وحذفت الياء من« يَدٍ »و« دَمٍ »و« مئة » بدليل تكسيرهم « يَد » على« أيْدٍ »، و« دَم » على « دِمَاء »(١)، وقولهم في« مئة »: « أَمْأَيْتُ الدَّراهم »(٢).

وحذف الهاء من« شَفَة »و« عِضَة »و« فَم » بدليل تكسيرهم « شَفة »على« شِفَاه »(٣)، وقولهم« عَضِهَت الإبل »،و« بعير « عِضَاهِيّ »و« عِضَهِيّ »،و« عَاضِهٌ » من« عَضِه »(٤)، وقولهم: « فُوَيْه » في تصغير« فَمْ » وتكسيره على« أَفْوَاه ».(٥)

وحذفت الحاء من« حَرْح» بدليل قوْلهم في تكسيره « أَحْرَاح »(٦) .

وقد ردّ ابن يعيش حذف اللام في ذلك كلّه إلى الخفّة فقال: « والباعث لهم على ذلك طلب الخفّة »(٧)

وقد تكون الرّغبة في الاتّساق بين التّصوّر النّظريّ لأصل الوَضع وأصل الصّيغة وراء تقدير حرف محذوف في مثل هذه الكلم، فأصل وضع الاسم أنْ يكون على ثلاثة أحرف أو أربعة، فلمّا جاء ثنائياً قُدّر حرف محذوف وعُدّ شاذّاً، ولذلك لم يُستعمل ثلاثياً، ولم يمكن القياس عليه.

- توالي الأمثال

فإذا اجتمع مثلان متحرّكان في أوّل المضارع نحو « تَتَنَزّل »و« تَتَمَنّوْن » حذف أحدهما(٨) هرباً من النّطق

---

(١) انظر ابن يعيش - شرح الملوكي، ص٤١٠- ٤١٣.
(٢) انظر المصدر نفسه، ص٤١٣- ٤١٥.
(٣) المصدر نفسه، ص٤١٨ - ٤١٩.
(٤) المصدر نفسه، ص٤٢٠.
(٥) المصدر نفسه، ص٢٩٠ - ٢٩١
(٦) المصدر نفسه، ص٤٣١ - ٤٣٢.
(٧) المصدر نفسه، ص٣٩٤.
(٨) في المسألة خلاف أي التاءين تحذف.
انظر ابن يعيش- شرح المفصل، ج١٠،ص١٥٢. وابن الأنباري- الإنصاف في مسائل الخلاف، ج٢، ص٦٤٨- ٦٥٠.

بالحرف مرّتين، وتخفيفاً بتقليل عدد المقاطع في الكلمة، كما في قوله تعالى:﴿تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا﴾(١) و﴿تَمَنَّوُا الْمَوْتَ﴾(٢) و«لم يجز الإدغام لأنّه لو أدغمت التّاء الأولى في الثّانية فلا بدّ من إسكان ليصدق حدّ الإدغام، فإذا سكنت الأولى لزم اجتلاب الهمزة للوصل، وألف الوصل تدخل الماضي والأمر ولا تدخل المضارع لأنّه مشابه باسم الفاعل، فلمّا لم تدخل همزة الوصل في اسم الفاعل فكذلك لا تدخل على المضارع، فإذا كان كذلك لم يتيسّر الإدغام»(٣)

ويحذف أحد المثلين في بناء المضارع من« أفعل الماضي نحو« أَحْسَنَ» و« أَكْرَم»، فالأصل« أُؤَحْسِنُ» و« أُؤَكْرِمُ»، فلمّا اجتمع همزتان حذفت إحداهما« الثّانية» تخفيفاً.

قال ابن يعيش:« كان القياس في تخفيف هذه الهمزة أن تقلب واواً، فيقال:« أُوَكْرِمُ» و« أُوَحْسِنُ»... إلاّ أنّهم كرهوا قلب الهمزة واواً لأنّ حرف المضارعة قبله بعرضيّة الزّوال في الأمر، فتقع الواو أوّلاً و ذلك مما يكرهونه ، ألا ترى أنّهم لا يزيدونها أوّلاً، وإذا وقعت أوّلا تسبّبوا في قلبها إلى غيره نحو:« تُراث» و« تُكأة»... كل ذلك كراهية لوقوع الواو أولاً مع أنها بعرضيّة أنْ يدخل عليها واو العطف، فيجتمع واوان وذلك أبلغ في الثّقل... فلمّا كان اتّباع القياس يؤدّي إلى ما ذكر ألزموها الحذف ثمّ حملوا سائر الباب عليه ليجري على منهاج واحد في التّخفيف»(٤)

كما يحذف أحد المثلين وهو نون الرّفع عند إسناد المضارع

(١) سورة القدر، آية (٤).
(٢) سورة آل عمران، آية (١٤٣).
(٣) العيني- شرح المراح في التّصريف، ص٨٥. وانظر التفتازاني- شرح مختصر التصريف العزي، ص٧٣. والسّنباطي- رسالتان في علم الصرف، ص١٢٢. واطفيش- شرح لامية الأفعال، ج٣، ص٧١-٧٢.
(٤) ابن يعيش- شرح الملوكي، ص٣٤٢- ٣٤٣.

إلى نوني التّوكيد الثّقيلة أو الخفيفة(١) فإذا لم يمكن الحذف نحو توالي ثلاث نونات في« اضْرِبْنَنّ » أدخلوا ألفاً فاصلة بين النّونات ليزول في اللّفظ اجتماعهن فقالوا:« اضْرِبْنَانِّ »(٢)

وقد يتمّ الحذف في أحد المثلين المتقاربين نحو« أُسْطَاع » و« يُسْطِيعُ » من« اسْتَطَاع » و« يَسْتَطِيع »(٣)

وعدّ ابن يعيش حذف أحد المثلين من« مَسسْتُ » و« ظَلْلْتُ » شاذّاً فقال:« وإنّما فعلوا ذلك لأنّه اجتمع المثلان في كلمة واحدة وتعذر الإدغام لسكون الثّاني منهما ،ولم يمكن تحريكه لاتّصال الضّمير به، فحذفوا الأوّل منهما حذفاً على غير قياس، وهو الحرف المتحرّك دون السّاكن لأنّهم لو حذفوا الثّاني لاحتاجوا إلى تسكين الأوّل ؛إذ كانت التّاء التي هي للفاعل تسكّن ما قبلها فكان يؤدّي ذلك إلى تكثير التغييرات(٤)

- التّصغير

فقد نجم عن طَرْد الصّرفيّين صيغاً ثلاثاً للتّصغير« فُعَيْل » و« فُعَيْعِل » و« فُعَيْعيل » حذف في بعض أبنية الكلم زائداً كان الحرف أو أصليّاً.

من ذلك حذفهم حرفاً من الاسم الخماسيّ وليس رابعه شيئاً من حروف المدّ عند تصغيره. كقولهم:« سُفَيْرِج » و« فُرَيْزِق » أو« فُرَيْزِد » في تصغير« سَفَرْجَل » و« فَرَزْدَق » فقد حذفت اللاّم من« سَفَرْجَل » والدّال أو« القاف » من« فَرَزْدَق » لتقاطع الكلمة المصغّرة مع الصّيغة، بدليل قوْل ابن يعيش:« ليرجع إلى الأربعة ثمّ تصغره تصغير ما كان على أربعة أحرف ثمّ تعوّض من المحذوف ياء رابعة نحو قولك في « سفرجل »

(١)ابن يعيش- شرح المفصل، ج٩، ص٣٨.
(٢) المصدر نفسه، ج٩، ص٣٨.
(٣) المصدر نفسه، ج١٠، ص٦.
(٤) المصدر نفسه، ج١٠، ص١٥٣.

و«سُفيرج»...»(١)

غير أنّ هذا الحذف قد يفسّر تفسيراً آخر مؤدّاه الثّقل النّاجم عن طول الكلمة باستعمالها مصغّرة دونما حذف أي «سُفيريجل».

وأمّا اشتراط الحذف في الخماسيّ وليس رابعه شيئاً من حروف المدّ فيعلّل بكون وزن«فُعيعيل» يتكوّن من صائت قبل آخره فهو بحكم الحركة.

أمّا« سفيريجل» ففيه صامت قبل آخره وهو مستثقل.
ومنه حذف التّاء في تصغير« متّعد» و« متّسر» و« متّزن». قال ابن يعيش:« فإذا صغّرتها حذفت لكون الاسم بها خمسة أحرف وإذا حذفت التاء عادت الواو والياء إلى أصلهما لأنّ القلب إنما كان لأجل التّاء»(٢)

ومنه حذف الياء الأخيرة« إذا آل التّصغير بالاسم إلى أن يجتمع في آخره ثلاث زيادات... لثقل الجمع بين الياءات، وخصّوا الأخيرة بالحذف لتطرّفها وكثرة تطرق التّغيير إلى اللاّم»(٣)

ومنه حذف الألف المقصورة إذا وقعت خامسة وكان قبلها أربعة أحرف أصول كقولك في تصغير« قرقرى» « قُريقر»(٤)

ومنه حذف الزّائدين من الاسم المصغر إذا اجتمعت فيه ثلاث زيادات ولإحداهن مزية على أختيها نحو حذف النّون

(١) ابن يعيش- شرح المفصّل،ج٥، ص١١٦.
(٢) المصدر نفسه، ج٥، ص١٢٣.
(٣) المصدر نفسه، ج٥، ص١٢٥.
(٤) المصدر نفسه، ج٥، ص١٢٩.

وإحدى السّينين وإبقاء الميم في« مُقْعَنْسِس » عند تصغيرها(١)

- النّسب:

ومن أمثلته اطّراد حذف تاء التأنيث من مثل« بصرة » و « مكّة » و« كوفة »؛ إذ تقول في النّسب:« بصريّ » و« مكّيّ » و« كوفيّ ».

وقد علّل ابن يعيش هذا الحذف بقوله:« وإنّما سقطت التّاء من النّسب لأنّا لو بقيناها في الاسم على ما كانت عليه قبل النّسب لوجب أنْ تقول:« بَصْرَتِيّ » و« كُوفَتِيّ » و« مُكَتِيّ » في الرّجل ينسب إلى« البَصْرة » و« الكُوفَة » و« مَكّة »، ولزمنا أنْ نقول إذانسبنا« امرأة » إلى ما فيه تاء التّأنيث « بَصْرَتِيَّة » و« كُوفَتِيَّة » و« مَكَّتِيّة » و« فَاطِمَتِيَّة »، فكان يجمع في الاسم الواحد تاءان للتّأنيث،وذلك لا يجوز، وأيضاً فإنّ ياءي النّسب لمّا كانت مشابهة لتاء التّأنيث من الجهات المتقدّمة لم يجمع بينهما كما لم يجمع بين علامتي نسبة »(٢)

ومنه حذف الياء والواو من« فَعِيلَة » و« فُعَيلة » و« فَعُولة » نحو « حَنِيفَة » و« جُهَيْنَة » و« شَنُوءَة » تخفيفاً.(٣)

قال ابن يعيش: « وأمّا حذف الياء فلأنّها في نفسها مستثقلة مع كونها زائدة، وقد حَصَل في الكلمة أسباب أوجبت ثقلها ،وهو أنّه اجتمع فيها ياء« فَعِيلَة » أو« فُعَيْلَة » مع كسر ما قبل علم النّسبة،وياءي النّسبة وكلّ ذلك من جنس واحد،

(١) ابن يعيش- شرح المفصّل،ج٥، ص١٣١.
وفي المسألة خلاف بين سيبويه والمبرّد أيّهما يحذف؛ إذ ذهب سيبويه إلى حذف النون والسّين وتبقى الميم لأنها لمعنى، ورأى المبرد حذف الميم والنّون لأنّ السّين أشبهت الأصلي إذ كانت للإلحاق.
انظر المبرّد- المقتضب، ج٢، ص٢٥٤. والعكبري- اللباب، ج٢، ص١٦٨.
(٢) ابن يعيش- شرح المفصل، ج٥، ص١٤٤.
(٣) المصدر نفسه، ج٥، ص١٤٦.

فاستثقل اجتماعها ،والنّسب باب تغيير فحذفوا الياء تخفيفاً.(١)

وقال« ... وأمّا« فَعُولة » فَحُكْمُها في النَّسَب عند سيبويه حكم« فَعِيلَة » فتسقط الواو كما سقطت الياء، ويفتح عين الفعل المضمومة كما فتح المكسورة وحجّته في ذلك أنّه قد وجد في « فَعُولة » من الثّقل ما وجد في« فَعِيلَة »(٢).

وتُحْذف الياء المتحرّكة من كلّ مثال قبل آخره ياءان مدغمة إحداهما في الأخرى نحو« أُسيِّد » لثقل الاسم باجتماع ياءين وكسرتين بعدهما ياء الإضافة، فثقل عليهم اجتماع هذه المتجانسات فحذفوا الياء تخفيفاً وخصّوا المتحركة بالحذف لأنّه أبلغ في التّخفيف؛ لأنّ الاسم ينقص ياء فيخفّ، ولو حذفوا الياء السّاكنة لبقيت الياء المكسورة، فتتوالى الكسرتان؛ ولأنّهم يقولون قبل النّسبة« مَيِّت » و« مَيْت » و «هَيِّن » و« هَيْن »؛ فيخفّفون بحذف الياء المتحرّكة استثقالاً، فإذا نسبوا جاءوا بياء النّسبة ولزموا التّخفيف(٣).

ويحسُن حذف الألف زائدة عند النّسبة إلى« حُبلى » و «سَكْرَى» فتقول:« حُبَلِيّ » و« سَكْرَيّ »(٤) كما يحسن حذف الياء رابعة وما قبلها مكسور نحو قولك في النّسبة إلى« قَاضِي » و « حَانِي »:« قَاضِيّ » و« حَانِيّ »(٥).

كما يكثر الحذف في مباحث الجمع والمصادر والمشتقات

---

(١) ابن يعيش- شرح المفصل، ج٥، ص١٤٦.
(٢) المصدر نفسه، ج٥، ص١٤٦.
(٣) انظر المصدر نفسه، ج٥، ص١٤٧.
(٤) انظر المصدر نفسه، ج٥، ص١٥٠.
(٥) انظر المصدر نفسه، ج٥، ص١٥١.

وصيغ الأفعال(١)

جـ- الحذف الاعتباطيّ(٢)

وهو حذف لغير موجب جرى عليه العرب في كلامهم، ولم يجد النّحاة له نظيراً يُقاس عليه فسوّغوا ما فيه من الحذف، وقيّدوا هذا التّسويغ.

قال ابن جنيّ:« الحذف في كلام العرب على ضربين أحدهما عن علّة فهو مقيس ما وُجدت فيه، والآخر عن استخفاف فلا يسوّغ قياسه »(٣) .

ونهج ابن يعيش نهج ابن جنيّ فجعل للحذف غير القياسيّ« الاعتباطي » أشكالاً منها حذف الهمزة في قولهم: « يابا فلان » فقال:« الذي سوّغ الحذف في« يا با فلان » أمور منها ثقل الهمزة، وإيثار تخفيفها، ومنها طول الكلمة بكونها مضافة، ومنها كوْن الكلمة كنية، والكنى تجري مجرى الأعلام، والأعلام كثيراً ما يجري فيها التّغيير، ألا ترى أنّهم قالوا: «رجاء بن حَيْوَة »،وقالوا:« مَكْوَزَة »و« مَزْيَد »و« مَحْبَب». والأمر الآخر أنّه منادى،والنداء مظنّة التّغيير، والتّغيير يؤنّس التّعبير، فلذلك حذفوا الهمزة هنا تخفيفاً ،ولا يفعلون ذلك في غير النداء. لا يقولون:« جاءني بو فلان »و« رأيت با فلان » وهذا الحذف يجري مجرى« لم يَكُ » في جواز استعمال الحذف والأصل؛ لأنّ كثرة الاستعمال قاومت الأصل ولم تغلب

---

(١) انظر محمد الروابدة- الحذف الصّرفي اللغة العربيّة« رسالة دكتوراة- الجامعة الأردنية ».

(٢) قيل: « اعلم أن العرب قد حذفوا فاء الكلمة أحياناً وحذفوا لام الكلمة أحياناً أخرى وأنّ هذا الحذف قد يكون لعلّة تصريفيّة وقد يكون اعتباطاً لا لعلّة تصريفيّة ولا لسبب أوجبه إلا مجرد التخفيف

انظر ابن الأنباري- الإنصاف في مسائل الخلاف، ج١، ص٨« حاشية المحقق »وعبد الفتاح الحموز- ظاهرة كثرة الاستعمال ومسائلها في العربية، ص٣٩.

(٣) ابن يعيش- شرح الملوكي، ص٣٢٣.

عليه »(١)

ومنها حذف « الهمزة » في لفظ الجلالة« الله »(٢) و « ناس »(٣) و« يرى » وتصاريفها(٤) و« أشياء »(٥) .وحذف الألف في« أمَ والله لأفعلن »(٦) تخفيفاً ،وحذف النّون في« إن زيداً لمنطلق »(٧)، والباء في« رُب »(٨) ،والخاء من« بخ بخ »(٩)، والفاء من« أف »(١٠) ،والطّاء من« قط » كراهية التّضعيف(١١).

الإدغام

الإدغام ظاهرة صرفيّة صوتيّة متحقّقة في العربيّة نطقاً وكتابة، عُني بها الدارسون قديماً(١٢) وحديثاً(١٣)؛ لارتباطها الوثيق بالدّرس القرآنيّ؛ فوقفوا عند مفهوم الإدغام، وصوره وأحكامه ومسوّغاته مفسّرين ومعلّلين.

وقد درسها ابن يعيش أسوة بغيره دراسة متميّزة واعيّة تمّم فيها جهود غيره من السّابقين: نحاة وصرفيّين بعد أن اطّلع

---

(١) ابن يعيش - شرح الملوكي ، ص٣٧٠
(٢) المصدر نفسه، ص٣٥٦- ٣٦٢
(٣) المصدر نفسه، ص٣٦٢.
(٤) المصدر نفسه، ص٣٦٩- ٣٧١.
(٥) المصدر نفسه، ص٣٨٤.
(٦) المصدر نفسه، ص٣٨٤.
(٧) المصدر نفسه، ص٤٢٥.
(٨) المصدر نفسه، ص٤٢٨.
(٩) المصدر نفسه، ص٤٣٣- ٤٣٦.
(١٠) المصدر نفسه، ص٤٣٧- ٤٣٨.
(١١) المصدر نفسه، ص٤٤٠- ٤٤١.
(١٢)انظر سيبويه- الكتاب،ج٤،ص٤٣١. وابن جنّي-الخصائص، ج٢،ص١٤١-١٤٣. والزّجاجي-الجمل في النّحو،ص٤٠٩.وأبا علي الفارسي-التّعليقة، ج٣،ص٩٠. وابن الخباز-الغرّة المخفية، ص٧٧٣. وابن عصفور-الممتع، ج٢،ص٦٣١.والإستراباذي-شرح الشّافية، ج٣،ص٢٣٥. والمكّودي-شرح المكّودي،ص٣٥١. و أبا البقاء- الكلّيات، (دغم).
(١٣) انظر المهيري-التّعليل و نظام اللّغة، ص١٢١. وجعفر عبابنة-هل كان في العربية وزنا «افعّل» و «تفاعل»، ص١٤٩-١٥٢. والطيّب بكّوش-التّصريف العربي، ص٦٧-٦٩. وإبراهيم أنيس-الأصوات اللّغويّة، ص٢٥١،تمّام حسّان. اللّغة العربيّة معناها و مبناها ، ص٢٧٩-٢٩٩.

عليها وأفاد منها.

والإدغام كما عرّفه ابن يعيش« أنْ تصل حَرْفاً ساكناً بحرف مثله مُتحرك من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف فيصيران لشدّة اتّصالهما كحرف واحد يرتفع اللّسان عنهما رفعة واحدة شديدة، فيصير الحرف الأوّل كالمستَهْلَك لا على حقيقة التّداخل والادّغام »(١)

وهذا التّعريف مبنيّ على إدراك ابن يعيش أنّ الإدغام خطوة ثالثة قد يسبقها خطوتان: القلب إلى مماثل ثمّ تسكين الأوّل(٢)؛ لأن الإدغام نزوع إلى التّماثل بين صوتين(٣) دون سكتة(٤)؛ لأنّ السّكتة تحلّ الإدغام إلى صوتين، والوصل يجعلهما كالواحد من غير أن يَفْنَى الصّوْت الأوّل؛ لأنّ الحركة أو السّكتة تعيده(٥).

ويكون الإدغام في المتماثلين أي« المثلين من جنس واحد »(٦) في كلمة واحدة نحو الدّال في« شدّ »، والسّين في « كسّر »، أو في كلمتين منفصلتين نحو اللاّم في قوْله تعالى

---

(١) ابن يعيش - شرح المفصل : ج١٠ ، ص١٢١ . وانظر ابن يعيش -شرح الملوكي ،ص٤٥١- ٤٥٢

(٢) انظر ابن يعيش- شرح المفصل، ج١٠، ص١٢١
وكلام ابن يعيش بمنزلة ردّ على تعقيب الدّكتور عبد الصبور شاهين على مفهوم الإدغام عند ابن يعيش حين قال:« وعبارة المفصّل » أنْ تصل حرفاً ساكناً بحرف مثله متحرك توحي بأنّ النّحويين إنّما يعالجون في هذا التّعريف عملية الإدغام وحدها دون إشارة إلى ما يسبقها من حذف للحركة وقلب للصّوت الأوّل من مثل الثّاني سواء أكان مجانساً أو مقارباً... أي أنهم اقتصروا على تصوير العمليّة الصوتية. والمفروض أن الإدغام لا يكون إلا بين مثلين سواء أكان ذلك بالفعل أم بالتحويل والقلب. وعملية القلب والتحويل مستقلة عن عملية الإدغام سابقة عليها وإنْ كانت تتمّ من أجلها.
انظر عبد الصّبور شاهين- أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، ص١٢٢-١٢٣

(٣) انظر الطّيب بكّوش- التصريف العربي، ص٦٧.

(٤) انظر جعفر عبابنة- هل كان في العربيّة وزنا« اتفعّل » و« اتفاعل »، ص١٤٩.

(٥) انظر إبراهيم أنيس- الأصوات اللّغويّة، ص٢٥١.

(٦) ابن يعيش- شرح المفصّل، ج١٠، ص١٢١.

﴿ولم يجعل له عوجا﴾(١) مثلما يكون في المتقاربين اللّذين يلتقيان من حَيْث الصّفة أو المخرج؛(٢)؛ « لأنّ المتقاربين كالمتماثلين لأنهما من حيّز واحد، فالعلّة الموجبة للإدغام في المثلين قريب منها في المتقاربين لأنّ إعادة اللّسان إلى موضع قريب ممّا رفعته عنه كإعادته إلى نفس الموضع الذي رفعته عنه »(٣). ونحو ذلك الدّال والتّاء في« ادّكر »من صيغة« افْتَعْل »والتاء والطّاء في﴿بيّت طائفة﴾(٤) في كلمتين منفصلتين.

ويتحقّق الإدغام بتسكين الأوّل وتحريك الثّاني(٥)، على ألاّ يكون الأوّل مدّاً(٦)، أو متصدّراً الكلمة نحو« دَدَن »(٧) ،أو ملحقاً نحو« جَلْبَب »(٨) ،أو في وزن مُلحق نحو« قَرْدَد » و« مَهْدَد »(٩) لئلاّ يبطل بذلك غرض الإلحاق، أو اسماً على وزن« فَعَل » نحو « طَلَل » لما يستتبع ذلك من لبْس ، (١٠) و ضياع لهوية الكلمة وطمس معالمها (١١) . أو اجتماع مثلين من كلمتين ، و ما قبل الأوّل حرف صحيح ساكن نحو « قرم مالك » ؛لما يترتّب على

---

(١) سورة الكهف، آية (١).
(٢) ويكون ذلك بعد قلب الأول إلى لفظ الثّاني وتسكينه ثم إدغامه.
قال ابن يعيش:« إذ لو أخذت في إدغام المقارب في مقاربه من غير قلب استحال لأنّ الإدغام أنْ تجعل الحرفين كحرف واحد يرتفع بهما اللّسان رفعة واحدة، ولذلك لا يتأتى مع اختلاف الحرفين، لأنّ الحرفين وإن تقارب مخرجهما فهما مختلفان في الحقيقة، فيستحيل أنْ يقع عليهما رفعة واحدة، فلذلك وجب قلبه إلى لفظ الثّاني».
انظر ابن يعيش- شرح المفصل، ج١٠، ص١٣١.
(٣) المصدر نفسه، ج١٠، ص١٣٢.
(٤) سورة النّساء، آية (٨١).
(٥) على ألا تكونَ الحركة عارضة كالتي يؤتى بها للتخلّص من التقاء السّاكنين أو علامة للإعراب.
انظر ابن يعيش- شرح الملوكي، ص٣٤٤. وجعفر عبابنة- هل كان في العربيّة وزنا « اتفعّل »و« اتفاعل » ص١٥١.
(٦) انظر ابن يعيش- شرح المفصّل، ج١٠، ص١٢١.
(٧) انظر ابن يعيش- شرح الملوكي، ص٤٥.
(٨) انظر ابن يعيش- شرح المفصّل، ج١٠، ص١٢٢. وابن يعيش- شرح الملوكي،ص٤٥٣
(٩) انظر المصدر نفسه، ج١٠، ص١٢٢- ١٢٣.
(١٠) انظر ابن يعيش-شرح المفصّل ، ج١ ، ص ١٢٣ ، ابن يعيش -شرح الملوكي ، ص٤٥٢.
(١١) انظر جعفر عبابنة- هل كان في العربيّة وزنا« اتفعّل »و « اتفاعل » ، ص ١٥١

الإدغام من اجتماع ساكنين لا على شرطه . (١)

و يكون الإدغام جائزاً في حالات منها أن يكون المثلان متحرّكين في كلمتين مستقلّتين نحو قولك « جَعَلَ لك »(٢) ، وأن يكون المثلان تائين نحو « اقْتَتَل » (٣) ، و أن تكون الحركة الثّانية عارضة نحو اردُدِ ابنك »(٤) ،و أن تكون الكلمة فعلاً مضارعاً مجزوماً علامة جزمه السّكون نحو لم « يَغُضَّ » و « لا تغُضَّ »(٥) و منها التقاء التّاءين الزّائدتين في أوّل المضارع نحو « تَنَزَّلَ » و « تَلَظَّى » (٦).

و تمثّل الخفّة و أمن اللّبس تُكأة الصرّفيّين في تعليل ظاهرة الإدغام ، فوعى ابن يعيش ذلك و حاول أن يعمّقها بشرحه التّطبيقي الّذي اقترب من الأنظار الحديثة في التّفسير الصّوتي لهذه الظّاهرة .

---

(١) و لذلك ردّ ابن يعيش قراءة أبي عمرو « نحنُ نقصّ » بالإدغام » و فسّرها باختلاس الحركة و ضعفها لاعلى إذهابها بالكلّيّة.

(٢) قال ابن يعيش : « إن شئت قلت « و جعل لك » من غير إدغام ، و إنّما كان ترك الإدغام جائزاً في المنفصلين و لم يجز ذلك في المتّصلين ؛ لأنّ الكلمة الثّانية لا تلزم الأولى ؛ و إنّما وجب في المتّصلين للزوم الحرفين ».

انظر ابن يعيش - شرح المفصّل ،ج١٠ . ص١٢٢.

(٣) قال ابن يعيش : « و إذا أدغمت ففيه وجهان ، فتح القاف و كسرها ، فالفتح لأنّه لمّا كره ظهور تاءين في كلمة أسكن الحرف الأوّل ،و نقل حركتها إلى القاف ، فاستغنى من همزة الوصل فحذفوها ، و قالوا « قَتّل » بفتح القاف ، و تشديد التّاء ، و من كسر و قال : « قتّل » فإنّه حذف حركة التّاء حذفاً و لم ينقلها إلى ما قبلها ، ثمّ كسر القاف لالتقاء السّاكنين . وأمّا الوجه الثّاني و هو الإظهار فلأنّ التّاءين في حكم منفصلين من جهة أنّ تاء الافتعال لا يلزم أن يقع بعدها مثلها بل قد يقع بعدها غير تاء نحو « اقتصر » و « اقترب » و « وابتدع » و « ارتوى » فصار لذلك كالمتّصلين . انظر ابن يعيش- شرح المفصّل، ج١٠، ص ١٢٢.

(٤) انظر ابن يعيش - شرح الملوكي ، ص٤٥٤.

(٥) انظر المصدر نفسه ، ص٤٥٤.

(٦) قال ابن يعيش : « و قد اختلف في المحذوفة ، فذهب سيبويه والبصريّون إلى أنّ المحذوفة هي الثّانية ، و قال بعض الأصحاب المحذوفة الأولى . قالوا و يجوز أن تكون الثّانية و الحجّة لسيبويه أنّ الثّانية هي الّتي تسكّن و تدغم في « ازّينت » و « وادّارأتم »

انظر ابن يعيش - شرح المفصّل ، ج١٠ ، ص١٥٢ و ابن الأنباري - الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج٢، ص ٢٥٢-٢٥٣.

أ- التّخفيف .

فغاية الإدغام التّخفيف باختصار الجهد العضلي المبذول في النّطق بالمثلين منفردين .

قال ابن يعيش : « و الغرض بذلك طلب التّخفيف ؛ لأنّه ثقُل عليهم التّكرير ،و العَوْد إلى حرف بعد النّطق به ، وصار ذلك ضيقاً بالكلام بمنزلة الضيق في الخطو على المقيّد ؛ لأنّه إذا منعه القيد من توسيع الخطو صار كأنّه إنّما يقيّد قدمه إلى موضعها الّذي نقلها منه فثقُل ذلك عليه ، فلمّا كان تكرير الحرف كذلك في الثّقل حاولوا تخفيفه بأن يدغموا أحدهما في الآخر فيضعوا ألسنتهم على مخرج الحرف المكرّر وضعة واحدة و يرفعوها بالحرفين رفعة واحدة لئلّا ينطقوا بالحرف ثمّ يعودوا إليه . »(١)

والتّخفيف بهذا المفهوم يقترب من فكرة البناء المقطعيّ للّغة العربيّة .(٢) و يبدو أنّ ابن يعيش قد أحسّ بها - فكرة البناء المقطعيّ - بلحظه ثقل تتابع مقطعين قصيرين متتاليين ، و ما يؤدّيه الإدغام من تقليل للمقاطع بإسقاط الحركة بين المثلين نحو « شَدَّ » و « مَدَّ » ، أو نَقْل الحركة بين المثلين لُيحرّك بهما السّاكن الّذي يقع قبل المثل الأوّل نحو « يَسْتَرَدُّ » أو الإدغام النّاتج من تماثُل كلّيّ بَيْن حَرْفَيْن لا يفصل بينهما فاصل مثل « امَّحَى » .

فكلمة نحو « رَدَدَ » = (ص ح/ ص ح/ ص ح) تهيّأ لها بالإدغام « رَدَّ » (ص ح ص/ ص ح) تقليل عدد المقاطع باتّحاد المقطع الثّاني (ص ح) مع المقطع الأوّل (ص ح) لتكوين مقطع طويل (ص ح ص).

(١) ابن يعيش- شرح المفصل. ج١٠ ، ص١٢١ ، ١٣١، ١٣٢ . و ابن يعيش - شرح الملوكي ، ص٤٥١.

(٢) انظر الطيّب بكّوش ، التّصريف العربي ،ص١٠٣ و ما بعدها

و كلمة نحو « قطّعَ » = (ص ح ص/ ص ح/ ص ح) بزيادة فونيم التّضعيف لتحميل الصيغة معنى المبالغة اختزلت عدد المقاطع و إن كانت قد حوّلت المقطع الثّاني من مقطع قصير إلى مقطع طويل .

و في « مُطْتَرِد » (ص ح ص/ ص ح/ ص ح ص) أُدغم المتقاربان (١): « الطّاء و التّاء » فأصبحت « مطّرد » دون أن يتغيّر البناء المقطعيّ للكلمة . و كذا الحال في « امّحى » و ﴿ بيّتَ طائفة ﴾(٢) و ﴿ لم يجعل له عوجا ﴾.(٣)

و هذا يعني أنّ التّخفيف قد يتم بوصل صوتي بين مقطعين وفيه تقليل لإمكانيات النّطق الصّوتي أو محافظة على المقاطع من حيث العدد والهويّة .

و يستنتج ممّا سبق أنّ الإدغام بنية صوتيّة تحتاج إلى المقطع (ص ح ص)و (ص ح ح ص) لتتحقّق بين متجانسين بشرط أن يكون المقطعان متحوّلين عن مقطعين قصيرين هما (ص ح ح) أو (ص ح) . و عمليّةالتّحويل تؤدّي إلى اختزال المقطعين في مقطع واحد ، و هو ما عبّر عنه القدماء و منهم ابن يعيش بـ « اعتمادة اللّسان اعتمادة واحدة » (٤) ،أو تطويل المقطع القصير لتحقيق غرض معنويّ كما في صيغة « فَعّلَ » و « فَعّال » و « فِعّيل » و « فُعّال » ،أو إبقاء المقطع على حاله دون زيادة كما في صيغتي « افْتَعَل » و « انْفَعَل » و بعض حالات الإبدال الأُخرى .

---

(١) انظر البحث ، ص١٧٢.
(٢) سورة النّساء آية (٨١).
(٣) سورة الكهف ، آية (١)
(٤) ابن يعيش-شرح المفصّل ، ج١٠ ، ص١٢١.

ب- أمن اللّبس .

قال ابن يعيش : « الإدغام إنّما جيء به لضرب من التّخفيف : فإذا أدّى ذلك إلى فساد عُدِل عنه إلى الأصل ، و كان احتمال التّثقيل أسهل عندهم ».(١)

و اللّبس في الإدغام الممتنع ناشيء من أنّ إسقاط الحركة يُخلّ بالمعنى أو المبنى .

ففي مثل « سُرُر » و « طَلَل » و « جُدُد » قال ابن يعيش : « لايُدغم المثلان هنا وإن كانا أصلين مثلهما في « شَدَدَ » و« مَدَدَ » من قبل أنّ الإدغام يُحدثُ لبساً و اشتباه بناء ببناء ؛ إذ لو أُدغمت لم يعلم المقصود منها ، ألا ترى أنّك لو أدغمت فقلت : « طَلَّ » و « سُرَّ »و « جُدَّ » لم يُعلم أنّ « طَلَلاً » فعلاً وقد أُدغمَ ،لأنّ في الأسماء ما هو على زنة « فَعْل » ساكن العَيْن » نحو « صَدّ » و « جَدّ » ، و لو أدغم نحو « سُرُر » فقيل « سُرّ » لم يُعلَم هل هو « فُعُل » مثل « طُنُب » وقد أدغم ، أو هو على « فُعْل » أصلاً نحو « جُبّ » و « دُرّ » ، و كذلك « جَدَدَ » ولم يكن مثل هذا اللّبس نحو « شَدَّ » و « مَدَّ » لأنّه ليس في زنة الأفعال الثّلاثيّة ما هو على زنة « فَعْل » ساكن العَيْن فيلتبس به » (٢)

و كرهوا الإدغام في « كُنْية » ، و « شاةٌ زَنْماء »... وقالوا « غَنَمٌ زَنَمٌ » فلم يدغموا فيقولوا « كُيّة » ،و « زَمّاء »، و« زَمٌّ »... كراهية الإلباس فيصير كأنّه من المضاعف »(٣)

فإذا كانوا في مأمن من اللّبس أدغموا على نحو ما قالوا : « امّحى » في « انمحى » ، و « همّرش » في « هنمرش » ، لأنّ

---

(١) ابن يعيش - شرح المفصّل، ج١٠ ، ص١٢٢ .
(٢) المصدر نفسه ، ج١٠ ، ص١٢٣ .
(٣) المصدر نفسه ، ج١٠ ، ص١٣٢-١٣٣.

مـثـال امّحى » لا يُضـاعف فـيـه الميم ، و مـثـال « همّرش » خماسي لم يأتِ من بنات الأربعة »(١)

و مبدأ مَنْع الإدغام لأمْن اللّبس يرتبط بالضّرورة بأمرين : الأوّل : البناء المقطعيّ للكلمة »؛ إذ يترتّب على الإدغام أي « تقليل عدد المقاطع في الكلمة »ضياع المعنى ، و المعنى غاية.

فكلمة « طَلَل » باختزال عدد مقاطعها من ثلاثة مقاطع إلى مقطعين تصبح « طَلّ » فلا يدري اسم هي أو فعل من جهة ، و لا يدري أهي بمعنى الأثر الدّارس أو النّدى من جهة أُخرى ؟! الثّاني : أنّ للحركة في الكلمة قيمةً وظيفيّةً تؤدّي معنىً معجميّاً خاصّاً ، و هذا المعنى يجب صيانته بمنع الإدغام.

المماثلة

و قريبٌ من الإدغام المُماثلة (٢) ، فهي إدغام جُزئي نشأ عند المُتكلّم بآليّة تلقائيّة تهدف إلى تحقيق الانسجام الصّوتيّ وتقليل الجهد العضليّ المبذول في نطق الأصوات المتجاورة في الصّفة أو المخرج.

فإذا تجاور حرفان متنافران أو متقاربان انجذب أحدهما إلى الآخر مكتسباً صفة أو أكثر من صفات مجاوره كالجَهْر والهَمْس ، أو الإطباق و الانفتاح ، أو الشّدة والرّخاوة أو المخرج و حينئذ تسمّى المماثلة جزئيّة ؛ فإن تحلّى الصّوت بخصائص

---

(١) المصدر نفسه ، ج١٠ ، ص١٣٢ .

(٢) انظر برجشتراسر - التّطوّر النّحوي ، ص٢٩ ، و إبراهيم أنيس- الأصوات اللّغويّة ، ص٢١٣. و عبد العزيز مطر - علماء الأصوات العرب سبقوا اللّغويين المحدثين في ابتكار نظريّة التّماثل، اللّسان العربي ، مج٧ ، عدد١ ، الرّباط ، ١٩٧٠ .و رمضان عبد التّوّاب - لحن العامّة ص٣١-٤٠ . و عبد القادر عبد الجليل - التنوّعات اللّغويّة ، ص١٥٤. و داود عبده -أبحاث في اللّغة ، ص١٥. و داود عبده -بعض أحكام التّجويد في ضوء علم اللّغة ، البيان ، عدد٢٦٦ ، ١٩٨٨،ص٥٥. و الطيّب بكّوش- التّصريف العربي ، ص٦٩-٧٠.و بسّام بركة -علم الأصوات العام ، ص٩٤-٩٥.

مجاوره كافّة حتى يصبح مثله تكون المماثلة تامّة. (١)

و هذا يعني أنّ المُماثلة أو «التّحييد» على حدّ تعبير الدّكتور كريم زكي حسام الدّين « تداخل أو ذوبان فونيم في فونيم آخر حتّى يصيرا فونيماً واحداً في سياق صوتيّ معيّن نتيجة لتفاعله مع فونيم آخر يختلف معه في ملمح صوتيّ على الأقلّ ، و يكون الفونيمم الجديد النّاتج عن عمليّة «التّحييد» صورة جديدة أو وسطاً بين الفُونيمين المُحَل عنه والمُحَل إليه نتيجة لعامل المماثلة. (٢)

و قد أدرك القدماء الخاصيّة التّكيّفيّة للفونيمات تحت تأثير خصائصها في التّجاور، و التّباعد، فسمّى سيبويه المماثلة « مضارعة » (٣) و عدّها ابن جنّي « تقريباً » و« تجنيساً » (٤) في حين كانت « مناسبة » عند ابن الحاجب (٥)

أمّا ابن يعيش فقد سمّاها مجانسةً و تقريباً كقوله: : «ومثْله قولهم في « مَصْدَر » « مَزْدَر » ، أبدلوا من الصّاد الزّاي لأنّها أُختها في المخرج و الصّفير ، و موافقة الدّال للدّال في الجهر . كأنّهم كرهوا مجيء الدّال وهو حرف مجهور شديد بعد همس الصّاد و ضَعْفِها . و مثله قولهم : «سَويق» و«صَويق»، و « سراط »، و«صِراط » . و كذلك الإمالة في نحو « كتاب » و « عالم » . الغرض من ذلك كلّه تجانس الصّوت وتقريب بعضه من بعض و الملائمة بينهما (٦).

---

(١)جعفر عبابنة ، هل كان في العربيّة وزنا «اتفعّل واتفاعل » ص١٤٧-١٤٨.
(٢) كريم زكي حسام الدّين - أصول تراثيّة ، ص١٩٩
(٣)سيبويه-الكتاب . ج٤،ص٤٧٧.
(٤) ابن جنّي - الخصائص ، ج٢،ص١٤١. و ابن جنّي - المنصف ، ج٢،ص٣٢٤
(٥) انظر مبحث الإبدال عنده في الإستراباذي - شرح الشّافية ، ج٣ ، ص١٩٩ و ما بعدها
(٦) ابن يعيش - شرح الملوكي ، ص٣١٨

و قوله « إنّما وجب إبدال تاء «افْتَعَلَ» دالاً إذا كان فاؤه زاياً أو دالاً أو ذالاً نحو «ازْدَجَرَ»، و «ازْدَهى» ،و « ازدار»، و«ازْدَان»، و ادّخَرَ» ،و «ادّكَرَ» ،و « ادَّلَفَ» ، و «ادّرَأَ» ، لما ذكرناه من إرادة تجانس الصّوت ،و كراهية تباينه(١).

و قوله : « و قد حملهم طلب التّجانس و تقريب الصّوت بعضه من بعض على أن أبدلوا من التّاء دالاً في غير « افْتَعَل» و ذلك نحو «دَوْلَج» في « تَوْلَج» كأنّهم رأوا التّاء مهموسة، والواو مجهورة فأبدلوا من التّاء الدّال؛لأنّها أختها في المخرج، وأخت الواو في الجهر لتحصل المجانسة في الصّوت (٢).

و سمّاها -المماثلة - ابن يعيش مُشَاكَلة و مُوافقة ، كقوله في قراءة ﴿أن يصّلحا﴾ (٣) : « كأنّ هؤلاء لمّا أرادوا ما ذكرناه من تجانس الصّوت و تشاكله قلبوا الحرف الثّاني إلى لفظ الأوّل وأدغموه فيه لأنّه أبلغ في المُوافَقة والمشَاكلة » (٤)

و ينبغي أن يؤخذ مصطلح «المشَاكلة» و « المضارعة» و«التّقريب» بشيء من الحذر ، إذ لا تعني هذه المصطلحات المماثلة دائماً ، ذلك أنّ المصطلح القديم يستمدُّ دلالته أحياناً من السّياق الّذي يستعمل فيه .

---

(١) ابن يعيش - شرح الملوكي، ص٣٢٢ - ٣٢٣ .
(٢) المصدر نفسه ،ص٣٢٦ .
(٣) سورة النّساء، آية (١٢٨).
(٤)ابن يعيش- شرح الملوكي ، ص٣١٩.

المخالفة.

و تتّخذ العربيّة من المخالفة(١) سبيلاً ثالثاً (٢)للتّخلُّص من ثقل المتماثلين ،و تقليل الجهد المبذول في نطق الأصوات الّتي مَن حيّز واحد ،و ذلك بتغيير أحدهما إلى صوت مناسب يغلب أن يكون من أصوات العلّة أو الأصوات المتوسّطة أو المائعة كاللاّم والميم و النّون .(٣)

و قد عبّر القدماء (٤) عن ذلك صراحة حين عللّوا إقحام الياء في نحو «دِيوَان » و « قِيرَاط » و « شِيرَاز » و « دِينَار » و «دِيبَاج » و « تَقَضَّيْتُ » و « تَسَرَّيْتُ » و « أَمْلَيْتُ » بكراهية اجتماع الأمثال.

فقد نصّ سيبويه على ذلك صراحة حين قال : « اعلم أنّ التّضعيف يثقل على ألسنتهم ، و أنّ اختلاف الحروف أخفّ عليهم من أن يَكون من مَوْضع واحد » (٥)

و قد جعلابن يعيش لإبدال الياء في مثل هذه المواضعْ قسماً مُستقلاً عدّه من باب « الشّاذ يُحفظ ولا يُقاس عليه ».

قال ابن يعيش : « و أمّا القسم الثّاني من أقسام إبدالها – الياء– و هو الشّاذ فقد أُبدلت من حروف صالحة العدّة على غير قياس ، و إنّما تُحفظُ حِفْظاً و لا يُقاس عليها .(٦)

---

(١) انظر برجشتراسر – التطوّر النّحوي ، ص٣٣. و عبد العزيز مطر– لحن العامّة في ضوء الألسنة . ص٢١٣. و حاتم الضّامن – الصّرف ، ص١٨٩ . و إبراهيم أنيس – الأصوات اللّغويّة . ص٢١٣. و كريم زكي حسام الدّين – أصول تراثيّة ، ص ١٩٩ . و الطيّب بكّوش –التّصريف العربي ، ص٢ .و بسّام بركة – علم الأصوات العام ، ص٤٩–٥٠. ور مضان عبد التّواب – لحن العامّة ، ص٤١

(٢)بعد الإدغام و المماثلة .

(٣) رمضان عبد التواب – التطور اللغوي ، ص ٣٧–٣٨ .

(٤) انظر أبا علي الفارسي – التّعليقة ، ج٣ ، ص٤٣ ، ج٤ ، ص٢٥٤ . و ابن جنّي الخصائص ، ج٢، ص٢٩ ، ٢٣٤ . و العكبري– اللباب ، ج٢، ص٣١٦–٣١٧ . و ابن عصفور الممتع، ج١ ، ص٢٦٩–٣٨٠ . و ابن يعيش–شرح الملوكي ، ص٢٦–٢٥٤. و ابن يعيش–شرح المفصّل، ج١٠،ص٢٤–٢٦.

(٥)سيبويه – الكتاب ، ج٤ ، ص٤١٧

(٦) ابن يعيش – شرح الملوكي . ص٢٤٦–٢٥٦ .

و ردّ ذلك كلّه إلى باب « كراهية » اجتماع الأمثال » و ما يترتّب عليه من ثقل صوتي ، عدا ثقل الكسر في بعض الكلمات نحو « دِوَّان » ،و « شِرَّاز »، و « دِنَّار » و إن كان قد ردّ بعض الكلمات إلى جذور غير عربيّة.(١)

و قد علل ابن يعيش إقحامهم الياء دون غيرها في مثل هذه المواضع بأنّها « حرف مجهور مخرجها من وسط اللّسان ، فلمّا توسّط مخرجها الفمّ و كان فيها ماليس في غيرها كثر إبدالها كثرة ليست لغيرها »(٢).

و يمكن تفسير ظاهرة المخالفة بالاعتماد على مبدأ التّخفيف الجماعيّ ، أي إن المتكلّم الّذي ينزع بطبعه إلى تقليل الجهد بفكّ الإدغام يُحوّل أحد المتماثلين إلى صوت مناسب ينسجم إيقاعيّاً مع نطق المقاطع .

فكلمة « دِيوَان » فيها انسجامٌ مقطعيّ بين المقطعين « دي » و « وَانَ ».

و كلمة « أَمْلَيْتُ » فيها انسجام بين « أَمْ » و « لَيْ » أي تحوّل الكلمة إلى تماثل مَقْطَعيّ عروضيّ نوعاً ما بدلاً من التّخالف النّطقيّ.

و تكون المخالفة بإقحام حرف آخر غير الياء تخلصاً من اجتماع مثلين ، كإقحام النّون ،و الميم و الرّاء، و الشّين ،و الغين ،و غيرها (٣) .

---

(١) ابن يعيش - شرح اللوكي ، ص٢٤١ .
(٢)المصدر نفسه،ص٢٤١.
(٣) انظر إسماعيل عمايرة - الاقيسة الفعلية المهجورة ، ص٤١-٤٩

الإعلال

الإعلال تغيير يطرأعلى بنية الكلمة بالقلب ، أو الحذف ، أو التّسكين (١) و هو مظهر من مظاهر الخفّة في العربيّة يقتضيه سعي المتكلّم إلى مطل بعض الأصوات أو تقصيرها أو حذفها تحقيقاً للانسجام الصّوتيّ (٢) و تقليل الجهد .(٣)

و هذا ما أدركه ابن يعيش عندما عدّ حروف المدّ و اللّين أخفّ الحروف فقال : « وأصل حروف الزّيادة المدّ واللّين الّتي هي الواو والياء والألف ؛ و ذلك لأنّها أخفّ الحروف إذ كانت أوسعها مخرجاً . فأمّا قول النّحويّين إنّ الواو والياء ثقيلتان فبالنّسبة إلى الألف ، وأمّا بالنّسبة إلى غيرها فخفيفتان ؛ و لأنّها مأنوسٌ بزيادتها ؛ إذ كلّ كلمة لا تخلو منها أو من بعضها ، ألا ترى أنّ الكلمة إن خلت من زيادة هذه الحروف فلن تخلو من حركة إمّا فتحة ، و إمّا ضمّة ، وإمّا كسرة . و الحركات أبعاض هذه الحروف و هي زوائد لا محالة . فلمّا احتيج إلى حروف تزاد في كلامهم لغرض كانت هذه الحروف أولى ؛ إذ لو زيد غيرها لم تؤمن نفرة الطّبع و الاستيحاش من زيادته إذ لم تكن زيادته مألوفة . »(٤)

فابن يعيش في تقريره خفّة أحرف العلّة يصدر عن قراءة

---

(١) ابن يعيش - شرح المفصّل ، ج١٠ ، ص٥٤ .

(٢) المصدر نفسه ، ج١٠ ، ص٦٦ . قال ابن يعيش :« ألا ترى أنّهم قالوا : « أغزيت » و « ادّعيت » و « أعطيت » و أصلها الواو لأنّها من « غزا يغزو » و « دعا يدعو » و« عطا يعطو » فقلبت الواو فيها ياء حملاً على المضارع الّذي هو « يغزي»، و« يدّعي»، و« يعطي». طلبا لتماثل ألفاظها و تشاكلها من حيث إنّها كلّها من جنس واحد » .

و انظر ابن يعيش - شرح الملوكي ص ٤٧٤ .

(٣)محمد حماسة عبد اللطيف-ظاهرة الإعلال في العربيّة بين القدماءو المحدثين، مجلة مجمع اللّغة العربيّة، القسم الثّاني، ج٤٨، القاهرة، ١٩٨٠م، ص١٩٨ .

(٤) ابن يعيش - شرح الملوكي ، ص١٠١-١٠٣-وانظر محمد الدناع - دور الصّرف في منهجي النّحو المعجم . ص٢١ . و مصطفى النّحاس - مدخل إلى دراسة الصّرف ، ص٣٨

واعية للتّراث الصّرفيّ ، فقد ألمح إلى أنّ الألف أخفّ أصوات العربيّة بدليل كثرة، تمثّلها في المعتلّ النّاقص والأجوف ، وكذلك الواو والياء المديّتان ؛ ففيهما خفّة موازنةمع الأحرف الصّحيحية .

و تتجلّى هذه الخفّة في مطل هذه الحروف و تقصيرها ؛ إذ لا يُمطَل من أصوات العربيّة سواها لأنهّا صائتة. و تتبادل هذه الحروف التّشكّل فتأتي الألف صورة ثانية عن الياء ،أو الواو تقبل القلب أو التّقصير في « قَال » ،و «بَاع » . و تأتي الياء صورة عن الواو في « مَرْمِيّ » كما تكون الواو صورة عن الياء في « مُوسِر » ، أي إنّ هذه الأحرف أحرف مُجانسة ؛ تأتي مُجانسة للبيئة الصّوتيّة الّتي تسبقها أو تلحقها ، و هذه البيئة هي الّتي تُحدّد المظهر الّذي يجب أن تتجلّى فيه هذه الأصوات سواء أكان ألفاً أو واواً أو ياء . و هو ما يُسمّى في علم الأصوات الحديث بالمماثلة التّقدُّميّة أو الرّجعيّة. (١)

- القلب

و مؤدّى فكرة الإعلال بالقلب استبدال حرف العلّة بحرف علّة آخر أو بالهمزة لسبب صوتيّ . و من أمثلة ذلك :

قلب الواو و الياء ألفاً إذا تحرّكتا و انفتح ما قبلهما نحو «قَامَ» و «بَاعَ» ،و «خَافَ» ،و «غَزَا» ،و «رَمَى».

و قلب الياء واواً إذا سَكَنت اليَاء وانْضَمَّ ما قبلها نحو« مُوسِر »، « و مُوقِن » .

---

(١) انظر داود عبده – الترتيب في ترتيب القواعد الصوتية في اللغة العربية – أشغال ندوة اللسانيات في خدمة اللغة العربية ، الجامعة التونسيّة تونس ١٩٨٣.
و داود عبده –أبحاث في اللغة ، ص ٣٥٧ . و رمضان عبد التواب – التطوّر اللّغوي ، ص٣٧–٣٨ .و صلاح الدين صالح حسين – إعلال الواو في اللّغة العربيّة، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة، ج٤٨، ١٩٨١، ص١٨٤–١٨٥.

و قلب الواو ياء إذا سَكَنَت وانْكَسَر ما قبلها و لم تكنْ مُدْغَمَة نحو« مِيعَاد »و « مِيزَان » و « مِيقَات » ، و إذا اجتمعت مع الياء في كلمة واحدة إحداهما ساكنة،والثّانية متحرّكة نحو « سَيِّد » ، و « مَرْمِيّ »، و « كَيّ ».

و قلب الواو أو الياء همزة إذا انكسرتا بعد ألف ساكنة زائدة كألف اسم الفاعل نحو « قَائِل »، و « بَائِع »، و « المَصْدَر » نحو « كِسَاء »، و « عَطَاء »، و صيغة مُنْتهى الجموع نحو « بَشَائِر»، و « عَجَائِز » .

وقد مَدّ ابن يعيش مفهوم الإعلال ، وأدخله في حيّز الإبدال فقال : « والبَدَل على ضَرْبَيْن : بدل هو إقامة حَرْف مقام حرف غيره نحو تاء « تُخَمَة »، و « تُكَأة » . و بدل هو قلب الحرف نفسه إلى لفظ غيره على معنى إحالته إليه . و هذا إنّما يكون في حروف العلّة الّتي هي الواو و الياء، والألف ، و في الهمز لمقاربتها إيّاها و كثرة تغيّرها »(١)

و هذا يعني أنَّ الإبدال عامٌّ، والإعلال خاصّ ؛ إذ كُلُّ قلب بدل و ليس كلُّ بدلٍ قلباً »(٢)

و لم يخرج ابن يعيش في تفسير ظاهرة القلب في الإعلال عمّا استقرّ عليه النَّظر الصَّرفيّ ، و إن كانَ قَدْ أَرْسَل رأياً كأنّه حَدْس بما آل إليه التّفسير الصَّوتيّ الحديث لظاهرة الإعلال بالقلب ؛إذ قال في تفسير قلب الواو و الياء ألفاً نحو « دَعَا »، و « رَمَى » : « أصلهما « دَعَوَ »، و « رَمَيَ » فصارا إلى الإبدال لما ذكرنا من تحرّكهما ،و انفتاح ما قبلهما. و العلّة في هذا القلب اجتماع الأشباه ، و الأمثال ، و ذلك أنّ الواو تُعدُّ

(١) ابن يعيش – شرح الملوكي ، ص٢١٤
(٢) المصدر نفسه ، ص٢١٥

بضمّتيْن ، و كذلك الياء بكسرتين ،و هي في نفسها متحرِّكة، وقبلها فتحة ، فاجتمع أربعة أمثال ، و اجتماع الأمثال عندهم مكروه ، و لذلك و جب الإدغام في مثل « شَدَّ »، و « مُدَّ » فهربوا والحالة هذه إلى الألف لأنّه حرفٌ يؤمن معه الحركة ، و سوّغ ذلك انفتاح ما قبلها إذ الفتحة بعض الألف و أوّل لها »(١)

ويبدو أنّ ابن يعيش أراد أن يشير إلى أنّ فتحة القاف من «قَال» حركة ، والواو حركتان « ضَمّة + ضَمّة » و الفتحة الّتي عليها في الأصل المفترض حركة رابعة ، فأريد التّخلُّص من توالي الأمثال فحذفت إحدى الضمّتين فأصبحت الفتحة الموجودة بحُكم السّاكنة ، و هي حاجز غير حصين بين الفتحتين اللّتين اجتمعتا و أدغمتا ألفا .

قَـُـُـَل ← قَـُـَل ← قَـَـَل ← ق ا ل ← قال.

وهذا الّذي ذهب إليه ابن يعيش قريب ممّا ذهب إليه الدّكتور داود عبده حين قال : « إنّ ما طرأ على كلمة « قَوَلَ » حين أصبحت « قَال » ،و « بَيَع » حين أصبحت « باع »، يمكن تفسيره كما يلي :

أوّلاً : تُحذف الواو، الياء إذا وقعتا بين حركتين متماثلتين أي مدّين قصيرين متماثلين .

ثانياً : ينتج عن المدّين القصيرين- و قد أصبحا متواليين بعد سقوط الواو والياء- مدٌّ طويلٌ من جنسهما . فإذا كان المدّان القصيران فَتْحَتَيْن نتج عنهما فتحة طويلة نرمز إليها في نظام الكتابة العربيّة بِحرْف الألف »(٢).

(١) ابن يعيش - شرح المفصّل ، ج١٠ ، ص ١٦ . و انظر ابن يعيش - شرح الملوكي ، ص ٢٢٠.

(٢) داود عبده - أبحاث في اللّغة ص٢٧ و انظر داود عبده - التّرتيب في تطبيق القواعد الصّوتيّة في اللّغة العربيّة.

أمّا تفسيره قلب الواو ياء في نحو «ميعاد»، وأمثالها بسكون الواو وانكسار ما قبلها (١) و قلب الياء واواً نحو «موسر» لسكونها و ضمّ ما قبلها (٢) فلا يخرج عمّا ذهب إليه المحدّثون. فالواو في «مِوْعاد» تشرّبت كسرة ما قبلها لإيهانها بالسّكون و قوّة حركة ما قبلها فقلبت ياء وهو ما عبّر عنه بالمماثلة التقدمية للحرف إذ تحولت الواو إلى ياء مماثلة لكسرة سابقة في «ميعاد» مثلما تحولت الياء إلى واو مماثلة لحركة ما قبلها في «موسر».

مِ ـَ و عْ ـَ د ← مِ ـَ ي عْ ـَ د ← مِ ـَ ـِ ع ـَ د ← مِيعَاد.

مُ ـُ ي سْ ـِ ر ← مُ ـُ و سْ ـِ ر ← مُ ـُ سْ ـِ ر ← مُوسِر.

وانقلاب الوا و الياء في كلمةإحداهما ساكنة والأخرى متحرّكة كما قال ابن يعيش (٣) موافقاً سابقيه يُفسَّرُ بالمشاكلة التّقدّميّة أو الرّجعيّة في المنظور الصّوتي الحديث.

ك ـَ وْ ي ← ك ـَ ي ي ← ك ـَ يّ ← كيّ

سَ ـَ يْ و ـِ د ← سَ ـَ ي ي ـِ د ← سَ ـَ يّ ـِ د ← سَيِّد.

مَ ـَ رْ مِ ـُ ي ← مَ ـَ ر مُ ـُ ي ي ← مَ ـَ ر م ـِ يّ ← مَرْمِيّ.

يلاحظ ممّا سبق أنّ القدماء قد أجمعوا أنّ الّذي يقلب يجب أن يكون ساكناً، كواو مفعول في «مرميّ»، أو موهناً بالتّسكين نحو «قال»، و هذا الضّرب من التّسكين يؤدّي إلى إضعاف الحرف المعلّ و جعله عُرضة للتّأثّر بمجاوره.

---

(١) ابن يعيش - شرح الملوكي، ص٢٤٢

(٢) المصدر نفسه، ص٤٦٣

(٣) المصدر نفسه، ص ٤٦٣

قال ابن يعيش: «إنّما جعل الانقلاب إلى الياء متقدّمة كانت أو متأخّرة لوجهين أحدهما أنّ التّاء من حروف الفم و الإدغام في حروف الفم أكثر منه في حروف الطرفين. و الوجه الثّاني أن الياء أخف من الواو فهربوا إليها لخفّتها»

- **النّقل**

هو نقل حركة عين حرف العلّة إلى الحرف الصّحيح السّاكن قبله تخفيفاً . ووجه الخفّة تسهيل النّطق بتحويل حرف العلّة مع الحرف الّذي قبله إلى مقطع واحد يصبح فيه حرف العلّة حرف مدّ نحو « يَقُول » ، أصلها « يَقْوُل » نقلت الضّمّة إلى القاف فسكنت الواو ، وأصبحت مَدّيّة ، أي أن إعلال التّسكين ينشأ عنه تحوّل في طبيعة حرف العلّة ؛ إذ يكون الميزان الصّرفيّ المفترض حرفاً صامتاً ، لكنّه عند التّحويل يصبح صائتاً .

و تبع ابن يعيش الصّرفيّين في عدّ الفتحة الّتي قبل الألف في نحو « يَخَاف » ، و « يَهَاب » منقولة من الواو، والياء في « يَخْوَف » و « يَهْيَب » إلى ما قبلها و هو الخاء و الياء ثمّ قلبتا ألفين لتحرّكهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما الآن .

قال ابن يعيش : « ففي هذين الفعلين أعني « يَخَاف » و « يَهَاب » نقل و قلب ، و في « يَقُول » و « يَبِيع » نقل فقط »(١)

و من الواضح أنّ الصّرفيّين و منهم ابن يعيش احتكموا في تناولهم هذه الظّاهرة إلى الرّسم الإملائيّ ؛ إذ دأبوا على وضع فتحة قبل الألف ظنّاً منهم أنّ الحرف الّذي قبل الألف متحرّك بالفتح . و في هذا شيء من عدم الدّقّة ؛ إذ إن الفتحة الّتي قبل الألف هي في حقيقتها فتحة طويلة ؛ أي أنّه لا نقل

---

(١)ابن يعيش -شرح الملوكي ، ص ٤٤٦

(٢) انظر داود عبده - أبحاث في اللغة ، ص٤٧

في نحو « يَخَاف » ، و « يَهَاب » لأنّ الخاء والهاء ساكنتان (٢).

٣-الحذف(١)

و قد عُبّر عن بعض مواضعه مثل « قُلْ » ، و « لم يَبِعْ » ، و« أَرَدْتُ » ، و« رَضُوا » بالتقاء السّاكنين ، وهو تفسير شكلي فرضه نظام الكتابة العربيّة ، و هو في حقيقته تقصير للصّائت الطّويل .

و منه تقدير علامة الإعراب على المنقوص نحو :« الدّاعي » و الفعل المضارع المعتلّ الآخر نحو « يَدْعُو » و « يَرْمِي »، و« يَخْشَى » ؛ إذ رأى القدماء أنّ الحركة قد حذفت استثقالاً على سبيل إعلال التّسكين .

و حقيقة الأمر أنهالم تحذف ، وإنّما قادهم إلى هذا قياسهم المعتلّ على الصّحيح طرداً للباب ، لأنّ الحركة لا تُقدّر على الحركة أي لا تهجم على الحركة كما قال ابن جنّي .(٢)

يلاحظ ممّا سبق أنّ النّحاة القدامى في تفسيرهم ظاهرة الإعلال انطلقوا من منطلقات ثلاثة :

الأوّل : قياس المعتلّ على الصّحيح .

الثّاني : عدّ الصّوائت الطّويلة حروفاً .

الثّالث : الرّسم الإملائي .

أمّا المحدثون فَبَنوا دراستهم على التّفرقة بين الصّوائت والصّوامت و الاعتماد على المنطوق .

فيكون القدماء قد احْتَوَوْا جميع وُجوه الظّاهرة بما فيها الشّاذ الّذي جاء مَنْبَهة على الأصل في حين نَأَتْ عن المحدثين

---

(١) انظر البحث ، ص ١٥٠- ١٧٧

(٢) ابن جنّي - الخصائص ، ج٣ ، ص ١٣٨

بعض وجوه هذه الظاّهرة .

الإبدال .

قال ابن يعيش : « مَعْنَى البدَل أن تُقيم حرفاً مقام حرف في موضعه إمّا ضرورة ، و إمّا استحْسَاناً ، و الفرق بين البَدَل و العِوَض أنّ البَدَل أشْبَه بالمبدل منه من العِوَض بالمعوَّض ؛ ولذلك لا يقع موقعه نحوتاء « تُخْمَة » ، و « تُكأة »، وهاء « هَرَاق »، و لا يقال له عِوَض ؛ لأنّ العِوَض أن تُقيم حرفاً في غير موضعه نحو تاء « عِدة » و « زِنَة » و همزة « ابن »، و « اسْم ». ولا يقال في ذلك بدل إلاّ تجوّزاً مع قلّته »(١)

و حروف الإبدال اثْنَا عَشَر حَرْفاً جمعها قولهم : « طال يوم أنجدته » (٢) .و صرّح ابن يعيش أنّ حروف الإبدال غير منحصرة فيما ذكره الصّرفيّون إلاّ أن يكون قولهم على سبيل التّغليب ، فقد تُبدل الباء من الميم ، واللاّم من الرّاء ، والسّين من التّاء و غير ذلك .(٣)

و البدل نوعان لغويّ و صرفيّ .

أمّا البَدَل اللغويّ فنحو « تُرَاث » و « ابْن » إذ يُعْرف بدلالة المعنى لا وزنه الصّرفيّ ، و لعلّ هذا الضّرب من الإبدال أثر من آثار تعدُّد اللّغات و تداخلها .

و أمّا الصّرفيّ فيختصّ ببنية « افْتَعَل »، و ما تصرّف منها(٤): إذ تُبدل التّاء حَرْفاً مُجانساً للحَرْف السّابق إبدالاً قياسيّاً إن كان أحد الحروف التّالية : « الصّاد ، الضّاد ، الطّاء ، الظّاء ، الدّال ، الذّال الزّاي ، الواو ، الياء » .

---

(١) ابن يعيش - شرح الملوكي . ص٢١٤

(٢) المصدر نفسه ، ص٢١٧

(٣) المصدر نفسه ، ص٢١٥-٢١٦.

(٤) المصدر نفسه، ص٢٩٣ .

فقد أبدلت التّاء دالاً في « افْتَعَلَ » إذا كان فاؤه زاياً، أو دالاً، أو ذالاً نحو « ازْدَجَر » ، و « ازْدَهَى » ، و « ازْدَارَ » و « ازْدَان » و « ادَّخَرَ » و « ادّكَر » و « ادَّلَف » و « ادّرَأ »، لتجانس الصّوت ، وكراهية تباينه، وذلك أنّ الزّاي ،والدّال، والذّال حروف مجهورة والتّاء حرف مهموس ، فأبدلوا من التّاء الدّال لأنّها من مخرجها ، و هي مُجْهورة فتوافق بجهرها جهر الزّاي، والدّال ، والذّال و يقع العمل من جهة واحدة (١)

و أبدلت التّاء طاء في « اضْتَرَب » ، و « اصْتلح »، و « اطْتَرَد » ، و « اظْتَلَم » ... من قبل أنّ هذه الحروف حروف استعلاء، وهي مطبقة، و التّاء حرف مهموس منفتح غير مستعلٍ ، فكرهوا الإتيان بحرف يضادّه ، و ينافيه فأبدلوا من التّاء طاءً؛ لأنّهما من مخرج واحد .(٢)

و أبدلت التّاء ممّا فاؤه واو أو ياء نحو « مُتّزن » و « مُتَّسر » لأنّهم لو لم يُبدّلوهما تاء لزمهم قلبها ياء « فلمّا رأوا مصيرهم إلى تغيّرهما لتغيُّر أحوال ما قبلهما لو لم يقبلوها قلبوهما إلى التّاء لأنّه حرف جلد لا يتغيّر بتغيّر أحوال ما قبله ،و هو قريب المخرج من الواو، و فيه همس يناسب لين الواو و الياء ، ليوافق لفظه لفظ ما بعده ، و هو التّاء فيدغم فيها ، و يقع النّطق بهما دفعة واحدة »(٣)

و ابن يعيش في وقوفه على ظاهرة الإبدال يلتقي مع الرُّؤى الصّوتيّة الحديثة ، لأنّ- ظاهرة الإبدال - في حقيقتها- مماثلة جزئيّة أو كلّيّة بين تاء الافتعال وفائه من حيث الصّفة و المخرج.

---

(١) ابن يعيش - شرح الملوكي ، ص٣٢٧.
(٢) المصدر نفسه ، ص٣١٧.
(٣) المصدر نفسه ،ص ٢٩٤- ٢٩٥

الخاتمة:

اتّخذت هذه الدّراسة من حياة ابن يعيش، وعلاقته بالسّابقين، ومنهجه في الدّرس الصّرفيّ، وبحثه لبعض القضايا المفصليّة في الصّرف العربيّ، وربطها بمعطيات الدّرس اللّغويّ الحديث منطلقات لتبيّن مكانة ابن يعيش في الصّرف العربيّ.

وقد تشكّلت الدراسة في تمهيد وأربعة فصول:

عَرَضْت في التّمهيد إلى مفهوم علم الصّرف، والفرق بين الصّرف والتّصريف، وبيّنت أنّ العلاقة بين الصّرف،وغيره من مستويات الدّرس اللّغوي علاقة تكامليّة.

وتناولت في الفصل الأول نشأة ابن يعيش، وتكوينه العلمي فحرّرت اسمه، وقيّدت مولده،وتحدّثت عن نشأته، وأسرته، وشخصيّته، وشاعريّته، وأحصيْت شيوخه، وتلاميذه، ومصنّفاته، وخلصت إلى أنّ ابن يعيش حلبي المولد، والمنشأ، وأنه ينتسب لأسرة لها مكانتها الاجتماعية فجدّه بشر بن حيان كان قاضياً ببغداد، وأخوه التّقي أحمد كان عالماً في الحديث، أما أبوه عليّ فقد سكتت كتب التّراجم عن ذكره واكتفت بنعته بـ« الصّائغ ».

وبيّنت الدّراسة بتتبّعها التّاريخي لحياة ابن يعيش أن إفادته من شيوخه، ومعاصريه كانت محدودة، وأنه رفد نفسه بثقافة موسوعيّة استمدّها من مطالعته أمّهات الكتب التي أتاحها له عصره كـ« كتاب » سيبويه، و« مقتضب » المبرد، و« مفصّل » الزّمخشريّ، وغيرها. وأنّه قعد للتّدريس بعد أن أجازه تاج الدّين الكندي فقرأ على طلابه الذين غصّت بهم حلقته كـ« ياقوت الحَمَويّ »، و« القِفْطيّ »، و« ابن عمرون »، و« ابن العديم »، و« ابن مالك »، و« ابن خلكان » لمع ابن جني، ومفصل الزمخشري، وروى لهم بعض الأخبار، والأشعار، وحدّث ببعض الأحاديث.

وبيّنت الدّراسة أن مصنّفات ابن يعيش كثيرة لم يصل إلينا منها سوى« شرح المفصّل » الذي استوعب مسائل العربية بنحوها،وصرفها،و«شرح التّصريف الملوكي»الذي بحث قضايا محوريّة في الصّرف العربيّ كأبنية الأسماء، والأفعال، والزّيادة، والحذف، والإبدال، والإعلال، ولكنه لم يستوفِ قضاياه، وما ذلك لقصور وإنّما لخلو الأصل« التصريف المُلوكي » منها. و« مسائل في النحو » التي حققها الدكتور علي بن سلطان الحكمي وهي أشبه بمستلّة من كتابه« شرح المفصل ».

أما ما ذكر من أنّ لابن يعيش شَرْحاً على« كافية ابن الحاجب »، و« حاشية على تصريف العزّي » تعويلا على ما ورد عند عبد القادر البغدادي، وحاجي خليفة، وما ذكره عمر كحالة وبروكلمان أنّ لابن يعيش كتابا في« القراءات وكتاب« تفسير المنتهى من بيان إعراب القرآن » فقد تبيّن أنه محض نسبة فابن يعيش لم يطلع على كافية ابن الحاجب، ولم يعرف عنه اشتغاله بالتصريف العزي.

وما ذكره عمر كحالة وبروكلمان مردود لأن الأوّل خلط بين ابن يعيش الحلبيّ، وابن يعيش الأندلسيّ، والثّاني خلط بين ابن يعيش الحلبيّ، وابن يعيش الصّنعانيّ صاحب كتاب التّهذيب في النحو.

وأكّدت الدّراسة المكانة العلميّة المتميّزة التي حظي بها ابن يعيش فقد عوّل على جهوده جمهور من علماء العربية وحسبنا شاهدا على ذلك السّيوطي الذي حشى كتابه« الأشباه والنّظائر » بنقوله عن ابن يعيش، وعبد القادر البغدادي الذي حفظت صفحات كتابه« خزانة الأدب » جهوده وشيئاً من نقد العلماء لما أصدره من أحكام في المسألة.

وخصّصت الفصل الثّاني لأثر السّابقين في آراء ابن يعيش، فرأيت سيبويه، والفراء والمازني، وثعلب، والمبرد،

والسّيرافي، وابن جنّي، والزّمخشري، وابن الأنباري، والبصريّين والكوفيّين، هم أكثر الذين حضر وافي الدّرس الصّرفي عند ابن يعيش وإن كان قد عمِد إلى تغييب ذكرهم في غالب ما نقل عنهم كما فعل مع السيرافي، وابن جني، وابن الأنباري، وأنه كان يفيد منهم بالنّقل الحرفي أو بالتّلعب بالنّصّ بإضافة كلمة، أو حذف أخرى، أو بإعادة صوغ الفكرة حتى تبدو خالصة له. وأنه كان يعوّل على ابن جني في غالبية ما يصدر من أحكام كما في موقفه من المازني والمبرد وعلى ابن الأنباري في تعرّف آراء البصريّين والكوفيّين في المسألة، وأن اطلاعه على تراث هؤلاء وصله بكثير من الآراء لعلماء فقدت تصانيفهم.

وتناولت في الفصل الثالث المنهج الصرفي عند ابن يعيش، فبيّنت أنه متمكن من أصول صنعته، ماهر في استخدام أدواتها، فقد أحسن عرض مادته الصّرفية متحاشياً مزالق التكرار، وعوّل على الحدود فاتحة لمبحثه الصرفي، وتوسّل بالسّبر والتّقسيم لتقوية الوجه في المسألة، ووقفت على السماع عند ابن يعيش فبيّنت أن سماعه رواية، وأنّه كان يحترم المسموع، ويتأوّل الشّاذ منه، ويأخذ برأي الثقة، وإن خالف القياس. وابن يعيش قيّاس اتّخذ من النّظير، والاشتراك اللفظي، والمعنوي، والاجتهاد في إطار الإرث النّحويّ، وطرد القاعدة، واحتواء الشاذ، والقياس على القاعدة ضوابط للقياس عنده.

وأنّ التّعارض والترجيح كانا مفتاح شخصية ابن يعيش، فقد سعى ابن يعيش إلى استقصاء الآراء المختلفة في المسألة، وشرح كل رأي بعلله وحججه، ثم الترجيح بين هذه الآراء بعد سبرها متحرراً فيما يصدر من أحكام من العصبية المدرسية مع ميل تجاه البصريين بوصفهم يصدرون عن تصور دقيق متكامل للغة. و أنّ ابن يعيش توسل بالعلة لتفسير وجوه

الظاهرة الصرفية فأدار علله على الخفة، والثقل، وأمن اللبس، ووقف منها موقف المحلّل والموضح والشارح.

ووقفت في الفصل الرابع عند أبرز الدراسات الصرفية، والصّوتية عند ابن يعيش كالزيادة، والإلحاق، والحذف، والإدغام، والمماثلة، المخالفة، والإعلال، والإبدال فظهر لي تميز ابن يعيش في بحث هذه الموضوعات.

ففي مبحثي الزيادة والإلحاق بدا ابن يعيش هاجسا بفكرة الفونيم مميزاً بين زيادة المعنى وزيادة المبنى، وفي مبحث الحذف تبيّن أن دواعي الحذف مختلفة فهناك الحذف العارض الذي يتحقق استجابة للمؤثرات الموقعية في الكلمة كالحذف لالتقاء الساكنين، والجزم، والوقف، وهناك الحذف في الصيغة بسبب الاشتقاق، وتوالي الأمثال، والتصغير، والنسب، وصيغ الجموع، والمصادر وغيرها، وهناك الحذف الاعتباطي وهو حذف لغير علة تصريفية سلكه العرب بهدف التخفيف، وأنّ ابن يعيش كان متأثراً بنظام الكتابة العربيّة والرسم الإملائي في تفسير ما يعرض للكلمة العربيّة على المستوى الصرفي من حذف.

وتبيّن أن التّخفيف، وأمن اللبس كانا مدار مبحث الإدغام عند ابن يعيش، وفيه بدا حدس ابن يعيش بفكرة تتابع البناء المقطعي للعربية، وأن الحركة مورفيم يحمل قيمة وظيفية دالة.

كما تبيّن أن الأنظار اللّغوية الحديثة تقترب من رؤية ابن يعيش لمواضع المماثلة، والمخالفة، والإعلال، والإبدال فالعربية بناء تأتلف فيه الصوامت والصوائت بحيث تنتج أصواتاً لا نفرة فيها ولا قبح.

فهرس المصادر والمراجع

-
- إبراهيم أنيس- الأصوات اللغويّة، ط٥، مكتبة الإنجلو المصريّة، ١٩٧٩م.
- أحمد بدوي- الحياة العقليّة في عصر الحروب الصليبيّة بمصر والشّام، دار نهضة مصر، القاهرة.
- أحمد حسن حامد- دراسات في أسرار اللّغة، ط١، مكتبة النّجاح الحديثة، نابلس.
- أحمد عفيفي- ظاهرة التّخفيف في النّحو العربيّ، ط١، الدّار المصريّة اللّبنانيّة، ١٩٩٦م.
- الأزهري، خالد بن عبد اللّه(ت ٩٠٥هـ)- شرح التّصريح على التّوضيح، جزءان، دار إحياء الكتب العربيّة، القاهرة.
- الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن(ت٦٨٦ هـ)- شرح شافية ابن الحاجب، أربعة أجزاء، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزّفزاف ومحمد محيي الدّين عبد الحميد، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٨٢م.
- إسرائيل ولفنسون- تاريخ اللّغات السّاميّة، دار القلم، بيروت.
- أسعد علي- تهذيب المقدّمة اللغويّة للعلايلي، ط١،دار النّعمان، لبنان، ١٩٦٨م.
- إسماعيل عمايرة:
١- الاشتقاق في اللّغة، ضمن بحوث في الاستشراق واللّغة، ط١، دار البشير، عمّان، ومؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٦م.
٢-الأقيسة الفعليّة المهجورة« دراسة لغويّة تأصيليّة »، ط١، دار الملاحي، إربد ١٩٨٨م.
- اطفيش، محمد بن يوسف- شرح لامية الأفعال، أربعة أجزاء، وزارة التراث القومي والثقافة، عُمان، ١٩٨٦م.

مروة، الدار العالمية، بيروت، ١٩٩٣م.
- أمين علي السيّد- في علم الصرف، ط٢، دار المعارف، مصر، ١٩٧٢م.
- الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد(ت ٥٧٧هـ)- الإنصاف في مسائل الخلاف، جزءان، دار الفكر، بيروت.
- برجشتراسر- التّطوّر النّحوي للّغة العربيّة، تصحيح رمضان عبد التّوّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ودار الرفاعي، الرياض، ١٩٨٢م.
- بروكلمان- تاريخ الأدب العربي، نقل رمضان عبد التواب، مراجعة السّيد يعقوب بكر، دار المعارف، مصر.
- بسّام بركة- علم الأصوات العام« أصوات اللغة العربيّة »، مركز الإنماء القومي، بيروت، ١٩٨٨م.
- البغدادي، إسماعيل باشا- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنّفين من كشف الظنون، دار الفكر، ١٩٨٢م.
- التفتازاني، مسعود بن عمر سعد الدين(ت ٧٩٣ هـ)- شرح مختصر العزّي في فنّ الصرف، تحقيق عبد العال سالم مكرّم، ط١، ذات السّلاسل للطّباعة والنّشر والتّوزيع، ١٩٨٣م.
- ابن تغري بردي، جمال الدين أبو المحاسن يوسف(ت ٨٧٤هـ)- النّجوم الزّاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ط١، اثنا عشر جزءاً دار الكتب المصريّة، ١٩٣٦م.
- تمام حسّان:
١- مناهج البحث في اللّغة، دار الثّقافة، الدار البيضاء، ١٩٧٩م.
٢- الأصول« دراسة ابستمولوجيّة للفكر اللغوي عند العزب، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، مصر، دار الشؤون الثّقافية، العراق، ١٩٨٨م.
٣- اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ط٣، الهيئة العامّة المصريّة للكتاب، مصر، ١٩٨٥م.

- ابن جابر، محمد بن جابر الوادي آشي(ت٧٤٩هـ)- برنامج ابن جابر الوادي آشي، ط١، تحقيق محمد الحبيب الهيلة، تونس، ١٩٨١م.
- الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن(ت ٤٧١هـ):
١- العُمد- ط٢، تحقيق البدراوي زهران، دار المعارف، مصر، ١٩٨٨م
٢- المفتاح في الصّرف، ط١، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الأمل، الأردن، ١٩٨٧م.
- الجرجاني، علي بن محمد السيد(ت ٨١٦ هـ)- التّعريفات، تحقيق عبد المنعم الحفني، دار الرّشيد، القاهرة.
- جرجي زيدان- الفلسفة اللغويّة، القاهرة، ١٩٠٤م.
- الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد(ت ٨٢٣هـ)- غاية النّهاية في طبقات القراء، جزءان، نشر برجشتراسر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٣٣م.
- جرير- ديوان جرير، شرح محمد بن حبيب، تحقيق نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، مصر، ١٩٦٩م.
- ابن جنّي، أبو الفتح عثمان(ت ٣٩٢هـ):
١- المنصف، ط١، ثلاثة أجزاء، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد اللّه أمين، وزارة المعارف العموميّة، إدارة إحياء التّراث القديم، ١٩٥٤م.
٢- سرّ صناعة الإعراب، ط١، جزءان، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ١٩٨٥م.
٣- الخصائص، ط٤، ثلاثة أجزاء، تحقيق محمد علي النّجار، دار الشّؤون الثقافية العامّة والهيئة المصريّة العامّة للكتاب، بغداد، ١٩٩٠م.
- حاتم الضّامن- الصّرف، وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، ١٩٩١م.
- حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٠م.

- حلمي خليل- الكلمة دراسة لغويّة معجميّة، دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندريّة، ١٩٩٥م.
- حسام النعيمي- الدراسات اللّهجيّة والصّوْتية عند ابن جنّي دار الرشيد، العراق، ١٩٨٠م.
- حسن هنداوي- مناهج الصّرفيّين ومذاهبهم في القرنين الثّالث والرابع من الهجرة، ط١، دار القلم، ١٩٨٩م.
- أبو حيان الأندلسي أثير الدين محمد بن يوسف(ت ٧٤٥هـ):
١- ارتشاف الضّرب من لسان العرب، ط١، ثلاثة أجزاء، تحقيق مصطفى النّماس، القاهرة، ١٩٨٤م
٢- تذكرة النحاة، ط١، تحقيق عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦م.
- ابن الخبّاز، أبو العبّاس أحمد بن الحسين(ت ٦٣٩هـ)- الغرّة المخفيّة في شرح الدّرة الألفية، جزءان، تحقيق حامد محمد العبدلي، دار الأنبار، بغداد، ١٩٩١م.
- الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي(ت ٤٦٣هـ)- تاريخ بغداد، أربعة عشر جزءاً، دار الكتاب العربي، بيروت.
- ابن خلّكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن أبي بكر (ت ٦٨١هـ)- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ثمانية أجزاء تحقيق إحسان عبّاس، دار صادر، بيروت.
- الخوارزمي، القاسم بن الحسن(ت ٦١٧هـ)- شرح المفصّل في صنعة الإعراب الموسوم بالتّخمير، ط١، أربعة أجزاء، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكّة المكرّمة، ١٩٩٠م.
- الخوانساري، محمد باقر الموسوي، روضات الجنّات في أحوال العلماء والسّادات، ثمانية أجزاء، دار الكتاب العربيّ، بيروت.
- داود عبده- أبحاث في اللغة العربيّة، مكتبة لبنان، بيروت.
- ابن الدّهان، أبو محمد سعيد بن المبارك ت(٥٦٩هـ)، الفصول في العربيّة، ط١، تحقيق فائز فارس، دار الأمل، الأردن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٨م.
- الذّهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان(ت٧٤٨هـ):

١- سير أعلام النبلاء، ط١، خمسة وعشرون جزءاً، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م.
٢-سير أعلام النبلاء، ط١،سبعة عشر جزءاً، تحقيق أبي سعيد عمر بن غرامة، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٧م.
٣- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ط١، ستة وثلاثون جزءاً، تحقيق بشّار عواد معروف والشّيخ محمد الأرناؤوط وصالح مهدي عبّاس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٨م.
٤- الإعلام بوفيات الأعلام، ط١، جُزءان، تحقيق مصطفى بن علي عوض وربيع أبو بكر بن الباقي، مؤسسة الكتب الثّقافيّة، بيروت، ١٩٩٣م.
٥- العبر في خبر من غبر، أربعة أجزاء، تحقيق أبي هاجر محمد السّعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلميّة، بيروت.
- رمضان عبد التّواب:
١- لحن العامّة والتّطوّر اللغوي، ط١، القاهرة، ١٩٦٧م.
٢- التّطوّر اللّغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ودار الرفاعي، الرياض، ١٩٨٣م.
- الزّجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق(ت ٣٤٠هـ)- الجمل في النّحو، ط١، تحقيق علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرّسالة، بيروت، دار الأمل، الأردن، ١٩٨٤م.
- زين كامل الخويسكي:
١- الزوائد في الصّيغ في اللّغة العربيّة في الأسماء، ط٢، دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندريّة، ١٩٨٤م.
٢- مواضع أمن اللّبس عند النّحاة والصّرفيّين، ط١، دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندريّة، ١٩٨٩م.
- السّبكي، تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن علي(ت ٧٧١هـ)
- طبقات الشافعيّة الكبرى، عشرة أجزاء، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو ومحمود محمد الطناجي، مطبعة عيسى البابي

الحلبي، ١٩٦٤م.
- ابن السَّراج، أبو بكر محمد بن السّريّ(ت٣١٦هـ):
١- الأصول في النّحو، ط٢، ثلاثة أجزاء، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ١٩٨٧م.
٢- رسالة الاشتقاق، تحقيق محمد علي الدرويش ومصطفى الحدري.
- السّكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي (ت٦٢٦هـ)- مفتاح العلوم، ط٢، تحقيق نعيم زرزور، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٨٧م.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن قنبر(ت ١٨٠هـ)- كتاب سيبويه، ط٣، خمسة أجزاء، تحقيق عبد السّلام هارون، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٣م.
- السّيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت ٩١١هـ):
١- هَمْع الهوامع في شرح جمع الجوامع، سبعة أجزاء، تحقيق عبد العال سالم مكرّم، دار البحوث العلميّة، الكويت، ١٩٨٠.
٢- الأشباه والنّظائر في النّحو، تسعة أجزاء، تحقيق عبد العال سالم مكرّم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م.
٣- المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، جزءان، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربيّة، مصر.
٤- بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة، جزءان، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريّة، بيروت.
- أبو شامة المقدسي، شهاب الدين أبو محمد عبد الرحمن بن إسماعيل- كتاب الرّوضتين في أخبار الدّولتين، جزءان، دار الجيل، بيروت.
- ابن الشّعّار؛ كمال الدين أبو البركات المبارك(ت٦٥٤هـ)- عقود الجمان في شعراء هذا الزّمان، ثلاثة أجزاء، تحقيق نوري

حمودي القيسي ومحمد نايف الدليمي، مراجعة محمد علي العدواني، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٩٢م.
- شوقي ضيف- عصر الدّول والإمارات، دار المعارف، مصر.
- ابن الصّابوني، جمال الدين أبو حامد محمد بن علي المحمودي(ت٦٨٠هـ)- تكملة إكمال الإكمال في الأنساب والأسماء، تحقيق مصطفى جواد، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٥٧م.
الشنفرى، ثابت بن أوس- لامية العرب، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٨٥م.
- الصّبّان، محمد بن علي(ت ١٢٠٦هـ)- حاشية الصّبان على شرح الأشموني، ط١، أربعة أجزاء، ضبط وتصحيح إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م.
- الصّفدي، خليل بن أيبك(ت ٧٦٤هـ)- الوافي بالوفيات، ط٢،ثمانية أجزاء باعتناء س. ديدرينغ، مطبعة وزارة المعارف، استانبول، ١٩٤٩م.
- طاش كبري زادة- مفتاح السّعادة ومصباح السّعادة في موضوعات العلوم، تحقيق كامل بكري وعبد الوهاب أبو النّور، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ١٩٦٨م
- طاهر حمودة- ظاهرة الحذف في الدرس اللّغويّ، الدار الجامعيّة، الإسكندرية، ١٩٨٢م.
- طنطاوي دراز- ظاهرة الاشتقاق في اللّغة العربيّة، مطبعة عابدين، ١٩٨٦م.
- الطّيّب بكّوش- التّصريف العربيّ من خلال علم الأصوات الحديث، ط٢، تونس، ١٩٨٧م.
- عاصم بهجة البيطار- فهارس شرح المفصّل، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة، دمشق ١٩٩٠ .
- عبد الرحمن شاهين- في تصريف الأفعال، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٩٣م.
- عبد الصّبور شاهين:

١- المنهج الصّوتي للبنية العربيّة «رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٠م.
٢- أثر القراءات في الأصوات والنّحو العربي« أبو عمرو ابن العلاء »، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٧٧م.
- عبد العزيز مطر- لحن العامّة في ضوء الدراسات اللّغويّة الحديثة، الدّار القوميّة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٦م.
- عبد القادر عبد الجليل- التنوعات اللغويّة، ط١، دار صفاء للنشر والتّوزيع، عمّان، ١٩٩٧م
- عبد القادر المهيري- التّعليل ونظام اللّغة، ضمن نظرات في التراث اللغوي العربي، ط١، دار العرب الإسلامي، تونس.
عبد القادر بن عمر البغدادي(ت ١٠٩٣هـ)- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ط١، ثلاثة عشر جزءاً، تحقيق عبد السّلام هارون، دار الرفاعي، الرياض، ومكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨١م.
- عبد الله الفودي النيجيري(ت ١٨٢٩م)- الحصن الرصين في علم التّصريف، ط١، تحقيق محمد صالح حسين، دار الفخر، لبنان، ١٩٨٤م.
- ابن عبد المجيد اليماني، عبد الباقي(ت ٧٤٣ هـ)- إشارة التّعيين وتراجم النّحاة واللغويّين، ط١، تحقيق عبد المجيد ذياب، ١٩٨٦م.
- عبد المنعم فائز- السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٣م.
- عبده قلقيلة- مقالات في التّربية واللغة والبلاغة والنّقد، مكتبة الإنجلو المصريّة، مصر، ١٩٧٤م.
- ابن العديم، كمال الدين عمر بن أحمد بن أبي جرادة (ت٦٦٠هـ)- بغية الطلب في تاريخ حلب، أحد عشر جزءاً، تحقيق سهيل زكّار، دمشق، ١٩٨٨م.
- ابن عصفور- أبو الحسن علي بن مؤمن(ت ٦٦٩)- الممتع في التّصريف، ط٣، جزءان، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الآفاق

الجديدة، ١٩٧٨م.
- ابن عقيل، عبد الله(٧٦٩هـ)- شرح ابن عقيل، جزءان، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار العلوم الحديثة، بيروت، ١٩٦٤م.
- علي أبو المكارم- أصول التّفكير النّحو، منشورات الجامعة الليبيّة، ١٩٧٣م.
- علي عبد الواحد وافي- فقه اللغة، ط٨، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة.
- أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد(ت ٣٧٧هـ)- التعليقة على سيبويه، ط١، ستة أجزاء، تحقيق وتعليق عوض بن أحمد القوزي، جامعة الملك سعود، الريّاض ١٩٩٦م.
- ابن العماد الحنبلي، أبو الفلاح عبد الحي(ت ١٠٨٩هـ)- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، أربعة مجلدات، اثنا عشر جزءاً، ١٩٨٨م.
- عمر بن أبي حفص- فتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف، ط٢، ١٩٩٣م، دار المطبوعات الجامعيّة، الجزائر.
- عمر رضا كحالة- معجم المؤلّفين، ط١، ثمانية مجلدات، خمسة عشر جزءاً، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٣م
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين(ت٦١٦هـ)- اللباب في علل البناء والإعراب، ط١، جزءان، تحقيق عبد الإله نبهان، دار الفكر، سوريا، ١٩٩٥م.
- التّبيين عن مذاهب البَصريين والكوفيين، ط١، تحقيق ودراسة عبد الرحمن ابن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٨٦م
- العيني، بدر الدين محمد بن أحمد(ت٨٥٥هـ)- شرح المراح في التصريف، تحقيق عبد السّتار جواد، مطبعة الرشيد، بغداد، ١٩٩٠م.
- فخر الدين قباوة- ابن عصفور والتّصريف، ط٢، دار الآفاق

الجديدة، بيروت، ١٩٨١م.
- أبو الفدا، عماد الدين إسماعيل(ت ٧٣٢هـ)- المختصر في أخبار البشر، جزءان، دار المعرفة- بيروت.
- الفيروز أبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب(٨١٧هـ)- البلغة في تاريخ أئمة اللغة، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٧٢م.
- ابن قاضي شهبة، أبو بكر أحمد بن عمر(ت ٨٥١هـ):
١- طبقات الشافعية، أربعة أجزاء، تصحيح الحافظ عبد العليم خان، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد الدكن، ١٩٧٦م.
٢- طبقات اللّغويّين والنّحاة، تحقيق محسن غياض، مطبعة النعمان، النجف، ١٩٧٤م.
- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد(ت ٦٧١هـ) الجامع لأحكام القرآن، ط٣، عشرة مجلّدات، عشرون جزءاً، دار الكاتب العربيّ للطباعة والنشر، ١٩٦٧م.
- القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف(ت ٦٤٦هـ)- إنباه الرواة على أنباه النحاة، ط١، أربعة أجزاء، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٩٨٦م.
- القلقشندي، أحمد بن علي(ت ٨٢١هـ)، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، ط١، أربعة عشر جزءاً تحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلميّة، ودار الفكر، بيروت، ١٩٨٧م.
- القنّوجي، أبو الطيب أحمد بن الحسن« محمد صدّيق خان »- العلم الخفّاق من علم الاشتقاق، ط١، تحقيق نذير محمد مكتبي، دار البصائر، دمشق- بيروت، ١٩٨٥م.
- الكتبي، صلاح الدين محمد بن شاكر(ت٧٦٤هـ)- فوات الوفيات والذيل عليها، خمسة أجزاء، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٧٢م.
- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر(ت ٧٧٤)، البداية والنّهاية، ط١، سبعة مجلدات، أربعة عشر جزءاً، مكتبة

المعارف، بيروت، ومكتبة النصر، الرياض، ١٩٦٦م.
- كريم زكي حسام الدين- أصول تراثية في علم اللغة، ط٢، مكتبة الإنجلو المصريّة، مصر، ١٩٨٥م.
- الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى(ت١٠٩٤هـ)- الكلّيات، ط٢، قابلة ووضع فهارسُه عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٣م.
- كمال بشر:
١- التفكير اللغوي بين القديم والجديد، مكتبة الشباب، القاهرة.
٢- دراسات في علم اللّغة، القسم الثاني، دار المعارف، مصر.
- لطيفة النّجار- دور البنية الصرفيّة في وصف الظاهرة النّحويّة وتقعيدها، ط١، دار البشير، عمّان، ١٩٩٤م.
- ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله (ت٦٧٢هـ)
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، الجمهوريّة العربيّة المتّحدة، ١٩٦٧م.
- المبّرد، أبو العباس محمد بن يزيد(ت ٢٨٥هـ)- المقتضب، أربعة أجزاء، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ١٩٦٣م.
- محمد خليفة الدّنّاع- دور الصرف في منهجي النحو والمعجم، منشورات جامعة قار، تونس، ١٩٩١م.
- محمد خير الحلواني:
١- الواضح في النّحو والصرف، ط٢، دار المأمون للتُّراث،١٩٧٨م، دمشق.
٢- أصول النحو العربي، الناشر الأطلسي، الرباط، ١٩٨٣م.
٣- المغني الجديد في علم الصرف، دار الشرق العربي، بيروت.
- محمد راتب الطّباخ- إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشّهباء،

- محمد راتب الطّباخ- إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشّهباء، ط١، المطبعة العلميّة، حلب، ١٩٢٥م.
- محمد محمود هلال- الوافي الحديث في فن التصريف، ط١، الدار البيضاء، ١٩٧٤م.
- محمد نجيب اللبدي- معجم المصطلحات النحويّة والصرفية، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الفرقان، عمان، ١٩٨٥م.
- محمود فجّال- الإصباح في شرح الاقتراح، ط١، دار القلم، دمشق، ١٩٨٩م.
- المرادي، الحسن بن قاسم(ت ٧٤٩هـ)- الجنى الداني في حروف المعاني، ط١، تحقيق محمد نديم فاضل وفخر الدين قباوة، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٩٢م.
- ابن مضاء القرطبي، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن (ت٥٩٢هـ)- الرد على النّحاة، ط٢، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ١٩٨٢م.
- المقّري، أحمد بن محمد(ت ١٠٤١هـ)- نفح الطيب من غصن الأندلس الرّطيب، ط١، أحد عشر جزءاً، تحقيق يوسف الشيخ البقاعي، دار الفكر، لبنان، ١٩٨٦م.
- المقريزي، تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي(ت ٨٤٥هـ):
١- السّلوك لمعرفة دول الملوك، ثمانية أجزاء، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧ .
٢- المقفى الكبير، ط١، ثمانية أجزاء، تحقيق محمد اليعلاوي، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩١م.
- المنذري، عبد العظيم بن عبد القوي(ت ٦٥٦هـ)- التكملة لوفيات النقلة، ط٢، أربعة أجزاء، تحقيق بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨١م.
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم المصريّ (ت٧١١هـ)- لسان العرب، دار الفكر، بيروت.
- المكّودي، أبو زيد عبد الرحمن بن علي(٨٠٧هـ)- شرح المكّودي على الألفية في علمي الصّرف والنّحو، ضبط وإخراج إبراهيم

- الموسوعة العربية العالمية، نشر مؤسسة أعمال الموسوعة،ط١، ثلاثون جزءاً، الرياض، ١٩٩٦م.
- الميداني، أحمد بن محمد(ت ٥١٨هـ)- نزهة الطرف إلى علم الصّرف، ط١، ثلاثة أجزاء، تحقيق وشرح يسريّة محمد إبراهيم حسن، ١٩٩٣م.
- النعيمي، عبد القادر بن محمد(ت٩٧٨هـ)- الدارس في تاريخ المدارس، جزءان، أعدّ فهارسه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٩٠م.
- ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف(ت ٧٦١هـ)- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد، مراجعة سعيد الأفغاني، دمشق، ١٩٦٤م.
- هنري فليش- العربيّة الفصحى نحو بناء لغوي جديد، ط١، تعريب عبد الصّبور شاهين، المطبعة الكاثوليكّية، بيروت، ١٩٦٦م.
- ابن الوردي، زين الدين أبوحفص عمر بن مظفّر(ت ٧٤٩هـ)- تتّمة المختصر في أخبار« تاريخ ابن الوردي»، تحقيق أحمد رفعت البدراوي، دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٠م.
- اليافعي، أبو محمد بن عبد الله بن أسعد(ت ٧٦٨هـ)- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، ط١، ، دائرة المعارف النظاميّة، حيدر أباد الدكن.
- ياقوت الحموي(ت ٦٢٦هـ):
١- معجم الأدباء، ط٣، عشرة مجلدات، عشرون جزءاً، دار الفكر، ١٩٨٠م.
٢- معجم البلدان، خمسة أجزاء، دار صادر ودار الفكر، بيروت.
- ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن عليّ(ت٦٤٦هـ):
١- شرح المفصّل، مجلّدان، عشرة أجزاء، عالم الكتب، بيروت.
٢- شرح التصريف الملوكي، ط٢، تحقيق فخر الدين قباوة،

دار الأوزاعي، بيروت، ١٩٨٨م.
- اليماني الحرضي، يحيي بن أبي بكر(٨٩٣هـ)- غربال الزمان في وفيات الأعيان، تعليق محمد ناجي زعبي العمر، دمشق، ١٩٨٥م.

الدّوريات

- إسماعيل عمايرة- منهج تدريس المادّة النّحويّة في المراحل الجامعيّة، المجلّة الثقافية، العدد الواحد والأربعون، عمان، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٧م، ص٤١٨- ٤٢٧.
- تمام حسّان:
١- أمن اللبس ووسائل الوصول إليه، حوليات كلية دار العلوم، القاهرة القاهرة، ١٩٦٩م، ص١٢٣- ١٤٠
٢- اللغة العربيّة والحداثة، فصول، المجلد الرابع، العدد الثالث، مصر، ١٩٨٤م،ص١٢٨- ١٤١.
-جعفر عبابنة:
١- مسألة الصّرف والأصوات، أفكار، العدد السّبعون، عمّان، ١٩٧٤م، ص٣٦- ٤٢
٢- هل كان في العربيّة وزنا« اتفعّل» و« اتفاعل»، دراسات، العدد الرابع، الأردن، ١٩٨٤م، ص١٤٥- ١٥٨ .
- داود عبده- بعض أحكام التجويد في ضوء علم اللغة، البيان، الكويت، العدد السادس والستون بعد المئتين، ١٩٨٨م، ص٤٤-٧٢.
- الذّهبي، شمس الدين محمد بن أحمد(ت٧٤٨هـ)- أهل المائة فصاعداً، تحقيق بشّار عوّاد معروف البغدادي المورد، المجلد الثاني، العدد الرابع، بغداد، ١٩٧٤م، ص١٠٧- ١٤٢.
- صلاح الدين صالح حسين، إعلال الواو والياء في اللغة العربيّة، مجمع اللّغة العربيّة، العدد الثّامن والأربعون، القاهرة، ١٩٨١م، ص١٨٠- ٢٠٤.
- عبد الإله نبهان- اعتراضات ابن يعيش على الزّمخشري،

مجلة مجمع اللّغة العربيّة، المجلد الخامس والسّتّون، الجزء الأوّل، دمشق، ١٩٩٠، ص٢٥- ٤٩ .
- عبد العزيز مطر- علماء الأصوات العرب سبقوا اللّغويين المحدثين في ابتكار نظريّة التّماثل، اللسان العربي، المجلّد السابع، العدد الأول، الرّباط، ١٩٧٠م، ص٥٢- ٥٨ .
- عبد الفتاح الحموز:
١- مواضع اللّبس في العربيّة وأمن لبسها، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلّد الثّاني، العدد الأوّل، الأردن، ١٩٨٧، ص٩- ٦٢
٢- ظاهرة كثرة الاستعمال ومسائلها في العربيّة، المجلة العربيّة للعلوم الإنسانية، المجلد السابع، العدد الخامس والعشرون، جامعة الكويت، ١٩٨٧م.
- فوزي حسن الشّايب- تأملات في بعض ظواهر الحذف الصّرفي، حَوْليات كلية الآداب، الحوليّة العاشرة، الرّسالة الثّالثة والسّتون، الكويت، ١٩٨٨م- ١٩٨٩م.
- محمد حماسة عبد اللّطيف- ظاهرة الإعلال والإبدال في العربيّة بين القدماء والمحدثين، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة، الجزء السّادس والأربعون، القاهرة، ١٩٨٠م، ص١٥٢- ١٧٧ .
- ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي (ت ٦٤٦هـ)- مسائل في النّحو، تحقيق علي بن سلطان الحكمي، مجلّة الجامعة الإسلاميّة، العددان التاسع والسّتون والسّبعون، المدينة المنوّرة، ١٩٨٦- ١٦٨٧م، ص ٨٠- ١٠٥

وقائع المؤتمرات

- داود عبده- التّرتيب في تطبيق القواعد الصّوتية في خدمة اللّغة العربيّة، أشغال ندوة اللّسانيات في خدمة اللّغة العربيّة، تونس، ١٩٨٣م.
- عبد السّلام المسدّي- اللّسانيات وعلم المصطلح العربيّ، أشغال ندوة اللسانيات في خدمة اللّغة العربيّة، تونس، مركز

ندوة اللسانيات في خدمة اللّغة العربيّة، تونس، مركز الدّراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، العدد الخامس، ١٩٨١م.

المخطوطات

-ابن الشّعار، كمال الدين أبو البركات المبارك(ت٦٥٤هـ)- عقود الجمان في شعراء هذا الزمان، الجزء العاشر، مركز الوثائق والمخطوطات في الجامعة الأردنية، رقم(١٠٤٤)، صورة بالميكروفيلم.

الرسائل الجامعية

-الأزهري، خالد بن عبد الله(ت ٩٠٥هـ)- شرح التّصريح على التوضيح، تحقيق هبة برقوفي، رسالة ماجستير، الجزء الخامس، جامعة دمشق، دمشق، ١٩٩٧م.
-حسن الملخ- نظرية الأصل والفرع في النّحو العربيّ، رسالة الماجستير، الجامعة الأردنيّة، الأردن، ١٩٩٥م.
-عبد الإله نبهان- ابن يعيش النحوي، رسالة دكتوراه، جامعة حلب، حلب، ١٩٩٠م.
- محمد الروابدة- الحذف الصرفي، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، الأردن، ١٩٩٢م.

بحوث غير منشورة

تمام حسّان- أساسيات النّحو العربيّ وتيسير تعليمه، صورة بخط اليد ألقيت في الموسم الثقافي المجمع اللّغة العربيّة، الأردن، ٢٥/ نيسان/ ١٩٩٨م.